حيدر حب الله

رسالة سلام مذهبي



رسالة سلام مذهبي
حيدر حب الله

رسالة سلام مذهبي

رسالة سلام مذهبي

حيدر حبّ الله

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

عندما انطلق فجر الإسلام، كان المسلمون يلتفّون حول نبيّهمﷺ، يأخذون منه التعاليم وما نزل عليه من الوحي السماوي، وكانت الرسالة الإسلاميّة تشقّ طريقها بجهود المحيطين بالنبيﷺ، إلى جانب التأييد الإلهي والرعاية المحمّدية..

كانت الجماعة المسلمة صغيرةً في حجمها، أقلّيةً مقموعة، تواجه الظلم والعدوان والبغي، وكانت ملتفّةً حول نفسها يُعين أفرادُها بعضهم بعضاً، لتشكّل أعلى مظاهر الإعانة والتكامل والتعاضد والتضامن في حادثة المؤاخاة، تلك الحادثة التي تركت بصماتها على مسيرة الدعوة الإسلامية، ورسّخت الوحدة والألفة بين مسلمي اليوم، من الذين كانوا ـ ولزمن قصير مضى ـ يتصارعون ويتقاتلون.

قال سبحانه: ﴿**هُوَ الَّذِيَ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ * وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً مَّا أَلَّفَتْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ**

وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (الأنفال: ٦٢ ـ ٦٣).

لقد كان التأليف بالإسلام وقيمه وتعاليمه، وكانت هذه التعاليم تشقّ طريقها في القلوب والنفوس لتصنع جيلاً جديداً، ما يلبث أن يغيّر وجه العالم خلال مدّةٍ زمنية بسيطة نسبياً.

كان من الطبيعي أن تقع خلافات شخصيّة أو غير شخصية هنا وهناك بين المسلمين، وكان حضور الرسول والضخّ الروحي الهائل لقيم الإسلام وتعاليم القرآن كفيلين بتذويب الكثير من هذه المشاكل، لكنّ البشرية لا تتوقّف حالها الطبيعية في اختلاف بني البشر، فكان قانون الحياة ومبدأ الاختلاف سارياً على المسلمين في تاريخهم الطويل.

لسنا الآن بصدد تحديد منطلقات وأسباب هذه الاختلافات، والتي تنامت وتكاثرت بعد وفاة الرسول الأكرمﷺ، وهل كانت أسبابها مصانة أخلاقيّاً أو كانت اجتهادات بين المسلمين، أو كانت هناك مؤامرة وصراع سلطة أو غير ذلك؟

ما يعنينا هو أنّ اللحظة التي فارق فيها رسول اللهﷺ الحياةَ شكّلت بدايةَ حركةٍ في عقارب ساعة الزمن الإسلامي،

سرعان ما كوّنت كرة الثلج المتدحرجة، ليشهد الإسلام انقساماً كبيراً بين أبنائه، إلى فِرق ومذاهب وتيارات تتناحر فيما بينها ويسفك بعضها دماء بعضها الآخر و..

لسنا نهدف تحميل مسؤوليّة التشظّي الإسلامي لأحد، بقدر ما نهدف الخروجَ من هذه الحال، فأن نختلف في فهم نصوص الكتاب والسنّة، ويجتهد بعضُنا في هذا النصّ فيفهم منه وجوبَ شيء، فيما لا يفهم منه الآخر هذا الوجوب، أو يفهم بعضنا من آيةٍ معيّنة شهادةً لصالح فلان، فيما لا يرى فيها الآخر هذا القدر من الشهادة.. هذا كلّه أمرٌ طبيعي، لا يوجد في تاريخ الإسلام فحسب، بل نراه في تاريخ الأديان كافّة، وتفرضه محدوديّة العقل الإنساني في اكتشاف الحقيقة.

لكنّ المشكلة ساءت عندما صار هذا الاختلاف (الطبيعي) أساساً لخلافٍ (غير طبيعي)، يتنابذ فيه الناس، ويتباعد فيه المسلمون عن بعضهم، بل وتُسفك فيه دماؤهم، ويسيء كلّ واحدٍ منهم الظنّ بأخيه، فيتمزّق المجتمع الإسلامي، ويضعف حال المسلمين في تنازعهم وتناحرهم.

والأنكى من ذلك أنّ كثرة الجدل والنقاش في هذه الخلافات المذهبية وتوسعة رقعتها، سيحدثان المزيد من الاضطراب، بدل أن يوفّرا المزيد من التحوّلات العلميّة والنهضويّة! فلا قيمة للاضطرابات والحراكات الفكريّة دون أن ينجم عنها تحوّلات معرفيّة نهضويّة.

هذا كلّه يستدعي اليوم وقفةً أمام ضمائرنا، وأمام ديننا، وأمام التاريخ، وأمام الإنسان كلّه.. ما الذي يجب علينا فعله؟ وكيف نتمكّن من تجاوز هذه الحال الطائفية البغيضة التي نشهد تناميها المطّرد يوماً بعد آخر في عصرنا الحاضر؟

كيف نحصّن الأمة والوطن إزاء فقاقيع الطائفية ومناخاتها هنا وهناك، ونمنحهما وعياً يتعالى بهما عن السقوط في الهاوية والانجرار خلف المثيرات المذهبية وخلف الغرائز الطائفيّة؟

ففي كلّ يوم نشهد سفك المسلمين لدماء بعضهم بعضاً باسم الدفاع عن الدين والمذهب والطائفة والفرقة، حتى لقد بات صراع المسلمين فيما بينهم أشدّ وأعنف وأقسى وأشرس وأوجع من الكثير من صراعاتهم التي مرّت عليهم مع سائر

الأمم الأخرى! لقد تصارع الشيعي الموالي لعليّ مع السنّي الموالي لأبي بكر بما لم يقع مثله بين علي وأبي بكر نفسيهما! وتصارع الحنبلي والحنفي و.. مع الجعفريّ بأشدّ مئات المرّات من اختلاف الإمام جعفر بن محمّد الصادق مع الإمام أبي حنيفة النعمان!

في الوقت نفسه، كيف نحفظ لكلّ إنسان في هذا الدين هويّتَه وخصوصيّتَه وعقائدَه وأفكارَه، فنجمع بين علاقته الوطيدة والعميقة بأخيه، واحتفاظه الوثيق بقناعاته ومعتقداته الكلامية والفقهيّة التي نحترم اجتهاده فيها أيّاً يكن؟!

للجواب عن هذه الأسئلة قد نحتاج للكثير من الكلام، لكنّ واحدةً من الخطوات هي أن نتعرّف أكثر فأكثر على بعضنا، وندرك بعضنا بعضاً بذهنية واعية فاحصة، وفي المقابل يعرّف كل واحدٍ منّا نفسه لأخيه، حتى لا تذهب الأفكار بأخيه يميناً ويساراً.

ومن هذه الخطوات أيضاً، أن يمدّ كلّ واحدٍ منّا يده للآخر لنتلاقى على الاختلاف الإيجابي وننبذ الاختلاف السلبي،

لنوقف نزف الدم في الأمّة، ونكفّ عن المزيد من نكئ الجراح، عنيت جراح التاريخ النازفة منذ قرون. لنوقف تحوّل حاضرنا إلى تاريخ، فنكفّ عن الرجوع إلى الوراء، ونصنع من تاريخنا ـ بقراءة جديدة واعية ـ مستقبلاً وحاضراً أفضل، فنكتشف فيه عناصر التلاقي والمحبّة، بدل أن نُدمن اكتشاف عناصر البُعد والفُرقة، أو نغرق في التاريخ وللتاريخ فقط.

من واقع الإحساس بهذه المسؤولية الجسيمة، ومن صرخة الضمير الكامن في أعماقنا، ومن حجم المأساة التي نعيشها جميعاً، ومن القلق الكبير الذي يلفّ مستقبلنا كأمّة، ومن الشعور بالمخاطر التي تهدّد الوجود الإسلامي عامّة.. كان هذا الكتاب / الرسالة، لنبلّغ ما أمرنا الله به، ونضع عن كاهلنا بعض المسؤوليّات الملقاة على عواتقنا نحو مسلمي العالم، ونقول كلمة الحقّ في الزمن العسير.

إنّ هذا الكتاب المتواضع رسالةٌ مفتوحة لكلّ المسلمين في العالم شيعةً وسنّة وإباضيّة وصوفيّة و.. رسالة حبّ ومودّة، رسالة إخاء وقرابة، رسالة صدق وإخلاص، رسالة مصارحة

ومكاشفة، رسالة نقد للذات وللآخر، رسالة صفحة جديدة، رسالة نجلي فيها بالتعريف بمذهب أهل البيت النبوي وأتباعهم، بالمذهب الشيعي الإمامي الاثني عشري، نكشف فيها عن الأفكار والتطلّعات والمسؤوليّات والآمال والرؤى والاجتهادات والهواجس التي يختزنها أبناء هذا المذهب أو تقع على عاتقهم، نعرّف موجزاً بعقائدهم وفقههم ومسلكيّاتهم وعلاقتهم بالآخر واتجاهاتهم ومنجزاتهم، وما يقع على عاتقهم من مسؤوليّة تاريخيّة.

إنّها رسالة للآخر ـ كلّ الآخر ـ في الداخل الإسلامي الكبير، نتصارح فيها ونبدي هواجسنا ونفصح عن رأينا في هواجس غيرنا، لنضع أنفسنا والآخرين على المسار الصحيح.

إننا نعيش في لحظةٍ تاريخية مصيرية من عمر الأمّة المسلمة، ولا نريد بهذا الكتاب إلا أن نستجيب لهذه اللحظة، ونكسر حصار التاريخ، ونحو وعيٍ جديد للدين والمذهب، ونمدّ أيدينا إلى سائر مذاهب المسلمين، لنبني معاً مجد أمةٍ لطالما شكّلت مفصلاً من مفاصل تاريخ الحضارات البشريّة.

إننا ـ بوصفنا شريحة كبيرة في مذهب أهل البيت ـ نعلن اليوم وبصراحة عن رسالتنا المفتوحة للعالم، ولإخوتنا المسلمين من أبناء المذاهب الأخرى. رسالةٌ تدعو إلى اللقاء والتواصل والأمن والسلام وعيش المواطنة، ومنح بعضنا بعضاً الحقوق والمزايا والاحترام والتقدير وحسن الظن، لنبني جميعاً أوطاننا بناءً محصّناً من الداخل، لا تهزّه الرياح، ولا تطيح به عواصف الشرّ والموت والفتنة.

هي رسالة ستعجب الكثيرين، لكنّها قد تغضب بعضاً أيضاً هنا وهناك، ونحن إذ نعبّر فيها عن قناعاتنا التي قد يختلف معنا فيها حتى بعض الشيعة، فإنّنا نريد بذلك أن نموضع أنفسنا وقناعاتنا في ظلّ هذه الاصطفافات القائمة اليوم.

هي رسالة محبّة بإذن الله، هي رسالة سلامٍ مذهبي، هي رسالة وطن وأمّة ومجتمع وحضارة، والله على ما نقول شهيد.

حيدر محمّد كامل حبّ الله

١٠ ـ شهر رمضان المبارك ـ ١٤٣٦هـ

٢٨ ـ ٧ ـ ٢٠١٥م

الشيعة والمعتقد الديني

تعريفٌ موجز بالمذهب الإمامي

تمهيد

تؤمن المدرسة الإماميّة الاثنا عشرية بالكثير جداً من القواسم المشتركة التي يؤمن بها سائر المسلمين، وتكاد تكون أكثر نقاط الاختلاف بين هذا المذهب وسائر المذاهب الإسلاميّة، مما وقع فيه جدلٌ ونقاش بين المذاهب الأخرى نفسها، فكثيرٌ من نقاط الخلاف العقدي بين الإمامية ومذاهب المسلمين الأخرى، هي أيضاً نقاط اختلاف عقدي داخل المذاهب الإسلامية نفسها، كالماتريدية والسلفيّة والأشاعرة والمعتزلة والصوفيّة والإباضيّة والزيديّة و..

ولا يقف ذلك عند حدود الاختلاف في الأمور العقائديّة، بل نحن نلاحظ الصورة نفسها على مستوى الاختلاف في القضايا التاريخيّة ووقائع الصدر الإسلاميّ الأوّل، وكذلك في القضايا الفقهيّة والعمليّة..

بدورنا، سوف نحاول هنا ـ باختصارٍ بالغ ـ تقديم صورة

موجزة عن كلّ من معالم الاعتقاد في المذهب الإمامي من جهة، ومعالم الاجتهاد والشريعة في هذا المذهب من جهة ثانية، تمهيداً للدخول في صُلب الموضوع.

معالم الاعتقاد في المذهب الإمامي

يعتقد المذهب الإمامي الشيعي الاثنا عشري بأصول الاعتقاد الديني والإسلامي، مع مجموعة خصوصيّات اعتقاديّة يمتازون بها، ويرون أنّها تعبّر عن اجتهادهم الخاصّ في قضايا العقيدة الإسلاميّة، بحسب ما فهموا من الكتاب والسنّة، وما أوصلهم إليه الدليل العقلي والنقلي. وهذه صورة موجزة عن عقائدهم في قضايا التوحيد والعدل والقضاء والقدر وصفات الله والنبوّة والإمامة والمعاد وغير ذلك، نضعها ضمن المحاور التالية:

المحور الأوّل: الألوهيّة

تعتقد الإماميّة بوجود الله تبارك وتعالى، وترى أنّه لا يحتاج في وجوده إلى شيء غيره، كما تعتقد بوحدانيّته، وأنه واحد أحدٌ فردٌ صمد لم يتخذ صاحبةً ولا ولداً ولم يكن له شريك في

الملك، وخلق كلّ شيء فقدّره تقديراً.

والله سبحانه وتعالى في المعتقد الإمامي هو الأوّل والآخر والظاهر والباطن وهو بكلّ شيء عليم، وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله، و ﴿**هُوَ اللهُ الَّذِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمنُ الرَّحِيمُ هُوَ اللهُ الَّذِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلاَمُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ هُوَ اللهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾ (الحديد: ٢٢ ـ ٢٤).

فالله عند الإماميّة له الأسماء الحسنى والصفات العليا، فهو موجودٌ مجرّد متعالٍ عن المادّة والماديات، وعن الجسم والجسميّات، وعن الصورة والشبه، فليس له أبعاد، ولا يخضع للزمان ولا للمكان ولا للكيف ولا للكمّ، ولا للأين ولا للمتى.

وليس هو عَرضاً يحتاج إلى موضوع، ولا معلولاً يحتاج إلى علّة، وليس هو بممكنٍ يحتاج إلى واجب الوجود، ولا ناقصاً من أيّ جهة من جهات النقص، فيحتاج إلى ما هو كامل، ولا

يتعلّق بشيء غيره بل يتعلّق الكلّ به، ولا يُرى ولا يُحسّ بالحواس الظاهرة ولا يُلمس، ولا يشبهه شيء، ولا ندّ له ولا نظير، بل هو كما قال سبحانه: ﴿**فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجاً يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾ (الشورى: ١١ ـ ١٢).

والكلام في الألوهيّة عند الإماميّة يتعلّق بمجموعة نقاط مهمّة أيضاً، وأبرزها:

أولاً: التوحيد

وبعد إثبات الذات المقدّسة الإلهيّة، يؤمن الشيعة الإماميّة بالتوحيد الذي هو أساس الإسلام، ويرون له معاني ومظاهر عدّة، أهمّها:

١.التوحيد الذاتي

بمعنى أنّ الله واحدٌ لا مثيل له، ولا ثاني له ولا نظير، ولا

شبيه له ولا عديل، وأنّ ذاته بسيطة، لا تركيب ولا أجزاء فيها، فهو لا يقبل التجزئة ولا التركيب إطلاقاً، فأيّ تثليث بهذا المعنى يكون باطلاً.

ويطلق علماء الإماميّة أحياناً على نفي التركّب عنوان (التوحيد الأحدي)، وعلى نفي المثيل عنوان (التوحيد الواحدي).

٢. التوحيد الصفاتي

فالله سبحانه وتعالى له ـ في العقيدة الإماميّة ـ الصفات الكمالية كلّها بجلالها وجمالها، من العلم والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والخلق والقِدَم والصمديّة والغنى وغير ذلك.

وصفاته الذاتية كلّها ليست شيئاً خارجاً عن ذاته، بل هي عين ذاته، وإنما تتكثّر في الذهن والمفهوم، فليس في الله جزءٌ هو القدرة، وجزءٌ آخر هو العلم، بل قدرته عين علمه.

ولكنّ صفاته الفعليّة ـ كالخلق والرزق وغيرهما ـ صفاتٌ

مأخوذة من مقام فعله، فإذا خلق صار معنوناً بعنوان الخالق.

ولهذا قسّمت الإماميّة الصفات الإلهيّة إلى صفات ذاتٍ وصفات فعل، وقالوا بأنّ صفات الذات كالعلم والقدرة لا تنفكّ عن ذاته بل هي عين ذاته، وأمّا صفات الفعل، فهي صفات ننتزعها من فعله سبحانه وتعالى، فقبل الخلق لم يكن خالقاً، بل كان قادراً على الخلق، وبعد الخلق يتصف بالخلق فعلاً.

٣. التوحيد الخالقي

بمعنى الاعتقاد بأنّه لا يوجد خالقٌ غير الله تعالى، وأنّ سائر الصنّاع هم مصنوعون له، وأنّه سبحانه وتعالى كما وصف نفسه: ﴿..**فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**﴾ (المؤمنون: ١٤)، وهو الذي خلَقَ كلّ شيء، ولم يخلقه شيء، ولا خُلق من شيء.

ومشهور الإماميّة، بل إجماع متكلّميهم تقريباً، على كون العالم حادثاً مخلوقاً، ولكن ذهب بعض الفلاسفة إلى قِدَم العالم، لكنّهم يعتبرون أنّ القديم لا يعني أنّ العالم صار غنيّاً أو

واجبَ الوجود، بحيث لم يعد الله تعالى خالقاً له، بل هو قديمٌ زماني، حادثٌ ذاتي، فقيرٌ وجودي دائم التعلّق بالله تعالى، بل يرون ذلك من صفات كمال الفيض الإلهي الذي لا ينقطع ولا للحظة.

٤.التوحيد الربوبي

ويقصدون به أن مدبّر هذا العالم هو عينه الإله الذي خلقه، وأنّ الله لم يفوّض العالم لأحدٍ غيره ليديره ويتحكّم به فيما يبتعد سبحانه ليكون جانباً لا تأثير له ولا دور في هذا العالم الذي خلقه هو بنفسه، بل لله التدبير المطلق في العالم، وأنّه سبحانه تماماً كما وصف نفسه في كتابه فقال عزّ من قائل: ﴿**إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلاَّ مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذٰلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ**﴾ (يونس: ٣).

وقال سبحانه: ﴿**قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ**

مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللهُ فَقُلْ أَفَلاَ تَتَّقُونَ فَذلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلاَلُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾ (يونس: ٣١ ـ ٣٢).

وسوف يأتي الحديث ـ إن شاء الله ـ عن عقيدة بعض الإماميّة في الولاية التكوينية لأهل البيت عند الكلام عن الإمامة، وكذلك عند الكلام عن القضايا العالقة بين الإمامية وسائر المذاهب الإسلاميّة.

٥. التوحيد العبادي وتحريم الشيعة السجود لغير الله

وهو يعني ـ عند الشيعة ـ أنّه لا يجوز عبادة أحد غير الله كائناً من كان، وأنّ العبادة المنحصرة بالإله الواحد هي رمز وشعار الأنبياء عليهم السلام جميعاً، وأنّنا عبيدٌ لله تعالى لا غير، وأنّ شعار التديّن بالإسلام هو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: ٥)، ولهذا لا يصلّي الشيعة ولا يصومون ولا يحجّون ولا يزكّون إلا بنيّة القربة إلى الله تعالى، بل يرون العبادات باطلةً شرعاً ويجب إعادتها، بل هي محرّمة، لو أُتي بها

لغير الله سبحانه، وهكذا نجد في فقههم حرمة السجود لغير الله تعالى بقصد عبادته.

يقول السيّد أبو القاسم الخوئي (١٤١٣هـ)، وهو أحد أكبر مراجع الشيعة الإماميّة عبر التاريخ، ما نصّه: «يحرم السجود لغير الله تعالى، من دون فرق بين المعصومين عليهم السلام وغيرهم. وما يفعله الشيعة في مشاهد الأئمّة عليهم السلام لابدّ أن يكون لله تعالى؛ شكراً على توفيقهم لزيارتهم عليهم السلام والحضور في مشاهدهم»[١].

وماذا عن تسمية الشيعة الإماميّة أولادهم بعبد الحسين و..؟

وأمّا تسمية الإماميّة لبعض الأولاد باسم: عبد الحسين، وعبد الزهراء، وعبد المحسن، وعبد علي، وعبد المهدي، وغيرها من الأسماء ـ وهي تسميات بدأت بالانحسار مؤخّراً في الوسط الشيعي الإمامي ـ فإنّهم لا يقصدون بها العبوديّة بالمعنى الذي يتّصل بقضيّة الألوهيّة، وإنّما يراد بذلك العبوديّة

(١) أبو القاسم الخوئي، منهاج الصالحين ١: ١٧٩، المسألة رقم: ٦٥٩.

بمعنى الخدمة، فكأنّنا خدمٌ للنبي وأهل بيته، نطيعهم ونعمل بأوامرهم، علماً أنّ (عبد النبي) اسم مستخدم وشائع في بعض بلاد المغرب العربي (السنيّة).

علماً أنّه لم يرد في أيّ نصٍّ شرعي عند الشيعة، ولا من حديث أهل البيت، ما يدعو لهذه التسميات أو يحثّ عليها، ولم يتداول هذا الأمر إطلاقاً في حياة الشيعة إلا منذ بضعة مئات قليلة من السنين، وإلا فكتب المعاجم والفهارس والرجال والتراجم والجرح والتعديل شاهدةٌ على أنّ الشيعة ـ ومنهم الإماميّة ـ ما كانوا يسمّون أولادهم بهذا النوع من الأسماء إطلاقاً.

ولنفرض أنّ هذه التسميات فيها إشكالٌ شرعيّ ـ كما أفتى بذلك بعض علماء أهل السنّة ـ لكنّه يظلّ خلافاً فقهياً، لا يسمح بافتراض تفسير الكلمة على أنّها اعتقاد بعبوديّة مخلوق لمخلوق مثله بما ينافي التوحيد، كيف، والطرف الآخر ـ وهم الشيعة الإماميّة ـ يبيّن أن ليس المراد من هذه التسميات هذا المعنى الذي يستبطن الشرك إطلاقاً.

وسوف يأتي ـ إن شاء الله ـ الحديث عن كلّ ما يتصل

بشعائر الشيعة الإماميّة وعلاقاتهم بأهل البيت، وزياراتهم للمراقد المطهّرة، وما يوهم الشرك في ذلك.

ثانياً: الأسماء والصفات الإلهيّة

تقوم الأسماء والصفات الإلهيّة عند الشيعة الإماميّة على صفاتٍ ثبوتيّة وأخرى سلبيّة:

١. الصفات الثبوتيّة الإيجابيّة

وتعني إثبات كلّ كمالٍ له سبحانه، وهي تنقسم عندهم إلى صفات ذات، وصفات فعل:

أ. صفات الذات

وهي التي لا تنفكّ عن الذات إطلاقاً، وأساسها الصفات التالية:

الصفة الأولى: العلم

فالله عالم بذاته علماً أزلياً أبدياً، وعالم كذلك بغيره مطلقاً، قبل وحال وبعد وقوعه، ولا حدود للعلم الإلهي، وهو يشمل

الكلّيات والجزئيات.

لكنّ بعض الفلاسفة المسلمين ـ ومن بينهم فلاسفة سنّة وشيعة ـ كان لهم تحليلٌ خاص في العلم الإلهي بالجزئيّات، أمّا جمهور وعامّة متكلّمي الإماميّة والسنّة وغيرهم، فقد أطبقوا على العلم المطلق الأزلي لله تعالى بكلّ شيء بلا حدود، مستندين في ذلك لأدلّة العقل والنقل، مثل قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَ الْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ (الأنعام: ٥٩).

وقوله سبحانه: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لاَ تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لاَ يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلاَ فِي الْأَرْضِ وَلاَ أَصْغَرُ مِنْ ذٰلِكَ وَلاَ أَكْبَرُ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ (سبأ: ٣).

العلم الإلهي ومسألة البَدَاء

ويتصوّر كثيرٌ من الناس أنّ عقيدة «البَدَاء» عند الشيعة

الإماميّة تعني نسبة الجهل إلى الله تعالى، وأنّ الله سبحانه يبدو له شيء ما كان بادياً له من قبل، فيما الحقيقة أنّ هذه العقيدة ـ كما صاغها بشكل واضح المتكلّمون الشيعة الإماميّة فيما بعد ـ لا تعني غير قدرة الله المطلقة على تعديل المقرّرات وفقاً لعلم مسبق منه بذلك، فهو يغيّر من عمر الإنسان مثلاً لأجل دعاء هذا الإنسان، وليس هذا من التغيير الذي يقع نتيجة الجهل والعياذ بالله تعالى، بل هو من التغيير في لوح المحو والإثبات بنحوٍ يكون السابق واللاحق من المقرّرات مثبتاً في اللوح المحفوظ وفي لوح القضاء الحتمي.

فالبداء هو إبداء الله لنا شيئاً فنراه بأعيننا وكأنّه حصل تغيّر، لكنّ هذا التغير الحاصل جزء من لوح القضاء الحتمي الثابت له سبحانه.

وبعبارة أخرى: البداء هي قوانين التغيير القائمة في الوجود، فمن يصل الأرحام يطول عمره مثلاً، فقبل أن يصل الأرحام يكون عمره المقرّر خمسين عاماً، وعندما يصلها يصبح ستين مثلاً، فقوانين التغيير في العالم والاعتراف بنظام الأسباب والمسبّبات هو التعبير الآخر عن البداء، في حين أنّ القانون وما

سبق وما لحق مثبتٌ عنده تعالى في اللوح المحفوظ.

وإذا كانت الكلمة (البداء) مثيرةً للبعض ـ رغم أنّها وردت في بعض كتب الحديث عند أهل السنّة أيضاً كصحيح البخاري[1]، كما ورد مضمونها في الكثير من الأحاديث السنيّة مثل تغيير الصدقة والدعاء للقضاء ـ فإنّ المشكلة ليست في الكلمة، إذ المهم هو المفهوم وعليه نبني الموقف من عقيدة الشيعة الإماميّة لا من الكلمة وطريقة التعبير.

ويهتمّ الشيعة الإماميّة لمسألة البداء كونها مفصليّة في تأثير الأعمال في النتائج على مستوى الحياة الدنيا، وفي إعطاء الدعاء فلسفَتَه ومبرّرات وجوده وغير ذلك.

الصفة الثانية: القدرة

فالله قادر على الفعل والترك مع مشيئة وإرادة واختيار، وصفة القدرة عنده هي أزليّة أبديّة ذاتيّة مطلقة غير محدودة.

---

(١) البخاري، الجامع الصحيح ٤: ١٤٦، في حديث أبي هريرة جاء: (بدا لله في الأقرع والأبرص)، وقد فسّر في كلمات بعض شرّاح الحديث النبوي بما فسّر به الإماميّة فكرة البداء عندهم.

أمّا في الموارد التي يستحيل تحقّقها، كأن يخلق الله النقيضين مجتمعين، فهنا لا يكون العجز عندهم في القدرة والفاعل، بل في المتلقّي والقابل.

وكما استندوا في صفة العلم إلى العقل والنقل، فعلوا ذلك في إثبات القدرة له سبحانه، فإنّ ثبوت العجز على الله سبحانه خلاف إطلاق كماله، ممّا يجعله بحاجة إلى غيره، وقد قال تعالى: ﴿وَأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ اللهُ بِهَا وَكَانَ اللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيراً﴾ (الفتح: ٢١).

الصفة الثالثة: الحياة

وهي من الصفات التي وقع خلافٌ في تفسيرها، فأرجعها بعضهم إلى العلم والقدرة والإرادة، وعلى أيّة حال فلا سبيل للموت والفناء إلى ساحته المقدّسة تبارك وتعالى.

وقد أخبر سبحانه عن نفسه فقال: ﴿اللهُ لاَ إِلٰهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ

وَالْأَرْضَ وَلاَ يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ (البقرة: ٢٥٥).

ب. صفات الفعل

وهي كثيرة كالخالقية والرازقية والمدبّرية والربوبية والقهّارية وغيرها من الصفات.

ومن بين صفات الفعل كونه تعالى متكلّماً، والمعروف بين الإمامية أنّ كلامه تعالى مع خلقه يكون عبر الوحي، أو بإرسال الرسول المَلَك، أو من وراء حجاب، قال سبحانه: **﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾** (الشورى: ٥١).

وكلامه يكون بمثل خلق الأصوات بحيث يسمعها الأنبياء، وهو من صفات الفعل لا الذات، ويرجع إلى صفة الخلق.

كما ذكروا أنّه يطلق كلام الله على فعله أو نتيجة فعله، قال تعالى: **﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ**

تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾ (الكهف: ١٠٩).

وفي هذا السياق يؤمن الإماميّة بأنّ القرآن الكريم كلام الله المخلوق له، ليس بقديم بل حادث، إذ كلامه فعلٌ له، خلافاً للكثير من علماء أهل السنّة.

كما ومن صفاته تعالى عندهم الصدقُ؛ إذ يستحيل عليه الكذب ومخالفة الوعد.

كما ومن صفاته الحِكمةُ، فلا تكون أفعاله إلا بمنتهى الإتقان بحيث يكون كلّ شيء في موضعه، كما أنّه منزّه عن فعل ما لا ينبغي فعله.

٢. الصفات السلبيّة

وهي التي تعكس منهج التنزيه في الاعتقاد الإمامي، وهي كثيرة:

منها: إنه ليس بجسم ولا يُرى ولا يُدرك بأيّ حاسّة من الحواس، لا في الدنيا ولا في الآخرة؛ لأنّه غير مادّي، وهو ليس في مكان ولا زمان ولا جهة حتى يُرى. أمّا الرؤية القلبيّة فلا

مانع منها في حقّه تعالى.

وقد استندوا في نفي الرؤية ـ إلى جانب أدلّة العقل ـ لنصّ الكتاب الكريم، قال تعالى: ﴿**لاَ تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾ (الأنعام: ١٠٣).

ومنها: أنه لا يُحَدّ ولا يقسّم ولا جزء له، ولا غير ذلك من صفات النقص.

ومنها: أنّه لا شريك له ولا شبيه ولا عديل ولا ندّ، ولا يتّحد بغيره ولا يحلّ في غيره ولا نحو ذلك.

وكلّ الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة التي يوهم ظاهرها التشبيه والرؤية والتجسيم قد فسّرها الإمامية بغير معانيها الأوليّة، وقدّموا تبريرات لغويّة في ذلك، وكانت لهم فيها مساهمات واسعة جداً في هذا الصدد يمكن مراجعتها في كتبهم المطوّلة في التفسير وعلم الكلام.

ثالثاً: العدل الإلهي

يؤمن الشيعة الإمامية بالعدل الإلهي، ولا يرون الله فاعلاً لأيّ ظلمٍ تجاه أحد على الإطلاق، بل في فعله كمال العدل

والإنصاف، كما نطقت بذلك النصوص وحكمت به العقول.

قال تعالى: ﴿**شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾ (آل عمران: ١٨).

بل إنّ الله لا يأمر إلا بالعدل فكيف لا يكون عادلاً؟! قال سبحانه: ﴿**إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً**﴾ (النساء: ٥٨).

وقال سبحانه: ﴿**إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾ (النحل: ٩٠).

والمنطلق الرئيس في ذلك ـ إلى جانب نصوص الكتاب والسنّة ـ أنّ الإمامية تقول بالتحسين والتقبيح العقليّين، وترى العقل حاكماً بقبح الظلم وحُسن العدل، والله لا يفعل القبيح عندهم، لكمال ذاته التي لا تستدعي إلا الحسن والكامل، ولهذا فهو لا يظلم الناس ولا يكذب ولا يخلف الميعاد، وعدله

يشمل التكوين والتشريع، فما نراه في العالم هو مظاهر عدله، وأمّا الشرور فهي تستبطن مصالح للخلق وإن بدت لهم في ظاهرها شروراً، بل هناك رأي فلسفي يتبنّاه بعض علماء الإماميّة أيضاً يرى أنّ الشرّ أمرٌ لا وجود له، بل هو عدمٌ، ولهم في ذلك بحوث فلسفيّة موسّعة.

كما أنّ شريعته شريعةُ عدلٍ وليست شريعةَ ظلم، وهكذا الحال في ثوابه وعقابه فهو عادل بل رحيم.

القضاء والقدر

وتؤمن الإماميّة بالقضاء والقدر، وفي الوقت عينه تؤمن بالاختيار الإنساني والحريّة الإنسانية، فلا جبر ولا تفويض بل أمرٌ بين أمرين، كما هي المقولة المشهورة عن أئمّة أهل البيت النبوي.

والعلم الإلهي بالفعل الاختياري للعبد ليس موجباً للجبر، بل بالعكس، هو موجبٌ للاختيار عينه عندهم؛ لأنّ علم الله بأنّ فلاناً من الناس سوف يرتكب المعصية المعيّنة عن اختيار

منه.. هذا العلم لا يفرض أن يرتكب هذا الشخص المعصية هذه قهراً عنه، بل بالعكس إنّه يستدعي أن يرتكبها عن اختيار، فلو ارتكبها من دون اختيار كان هناك خلل في العلم الإلهي؛ لأنّ المفروض أنّ الله علم بأنّ العبد سوف يرتكب المعصية عن اختيار، فلو فعلها جبراً لم يطابق العلمُ الإلهي الواقعَ.

المحور الثاني: النبوّة والرسالة

تؤمن الإمامية ـ كسائر فرق المسلمين ـ بمبدأ البعثة والنبوّة، وترى ذلك أنموذجاً من الفيض والجود الإلهيين على البشر، وأنّ العقل عاجزٌ عن معرفة تمام المصالح والمفاسد، أو أنّه مقهور عادةً لنوازع النفس الأمّارة بالسوء، فوجب بعث الرسل والأنبياء لهداية الناس إلى الحقّ وإلى طريق مستقيم.

والهدف من النبوّات قيامة التوحيد وترسيخ العبودية للإله الواحد الحقّ، بحيث يسري توحيد الله في كلّ مرافق حياة الإنسان، فيراه المؤثر الوحيد في الوجود، فيحصل لديه الرضا والتسليم والقبول والخضوع والمذلّة والعبودية له سبحانه.

كما أنّ الهدف من النبوّات إقامة العدل وقيام الناس بالقسط وفضّ النزاعات بين البشر وحملهم على التمسّك جميعاً بحبل الله الممدود.

وفي النبوّات إتمام الحجّة على العباد، لتكون له تعالى الحجّة البالغة على الناس، ولا حجّة لهم عليه. قال تعالى: ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ..**﴾ (الحديد: ٢٥).

فبعثة الأنبياء ضرورة لازمة نابعة من الجود والعطاء واللطف الإلهيّ بالناس، هكذا تعرفها الإماميّة وهذه هي عقيدتهم في ذلك. ولهذا آمنوا بجميع الأنبياء، وجاء في بعض المرويّات أنّ عدد الأنبياء بلغ حوالي ١٢٤٠٠٠ نبيّ، وقد استندوا في كثرة الأنبياء عبر التاريخ إلى قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيراً وَنَذِيراً وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلاَّ خَلاَ فِيهَا نَذِيرٌ**﴾ (فاطر: ٢٤).

وتُعرف النبوّة عند الإمامية إما بنصّ قطعي معلوم من نبيٍّ سابق على لاحقٍ معيّنٍ بطريق اليقين، أو تقوم الشواهد

والقرائن والأدلّة اليقينيّة على بعثته، وعلى رأسها إتيانه بما يعجز الخلق عن الإتيان بمثله، فيكشف ذلك عن كونه مسدّداً من الله سبحانه، وإلا لزم أن يكون الله قد غرّر بالعباد عندما أجرى المعجزة على يد من ليس بنبي، وهو قبيح، والله منزَّه عن كلّ نقص وقبيح. وإذا ثبتت نبوّة النبيّ لزم اتباعه وطاعته والإيمان به وتصديقه.

ويفهم الإماميّة النبوّةَ ـ كبقيّة المسلمين ـ على أنّها منصبٌ إلهي لا سبيل للبشر إليه، واتصالٌ غيبيّ للنبي بالعالم الأعلى، إما عبر رؤية الملك أو سماعه أو نحو ذلك، ومن ثم فليست النبوة إبداعاً فكرياً للأنبياء، ولا الأنبياء مجرّد مصلحين اجتماعيين، كما قال بعض المحدَثين، بل هي مقام سامٍ يرتقي عن مستوى الجهود البشرية، حتى الاستثنائيّة منها.

عصمة الأنبياء والرسل

ولأنّ النبيَّ شخصٌ غير عاديّ، قال جمهور الإماميّة بوجوب كونه معصوماً مطلقاً: في تلقّي الوحي، وفي تبليغه،

قبل البعثة وبعدها، قبل البلوغ وبعده، في السرّ والعلن، عن المعصية والذنب، والصغيرة والكبيرة، وعن الخطأ في تبليغ الدين، بل عن كلّ منفّر يوجب ترك الناس لدعوته بحجّةٍ لهم عليه، كفقدانه نجابة النسب أو ما شابه ذلك.

ووقع الخلاف الأساسي بين الإمامية في أمور أبرزها:

الأول: سهو النبي، حيث ذهب المشهور إلى عدم سهوه، فيما ذهب بعض العلماء، كالشيخ الصدوق (٣٨١هـ) وأستاذه ابن الوليد، وغيرهما، إلى إمكان السهو على النبيﷺ، مستندين في ذلك إلى أحاديث وروايات بعضها صحيح السند، بل قد اعتبرها بعضهم من الحديث المتواتر.

الثاني: الخطأ في الموضوعات الخارجية، بمعنى هل يمكن أن يخطأ النبي في أمور لا ترجع للدين، كعدم إصابته للهدف في رميته؟ قال كثيرون بعدم جواز ذلك، وقال آخرون بجوازه وأنّه لا يضرّ بنبوّته ومكانته.

الاعتقاد بالرسالة المحمديّة

هذا هو الإطار العام الذي رسمه الإمامية للنبوّة، وهو

الذي طبّقوه على النبوّة المحمديّة الخاصّة، حيث ذهبوا إلى نبوّة ورسالة محمّد بن عبد الله بن عبد المطلبصلى الله عليه وآله وإلى كون معجزته الخالدة هي القرآن الكريم، على اختلافٍ بينهم في عدد ونوع المعاجز الأخرى للنبيصلى الله عليه وآله غير القرآن الكريم، وقد ذكروا منها: شقّ القمر، والإسراء والمعراج، وغيرهما، وإن وجدت بعض المناقشات المحدودة في هذا الموضوع.

عالميّة الرسالة المحمّدية وخلودها

وتمتاز الرسالة المحمّدية عند الإمامية ـ كما هي عقيدة سائر المسلمين فيها ـ بكونها عالميّة وخالدة وكاملة، وفي نفس الوقت هي خاتمة الرسالات، وناسخة الشرائع السابقة، وأنّ كلّ من يدّعي النبوّة بعد محمّدصلى الله عليه وآله فهو خارج عن جادّة الحقّ، مبطلٌ أو مفترٍ أو كذّاب أو واهم.

كما تمتاز بأنّ صاحبها ـ وهو محمّدصلى الله عليه وآله ـ هو أكمل البشر وأصفاهم، وخاتم الأنبياء وزينتهم، وليس هناك مخلوق أشرف ولا أكمل ولا أرفع شأناً منه عند الله تعالى، وأنّ على

البشر الطاعة له والانقياد والاتباع، والمحبّة والمودّة والوفاء، وإعلاء ذكره وشأنه، وتعظيم مكانته في القلوب، واحترامه وتقديره.

لكنّ محمّداً ـ مع علوّ مقامه ـ ليس بإلهٍ ولا بخالق وليس هو ربّ العباد، بل هو مخلوق كسائر المخلوقات له سبحانه وتعالى.

مرجعيّة الكتاب والسنّة، ومسألة تحريف القرآن

وحيث كان القرآن الكريم هو كتاب هذه الرسالة المحمّدية، فإنّ الشيعة يؤمنون به تماماً. ويرى مشهور الإمامية وجمهورهم عدم تحريف القرآن الكريم لا بالزيادة ولا بالنقيصة، وأنّ ما هو موجود بين الدفتين هو كتاب الله المنزل على رسوله محمّد.

وقد ذهب بعض العلماء ـ وعددهم قليل جداً ـ إلى عروض التحريف بالنقيصة على القرآن دون الزيادة ـ منهم الشيخ حسين النوري ١٣٢٠هـ ـ وانطلق هؤلاء من بعض الروايات الموجودة في مصادر الحديث الشيعيّة والسنيّة معاً، وقد

تعرّضت طروحاتهم لمناقشات كثيرة جداً يعرفها من راجع علوم القرآن والتفسير والكلام عند الإماميّة.

أمّا التحريف المعنويّ للقرآن فهو موجود، وهو يعني تحريف معانيه وتفسيره بغير وجه حقّ، كما أنّ اختلاف القراءات موجود، وهي قراءات ذهب بعض الإماميّة للقول بقطعيّتها، فيما ذهب آخرون للقول بكونها أخبار آحاد.

وإلى جانب القرآن الكريم مصدراً معرفيّاً للدين، آمن الشيعة بالسنّة النبويّة الشريفة التي لا تنطق عن الهوى، إن هي إلا وحيٌ يوحى، فأخذوا بحديث النبيﷺ عندما يثبت بطريق صحيح، ولم يقصروا الحديث الشريف على مرويّات أهل البيت النبوي، كما سيأتي فيما بعد الحديث عن ذلك.

المحور الثالث: الإمامة والخلافة

كانت وفاة الرسولﷺ نقطة انعطاف في تاريخ المسلمين، فمنذ ذلك الحين ـ كما ترى الإماميّة ـ حصل انقسام في الأمّة، أخذ يشتدّ إلى أن بلغ أوجه مع المجزرة

الرهيبة التي ارتكبت في حقّ أهل بيت النبيﷺ في كربلاء.

من الممكن أن لا يكون اسم الشيعة أو الشيعي ـ بوصفهما تعبيراً عن مذهب متمايز عن المسلمين الآخرين ـ موجوداً في تلك الأيام، لكنّ الإمامية تقول بأنّ القضايا المتنازع عليها كانت موجودة، وهي بالدرجة الأولى (أزمة الخلافة).

كيف يفهم الشيعة الإمامة وكيف يفهمها أهل السنّة؟

تختلف قراءة الإماميّة لمسألة الإمامة والخلافة عن قراءة جمهور مسلمي السنّة، فالسنّة ينظرون إليها بوصفها مسألةً تاريخية من جهة، وفقهيّة سلطانية من جهة أخرى، ومن ثم فليس هناك بُعد عقدي لهذه القضية عند الجمهور السنّي. أما الشيعي الإمامي فهو يقرأ الموضوع بطريقة مختلفة؛ لأنّه يرى أنّ الإمامة مسألة عقائدية يجب أن يؤمن بها كلّ إنسان مسلم، فمن مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتةً جاهلية.

والإماميّة مختلفون إزاء من ينكر الإمامة، فبين قائل بكفره، وبين قائل ـ كما هو الأشهر بين المتأخّرين ـ بكونه على ظاهر

الإسلام، ولا نحكم عليه بالكفر، بل علاقتنا به هي علاقتنا بسائر الشيعة من التوارث والتناكح والتواصل وحقوق المسلمين وغير ذلك، ما لم ينصب العداء لأهل البيت ويرى أنّ دين الله يقوم على معاداة عليّ وأهل بيته وذريّته، فهنا يكون ناصبيّاً، ويحكم بكفره وخروجه من الملّة.

ضرورة الإمامة، والغاية منها في الاعتقاد الإمامي

والإمامة عند الإماميّة ضرورةٌ قهرية تحتاجها الديانة الإسلامية لاستمرار دعوة النبوّة وحفظها وحمايتها، لكن من دون الأنبياء، إذ محمدﷺ هو خاتم الأنبياء ولا نبيَّ بعده أبداً، فأراد الله الحفاظ على الدعوة الإسلاميّة بعد وفاة الرسولﷺ عبر تنصيب الأئمة، بهدف البلوغ بالدعوة الإسلاميّة أرقى صورها وأبهاها، وفي الوقت عينه حمايتها من كلّ انحراف أو تزوير أو تشويه متعمّد أو غير متعمّد.

فالغاية من الإمامة ليست سدّ نقصٍ وقع فيه الرسول معاذ الله، فقد بلّغﷺ أحسن التبليغ، وإنّما الهدف منها هو تقديم

التفسير الأكمل والأصوب للكتاب والسنّة بأفضل الطرق وأضمنها، وإدارة شؤون المسلمين بأحسن الوسائل والأساليب الشرعيّة، وصيانة الدين وعقائده ومفاهيمه وتكاليفه الإلهيّة، ومواجهة البدع والانحرافات والأكاذيب، وحماية المسلمين والدفاع عنهم وحفظهم، وإقامة العدل والحقّ والقسط والشرع بينهم، والدفاع عن وحدتهم وتماسكهم وقوّتهم وعزّتهم، وغير ذلك من الوظائف التي يتحمّلها الإمام بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله.

الإمامة ومسألة النصّ والتعيين الإلهي

ويذهب الاعتقاد الإمامي إلى أنّ الفرضيّة المتعيّنة بعد العصر النبويّ هي فرضيّة الجعل الإلهيّ وتعيين الإمام والخليفة من قبل الله تعالى بالعنوان والصفة والاسم معاً، وعدم ترك الأمور للمسلمين كي ينتخبوه، وهذا ما شهدناه في أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله الكثيرة التي تصرّح أو تلوّح باسم الإمام علي بن أبي طالب، ثم أولاده بعده، على أنّهم الخليفة المعيّن إلهياً لتولّي

أمور الدين والدنيا بين المسلمين.

كما في حديث الدار الذي قال فيه النبيّ لعليّ: «.. أنت أخي ووصي ووزيري ووارثي وخليفتي من بعدي»[١].

وحديث المنزلة، حيث قال له النبيّ: «.. أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى»[٢].

وحديث الغدير حيث قال الرسول: «.. اللهم من كنت مولاه فعليّ مولاه. اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»[٣].

وحديث الثقلين، الذي قال فيه النبي: «.. إنّي تاركٌ فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبلٌ ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»[٤].

وحديث السفينة: «إنما مثلي ومثل أهل بيتي كسفينة نوح،

---

(١) انظر ـ على سبيل المثال ـ: السيرة الحلبيّة ١: ٤٦٠ ـ ٤٦١.

(٢) انظر ـ على سبيل المثال ـ: صحيح البخاري ٤: ٢٠٨.

(٣) انظر ـ على سبيل المثال ـ: مسند أحمد ١: ١١٨.

(٤) انظر ـ على سبيل المثال ـ: مسند أحمد ٣: ١٤.

من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها غرق»[١].

وحديث أمان الأمّة: «النجوم جعلت أماناً لأهل السماء، وإنّ أهل بيتي أمانٌ لأمّتي»[٢].

وحديث الاثني عشر بعد النبيّ: «يكون بعدي اثنا عشر خليفة، كلّهم من قريش»[٣].

وغير ذلك الكثير من الأحاديث الشريفة المرويّ أكثرها في كتب الفريقين، وليس في كتب الإماميّة فقط، وبأسانيد كثيرة بلغت ـ في بعض هذه الأحاديث على الأقلّ ـ حدّ التواتر.

من هنا، يرى الإماميّة أنّ طاعة الله ورسوله يستدعيان طاعة الإمام المعيّن منهما للخلافة، وأنّه لا مجال للتبعيض في طاعة الله، فهذه النصوص عن رسول الله صلى الله عليه وآله، إضافة إلى آيات

(١) انظر ـ على سبيل المثال ـ: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١٢: ٩٠.

(٢) انظر ـ على سبيل المثال ـ: الطبراني، المعجم الكبير ٧: ٢٢؛ والهيثمي، مجمع الزوائد ٩: ١٧٤.

(٣) انظر ـ على سبيل المثال ـ: مسند أحمد ٥: ٩٢؛ وسنن الترمذي ٣: ٣٤٠.

برّرت عشرات الأحاديث سبب نزولها ومورده مثل:

آية الولاية: ﴿**إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكاةَ وَهُمْ راكِعُونَ**﴾ (المائدة: ٥٦).

وآية التطهير: ﴿.. **إِنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾ (الأحزاب: ٣٣).

وآية المودّة: ﴿**ذلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ عِبادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ قُلْ لا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبى وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيها حُسْناً إِنَّ اللهَ غَفُورٌ شَكُورٌ**﴾ (الشورى: ٢٣).

وغيرها من الآيات الكريمة..

إنّ تلك النصوص الحديثية وهذه الآيات القرآنيّة تضع المعيار للأمّة في الطاعة والمودّة والاتّباع.

عصمة الأئمّة

والإمام عند الشيعة الإماميّة ليس منصباً تشريفيّاً، بل هو ـ كما قلنا سابقاً ـ مسؤوليّة عظيمة يتولاها هؤلاء الأشخاص

الاستثنائيون، ومثل هذه المسؤوليّات العظيمة لا يقوم بها على أتمّها وأكملها ـ من وجهة نظر الإماميّة ـ إلا الإمام الذي يتحلّى بأعلى صفات العدل والكمال.

من هنا يذهب الإمامية، إلى ضرورة عصمة الإمام من كلّ ذنب ومعصية، صغيرة أو كبيرة، قبل تولّيه الإمامة وبعد ذلك، وكذلك عن الخطأ والزلل والسهو وغير ذلك، على خلاف بينهم في بعض التفاصيل كالسهو. وهم يقيمون على ذلك أدلّة عديدة من العقل والنقل معاً.

من هم الأئمّة الأثنا عشر؟

والأئمة عند الشيعة الإماميّة ـ وهو ما يختلفون فيه مع سائر فرق الشيعة كالزيدية والإسماعيليّة ـ اثنا عشر إماماً، يُعرفون إما بنصّ النبيصلى الله عليه وآله أو بنصّ كلّ إمام على الإمام الذي بعده، وقد ذكروا في كتب الحديث الكثير من الأحاديث والروايات التي تفيد تعيين هؤلاء الأئمّة من أهل بيت النبي بالسبيلين المتقدّمين.

وهؤلاء الأئمة هم بالترتيب:

١ـ الإمام علي بن أبي طالب (٤٠ هـ).

٢ـ الإمام الحسن بن علي المجتبى (٥٠ هـ).

٣ـ الإمام الحسين بن علي الشهيد (٦١ هـ).

٤ـ الإمام علي بن الحسين زين العابدين (٩٤هـ).

٥ـ الإمام محمد بن علي الباقر (١١٤هـ).

٦ـ الإمام جعفر بن محمد الصادق (١٤٨هـ).

٧ـ الإمام موسى بن جعفر الكاظم (١٨٣هـ).

٨ـ الإمام علي بن موسى الرضا (٢٠٣هـ).

٩ـ الإمام محمّد بن علي الجواد (٢٢٠هـ).

١٠ـ الإمام علي بن محمد الهادي (٢٥٤هـ).

١١ـ الإمام محمد بن علي العسكري (٢٦٠هـ).

١٢ـ الإمام محمد بن الحسن المهدي، الذي غاب وما يزال حيّاً، وسيظهر في آخر الزمان يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً.

ولمراجعة تفاصيل حياة هؤلاء الأئمّة يمكن مراجعة كتب

التاريخ والحديث والسيرة التي أفاضت في هذا المضمار، ودلّت على عظيم منزلتهم وعلوّ مقامهم وتاريخهم المشرّف والحافل، واحترام جميع المسلمين لهم المؤالف والمخالف.

الإمام المهدي أو عقيدة المهدويّة والرجعة

وتقع الإماميّة الآن على تماس مع إمامة الإمام الثاني عشر، وهو الإمام الغائب الذي يُصلح العالم آخرَ الزمان، والذي اتفق المسلمون تقريباً عليه مع اختلافهم في ولادته أو عدم ولادته. ولا غرابة في ولادته وغيبته عند الإماميّة مع قدرة الله على ذلك، وحصوله في الأمم السابقة، كما تعرّضوا لهذا الأمر في الأبحاث الكلاميّة والتاريخية بالتفصيل.

ويرى الإماميّة أنّ ظهور الإمام المهدي تسبقه بعض العلامات، وأنّه بظهوره سوف يغيّر معالم وجه الأرض نحو مستقبلٍ زاهر ومشرق، وأنّ هناك بعضاً ممّن محض الإيمان محضاً ومحض الكفر محضاً سيرجعون إلى الدنيا عند رجوعه، لتكون المعركة الكبرى، وهذا ما يسمّى في الاعتقاد الإمامي

بالرجعة، وإن كان هناك عددٌ قليل من علماء الإماميّة ممّن يعتبرون الرجعة هي نَفْس ظهور الإمام المهديّ ورجوع دولة أهل البيت، وليس بعث الأموات من الصالحين أو غيرهم، ومن هؤلاء العلامة السيد هاشم معروف الحسني العاملي.

علم الإمام بالغيب والولاية التكوينية موضوعٌ خلافي بين الإماميّة

ويوجد بين الإماميّة اختلافات في بعض تفاصيل نظريّة الإمامة، كما في أيّ مذهب آخر، وأهم هذه الاختلافات يرجع إلى نقطتين:

١ـ العلم بالغيب، حيث يذهب بعض العلماء إلى علم أهل البيت بالغيب، بتعليم الله لهم، لا بشكل مستقلّ عن الله، ولهذا فلديهم علمٌ بنفوس الخلق، كما لهم علمٌ بأعمالهم التي تُعرض عليهم باستمرار، ولهم علمٌ بما كان وما يكون وما هو كائن إلى يوم القيامة، ولهم علمٌ بكلّ اللغات والعلوم.

وعلومهم هذه أخذوها من الله سبحانه لا يستقلّون في شيء

منها عنه تعالى، فكما أعلم الله أنبياءه وأطلعهم على الغيب، كذلك الحال في الأئمّة دون أن يصبح الإمام نبيّاً.

ويعارض هذا الرأي علماء آخرون، فلا يرون علم الغيب الذي يمنح للأئمة بهذه السعة، وإنما هم يعلمون بعضاً قليلاً من هذا كلّه.

٢ـ الولاية التكوينية، ويقصد بها أنّ أهل البيت لهم ولاية وسلطة وإدارة لهذا العالم بأرواحهم المتسامية، وأنهم يتصرّفون فيه ويديرون شؤونه بأمرٍ من الله سبحانه، وتمكين منه، غير مستقلّين في ذلك عنه وعن قدرته تعالى ولو للحظة. وأنّ حياتهم مملوءة بالكرامات والتدخّلات التكوينية في الطبيعة بسبب قوّة نفوسهم وأرواحهم وتكاملها حدّ بلوغ أعلى مراتب الكمال الوجودي، فهم الإنسان الكامل على وجه البسيطة بعد محمّدٍ صلى الله عليه وآله.

لكنّ بعض علماء الإماميّة رفضوا الولاية التكوينية، واعتبروا أنّ أهل البيت قد يوفّر الله لهم في موقفٍ هنا أو هناك قدرة التأثير في الطبيعة لضرورات أو آناتٍ عابرة، أما هم فلا

يديرون العالم، ولا يحاسبون الخلق، ولم تجرِ حياتهم على المعاجز والكرامات، وإنّما على الوضع الطبيعي في الغالب.

ويؤيّد فريقٌ من الإماميّة وعلمائهم اليوم الموقفَ الرافض لهاتين النظريّتين (العلم بالغيب والولاية التكوينية) وما لهما من آثار مختصّة بهما. وتفصيل هذه الموضوعات يمكن أن يراجعه الإنسان في كتب علم الكلام الشيعي.

وعلى أيّة حال، فالإمامة تلي النبوّة المحمّدية، وكلّ الخصائص التي يثبتها الشيعة الإماميّة للأئمّة تثبت بصورة أتمّ وأسبق لرسول الله صلى الله عليه وآله عندهم، فإذا قالوا بعلم الإمام بالغيب فهم يعتقدون بأنّ النبي يعلم الغيب أيضاً بصورةٍ أكمل وأتمّ، فهو أكمل الخلق وأقربهم إلى الله سبحانه.

المحور الرابع: المعاد والقيامة

يؤمن المذهب الإمامي إيماناً قاطعاً جازماً بيوم القيامة، ويراه ضرورةً عقليّةً ووعداً إلهياً وقطعيّاً، فهو يوم العدل الأعظم، وهو مظهر القدرة الإلهيّة العليا، فالإنسان يبعث يوم

القيامة ليحاسَب أمام الله سبحانه.. يُبعث بروحه وجسده، ولا مجال لعقيدة التناسخ التي قالت بها بعض الأديان والمعتقدات.

ويرى مشهور علماء الإماميّة وجود عالم القبر، إمّا لكلّ الناس أو لخصوص من محض الإيمان محضاً كالشهداء أو محض الكفر محضاً كفرعون وقومه، وعالم البرزخ أو القبر وقع فيه خلاف إسلامي معروف، حيث نُسب إنكاره إلى بعض المسلمين مثل ضرار بن عمرو.

ويؤمن الإماميّة ـ كسائر المسلمين ـ بعلامات الساعة وأشراطها التي تقع قبل حدوث الساعة، فضلاً عن مظاهر يوم القيامة التي جاءت في مثل سور التكوير والانفطار والانشقاق والزلزلة والقارعة. ومن أشراط الساعة: الدخان المبين، ونزول السيد المسيح، وخروج دابّة من الأرض، وغير ذلك مما ذكروه، وإن كانت هناك خلافات في التفاصيل.

وتمرّ القيامة في الاعتقاد الإمامي بمرحلة نفخ الصور الأولى التي يموت فيها الخلق، ثم الثانية حيث يبعثون، وبعد البعث تبدأ مرحلة عرض أعمالهم ليروها، ثم محاسبتهم على كلّ

صغيرة وكبيرة وإشهاد الشهود عليهم بما في ذلك الأنبياء والملائكة والأرض والأجساد والجلود.

وبعد الحساب، يذهب كثير من علماء الإماميّة إلى وجود صراط على جهنم يمرّ الناس عليه، أحدّ من السيف وأرقّ من الشعرة، فمن فاز عَبَرَ وإلا سقط في هاوية النار.

كما يؤمن علماء الإمامية بالحجاب والأعراف حيث يقف هناك رجالٌ تصرّح روايات أهل البيت بأنّهم الأنبياء والأوصياء. وتشير الروايات الإمامية إلى أنّه بعد الحساب يحمل الرسولﷺ لواء الحمد فيدخل الجنّة، ثم يدخل بعده المؤمنون خلفه.

والجزاء يوم القيامة إما جنّةٌ أو نار، لكن قبل دخول النار قد تكون هناك شفاعة تلحق الإنسان، وهي تعني أنّ بعض الأشخاص المقرّبين من الله تعالى يشفعون في بعض أهل الإسلام، ضمن قواعد الشفاعة التي وضعها الله تعالى وارتضاها، وعلى رأس هؤلاء الشفعاء محمّد وأهل بيته.

من هنا، لا ضير في طلب الشفاعة في الدنيا من أهل

الشفاعة، كما طلب أبناء يعقوب من أبيهم أن يشفع لهم، قال تعالى: ﴿**قالُوا يا أَبانَا اسْتَغْفِرْ لَنا ذُنُوبَنا إِنَّا كُنَّا خاطِئِينَ قالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**﴾ (يوسف: ٩٧ ـ ٩٨).

وليست الشفاعة فوضى ومحسوبيات، بل لها قوانينها التي لا تقع قبل أن تكون محلّ رضا الله تعالى، كي يعطي للشفعاء مكانتهم وموقعهم يوم القيامة.

وحساب الله يوم القيامة عدلٌ لا ظلم فيه، حيث يحاسب الإنسان على كلّ صغيرة وكبيرة، فإذا كان قد تاب إلى الله يمحو الله سيئته، وكذلك لو شفع فيه الشافعون أو شملته رحمةٌ من الله سبحانه.

والله الغفّار يغفر أيَّ ذنب مع التوبة، كما يمكن أن يغفر كلّ الذنوب ولو من دونها عدا الشرك، كما نصّ عليه القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَّ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللهَّ فَقَدِ افْتَرَى إِثْماً عَظِيماً**﴾ (النساء: ٤٨).

وقال تبارك اسمه: ﴿**قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لاَ تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِّ إِنَّ اللهَّ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**﴾ (الزمر: ٥٣).

فإذا لم يقع ذلك كلّه (التوبة، الشفاعة، الرحمة) استحقّ العبد جهنم، لكنّ الخلود فيها خاصّ بالمشركين الكافرين، ولا يشمل المسلمين الموحّدين.

هذه خلاصة بالغة الإيجاز عن أهم الاعتقادات المشهورة والمتداولة في المذهب الإمامي، وهناك تفاصيل فرعيّة وقعت موقع الجدل والخلاف داخل المذهب الإمامي تارةً، وبين سائر المذاهب أخرى، لا حاجة للإطالة فيها.

معالم الشريعة عند الشيعة الإماميّة

يؤمن الإماميّة ـ كسائر المسلمين ـ بالشريعة الإسلاميّة الكاملة، وأنّها خير نظام وضع لحياة البشر، وأنّ الإنسان لو سار على هدي الشريعة الإسلامية لصلحت أموره، وأنّ أحد أهمّ أسباب فشل أحوال المسلمين هو ابتعادهم عن دينهم وعن شرع الله تعالى.

واعتقاد الإماميّة بالشريعة هو اعتقادٌ بأبوابها الفقهيّة المعروفة عند جميع المسلمين، من الوضوء والغسل والتيمّم والطهارات والنجاسات، والصلاة وأحكامها، والصوم، والحجّ، والزكاة، والاعتكاف، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والخمس، والجهاد..

وكذلك بمجمل أحكام البيع والإجارة والنكاح والطلاق واللعان والعتق والأيمان والنذور والعهود والكفارات والإقالة والشفعة والمضاربة والمزارعة والمساقاة والسبق والرماية

والشركة والوديعة والعارية واللقطة والغصب وإحياء الموات والمشتركات والدَّين والقرض والرهن والحَجر والضمان والصلح والهبة والظهار والإيلاء والإرث والوصية والوقف والصدقة والجعالة والحوالة والكفالة والوكالة والحدود والقصاص والتعزيرات والديات والقضاء والشهادات والإقرار والصيد والذباحة والأطعمة والأشربة والستر والنظر والعلاقة بين الجنسين والولاية وغير ذلك.

ومن راجع كتبهم في هذا لم يرَ اختلافاً مهماً بينها وبين سائر كتب المسلمين، بل تكاد تكون على وتيرة واحدة.

مصادر الاجتهاد عند الإماميّة

ويعتمد الإماميّة في الاجتهاد الشرعي على القرآن الكريم وسنّة النبيّ، وسنّة أهل البيت التي هي الشارح للقرآن وسنّة النبيﷺ، وعلى العقل على خلاف بينهم فيه، وأما الإجماع فيرونه كاشفاً عن السنّة لا دليلاً في عرضها.

ولا يؤمن الشيعة الإماميّة بالقياس ولا بالاستحسان ولا

بمدرسة الرأي، لكنّ بينهم اختلافات أصوليّة وفقهية عديدة، أهمّها وأشهرها الخلاف بين الإخباريين والأصوليين، كما هي الحال في سائر مدارس المسلمين الفقهيّة.

ويمتاز مشهور الإماميّة عن أغلب المدارس الفقهيّة الإسلامية ببعض الأحكام المعروفة نذكر منها:

١ـ وجوب تقليد المرجع الحيّ الأعلم في الفروع الفقهيّة.

٢ـ مسح الأرجل في الوضوء بدل الغسل.

٣ـ عدم صحّة السجود على ما يؤكل ويلبس.

٤ـ جواز الجمع بين الظهرين أو العشائين ولو دائماً عن اختيار وبلا ضرورة ولا سفر.

٥ـ الزواج المؤقّت (المتعة).

٦ـ عدم التكتّف في قيام الصلوات كلّها.

٧ـ عدم شرعيّة صلاة الجماعة في النوافل.

٨ـ ثبوت الخمس في أرباح المكاسب، وليس فقط في غنائم الحرب أو الركاز.

٩ـ تحريم قول آمين في الصلاة بعد الفاتحة بقصد الورود.

١٠ـ عدم وجوب الإشهاد على النكاح، ولزوم الإشهاد على الطلاق.

١١ـ عدم وقوع الطلقات الثلاث ثلاثاً في مجلس واحد، بل يقع طلاقٌ واحد.

١٢ـ ثبوت التمتّع في الحجّ.

١٣ـ إنكار العول والتعصيب في الإرث.

١٤ـ قول (حيّ على خير العمل) في الأذان والإقامة، وعدم قول (الصلاة خير من النوم).

إلى غير ذلك من النماذج الفقهيّة الأخرى التي لا نطيل بالحديث عنها.

إذن، لماذا الاختلاف؟

مما أسلفنا ظهر أنّ المذهب الشيعي الإماميّ هو مذهب إسلامي يؤمن بمجمل العقيدة الإسلامية والشريعة الإلهيّة، فأصول الاعتقاد كلّها وأصول الشرائع لا فرق فيها يُذكر مع جمهور المسلمين، وإذا وقع الخلاف في قضيّة الإمامة، فقد وقع مثله بين جمهور المسلمين أيضاً.

والسؤال: لماذا حُلّت مشاكل المذاهب الفقهيّة الأربعة وظلّت العلاقة مع المذهب الجعفري متوترةً وقلقة؟!

لماذا قَبِل جمهور المسلمين بالتنوّع الاعتقادي بينهم ـ ماتريدية، معتزلة، أشاعرة.. رغم شدّة الاختلافات ـ فيما ظلّ الخلاف مع المذهب الإمامي يأخذ وضعاً مختلفاً وذا طابع سلبيّ؟!

فبين المذاهب الفقهيّة الأربعة توجد مئات الخلافات ومئات الفتاوى الشاذة من هنا أو هناك، كما يقول أنصار هذا الفريق أو ذاك.. ما السبب في أنّ بعض الخلافات الفقهيّة مع الإماميّة

سبّبت خلق صورة مقلقة في العقل السنّي، فيما لم تسبّبه بهذه الدرجة كلّ تلك الخلافات بين المذاهب؟

ففي عصرنا اليوم هناك تعايش بين المعتزلة والأشاعرة والماتريدية وأهل الحديث ـ مع استثناء علاقة السلفيّة بخصومها ـ رغم شدّة الخلاف والنقد، بل يعتبر الجميع أنفسهم داخل مذهبٍ واحد، وهو مذهب أهل السنّة والجماعة، فلماذا لم تأخذ العلاقات الإماميّة ـ السنية هذا الطابع، حيث يمكن الجمع بين الاختلاف والاندماج؟! ما القضيّة؟! ولماذا هذا الإحساس بأنّ الشيعة الإماميّة ـ وهم يشكّلون أكثر من مائتي مليون مسلم في العالم ـ كأنّهم خارج المنظومة الإسلاميّة؟!

ثمّة عناصر قلقة في العلاقة يجب تفتيتها للعودة إلى التمايز في ظلال الوحدة، وإلى الاختلاف في مناخ الألفة، دون الدخول في منطق إخراج أحد من ربقة الإسلام، ورصد هذه العناصر القلقة والمقلقة هو مفتاح الحلّ في هذا الموضوع.

ما هي هذه العناصر؟ وما أبرزها؟

هذا ما سوف نحاول التعرّف عليه الآن، لننطلق بعد ذلك نحو وضع الأسس لإدارة اختلافنا إن شاء الله تعالى.

الخلاف اليوم بين الإماميّة وبعض المسلمين، لا جميعهم

ولابدّ أن أشير إلى أنّنا في الظرف الراهن لا نواجه أزمة علاقة حقيقيّة بين الإماميّة وسائر المذاهب الإسلاميّة، فهذا التعبير غير صحيح؛ إذ الشيعة الإماميّة على علاقة جيّدة بالزيدية في اليمن وغيرها، وبالإباضية في سلطنة عمان وغيرها، وبالإسماعيلية في شبه القارة الهندية والمملكة العربية السعودية وغيرها، وبالكثير من الصوفيّة في باكستان والهند والشمال الإفريقي، إنّما المشكلة تكمن مع جمهور أهل السنّة بمذاهبهم الكلامية والفقهيّة، وبالخصوص مع ما يُعرف بالتيار السلفي.

الشيعة والسنّة و..
هواجس متبادلة وقضايا عالقة

مدخل

نعرف جميعاً أنّ بين السنّة والشيعة منذ القرون الهجريّة الأولى اختلافات كثيرة، إلا أنّ القضيّة ليست في الاختلاف الفكري، بل في الحواجز النفسيّة التي تقف سدّاً منيعاً أمام التواصل.

فهذا هو الملفّ الأخطر في علاقاتنا، أعني وجود ظواهر ومسلكيات وقناعات، ترتدّ أحياناً لاجتهادات دينية ومذهبيّة، لا يمكن التقارب وإقامة سلام مذهبيّ مع وجودها بهذه الطريقة وبهذا المستوى، وذلك مثل:

١ـ تكفير بعض المسلمين للشيعة الإماميّة، وقضايا الشرك والتوسّل (عدم الاعتراف بالآخر المذهبي).

٢ ـ لعن الصحابة.

٣ـ التعرّض والإهانة لأمّهات المؤمنين.

٤ـ التقيّة.

٥ـ تحريف القرآن الكريم، وإنكار السنّة النبويّة.

٦ـ عاشوراء ومظاهر الطقوس والشعائر.

٧ـ زواج المتعة.

٨ـ المواطنة والمدّ الشيعي.

٩ ـ قمع الحريات المذهبيّة.

وأمور أخرى تشكّل أزمات كبيرة تحول دون تواصلنا. ويجب تفكيكها وإعطاء موقف منها للتأسيس لمرحلة جديدة.

١. التكفير ومنطق الاتهام بالشرك

تشكّل هذه القضية واحدة من أعقد المشاكل التي تواجه تلاقي المسلمين، حيث تصرّ بعض التيارات المذهبيّة عند أهل السنّة ـ وهم جمهور السلفيّة ـ على اعتبار الإماميّة كفّاراً ومشركين بسبب موقفهم من القبور ونوع علاقتهم بأئمّة أهل البيت، وهذا الإصرار من هذه التيارات لم يسلم منه الكثير من أهل السنّة أنفسهم، لاسيما التيارات الصوفيّة والروحيّة.

وقد دافع الإماميّة عن أنفسهم في هذا الموضوع وشرحوا

الموقف، ولسنا هنا بصدد تشريح الموضوع علميّاً، إنما سنلقي برأينا النهائي فيه.

إنّ ما نراه هو ضرورة التخلّي عن منطق التكفير، وإعادة النظر تماماً في مجمل قضاياه، وعدم الحكم على مذهب نتيجة بعض الكلمات أو التصرّفات التي يقوم بها عددٌ قليل من أنصار هذا المذهب أو ذاك، وفسح المجال لتفسيرات حسنة الظنّ بالمسلكيات والأفعال التي يقوم بها الآخرون، وعدم الإصرار على حصرها بتفسيرٍ واحد لا يقبل التعدّد.

تعظيم شأن التكفير

كما نطالب بتعظيم شأن التكفير واعتباره أمراً خطيراً جدّاً لا يجوز الإقدام عليه إلا بشقّ الأنفس، وأنّه وظيفة كبار الفقهاء والمجتهدين في الأمّة، كما أنّ وظيفتهم أيضاً التشدّد الكبير في السماح لأيّ شخص بإصدار فتاوى، فإنّ فوضى الفتاوى التي تصدر من هنا وهناك دون حسيبٍ أو رقيب، وممّن لا أهليّة علميّة له.. أدّت وتؤدّي إلى خلق مناخ من الفوضى والعشوائيّة

في تقويم الآخرين والحكم عليهم بالإسلام أو الكفر.

كما نطالب بعض الشيعة الإماميّة بالتخلّي عن التكفير ـ ولو الضمني ـ للمذاهب الأخرى، وقد وجدنا أنّ هناك اجتهادات متعدّدة عند الشيعة والسنّة ترى إسلام مذاهب المسلمين واقعاً وظاهراً، ومن المناسب تعويم هذه الاجتهادات واعتبارها الحاكم الرسميّ على الثقافة الشعبيّة. أما الأروقة العلمية فلتظلّ الاجتهادات المختلفة فيها وحرية الرأي، لكن دون أن تصبح هي الحاكمة على الرأي العام بطريقة تخلق أزمة في العلاقة بين المسلمين.

دعوة للإماميّة لإصلاح بعض الممارسات

وحيث إنّ كثيراً من الذين يكفّرون الإماميّة اليوم ينطلقون من تصوّرات غير صحيحة عما يحدث عند مقامات أئمة أهل البيت أو غير ذلك، فنحن نطالب المرجعيّات الشيعية بنقد التصرّفات غير الصحيحة التي يقوم بها بعض الناس هناك، وتشوّه صورة المذهب الإمامي أمام الآخرين، وتعطي ثقافة

التكفير جرعةً إضافية لتبرير وجودها.

فنحن نرفض هذه التصرّفات التي لا ضرورة لها، ولا نصوص صحيحة تفرضها أو تدعو إليها، كالسجود أمام الأضرحة، واعتياد التوجّه بالدعاء إلى صاحب الضريح دون الله تعالى، والاعتياد على ثقافة مناجاة غير الله، مثل قول: يا علي، عند كلّ قيام أو قعود، أو بعض الأدعية غير الثابتة كدعاء «يا محمد يا علي، يا عليّ يا محمّد، انصراني فإنّكما ناصراي، واكفياني فإنّكما كافياي»[١]، والعودة إلى ثقافة الدعاء القرآنيّة وما جاء في الصحيفة السجاديّة وفي الأغلبية الساحقة جداً من الأدعية المأثورة عن النبيّ وأهل بيته في مصادر الحديث عند الشيعة والسنّة على السواء.

تصوّرنا لمسألة التوسّل بالأنبياء والأولياء

هذا هو تصوّرنا لمسألة التوسّل، **فنحن نطالب بالتخلّي عن التوسّل الذي يكون بمعنى الدعاء الموجّه لأهل البيت أو**

(١) المشهدي، المزار الكبير ٢: ٥٩١.

لغيرهم وكأنهم يقضون حوائج الناس، ونرى ذلك اجتهاداً ضعيفاً في نصوص قليلة العدد جداً، ونراه غير متوالم مع الثقافة الدعائيّة العامة التي تركها أهل البيت.

لكنّنا نؤمن بالتوسّل بمعنى التوجّه بالدعاء إلى الله تعالى وأن يستجيب بحقّ محمد وآل محمد وبحقّ الأنبياء والأولياء وبحقّ الصديقين والشهداء والصالحين وحَسُنَ أولئك رفيقاً، ولا نجد في ذلك شركاً ولا انحرافاً، بل هو توحيدٌ لله، وتقدّمٌ بين يدي ساحته بجاه الأنبياء والصالحين.

دعوة للسنّة لوعي الآخر وفهمه

دعوتنا للشيعة هي هذه، وأما دعوتنا للسنّة فهي فَهْمُ ما يجري عند الأضرحة وتفكيك الأمور عن بعضها، وعدم الانصياع خلف المبالغات التي تحاول تقديم التشيّع على أنّه شرك بالله أو كفرٌ به والعياذ بالله وحده، فالشيعة مسلمون موحّدون، وإذا رأوا لأهل البيت منقبةً أو مكانة في هذا العالم فهي من نعم الله عليهم، وليسوا في ذلك مستقلّين عنه، فهم

كالشمس التي تمنح الحياة على الأرض معناها بإذن الله دون أن تكون إلهاً يُعبد من دون الله، ودون أن تستقلّ عن الله في دورها الذي أعطاها الله إيّاه وشرّفها به.

الولاية التكوينية ومسألة الشرك، تصحيح المفاهيم

وهذا ما يقوله حتى أنصار نظرية الولاية التكوينية عند الإماميّة أو أنصار علم الإمام بالغيب، فنحن وإن كنا لا نوافقهم على ذلك، لكنهم لا يقصدون تأليه أحد، وليس في مضمون نظريّتهم تأليهاً لأحد، أو شعوراً بنقصٍ إلهي يحتاج فيه الله لأهل البيت كي يسدّوا هذا النقص في هذا الكون، ولا أنّهم يساعدون الله الذي لا يحتاج لمساعدة أحد، ولا أنّه يفوّض إليهم أمر العالم فيترك الخلق ليديره أهل البيت مثلاً.. كيف وهذه الأقوال تعدّ من الغلوّ عند الشيعة بمذاهبهم، وقد حكم الكثير من فقهاء الإماميّة بكفر الغلاة ونجاستهم.

كلّ ما في الأمر أنّهم يرون أنّ أهل البيت قد أعلمهم الله الغيب، وأنّهم لا يقدرون على معرفة قطمير من الغيب من دون

الله، وأنّهم إذا كانت لهم من سلطة تكوينية على العالم فهي بتمكين الله، تماماً كما يمكّنني من استخدام هذا القلم والتصرّف فيه بالكتابة على الورق الأبيض، فأهل البيت إنما أخذوا ذلك من الله، وهم محتاجون لله فيه حدوثاً واستمراراً، وأنّ الله لو ترك تعليمهم أو منحهم هذه الولاية فإنّهم لن يروها ولو للحظة واحدة، فكلّ شيء من الله وله وإليه، فلا موجب للتكفير حتى لو كنّا نرى خطأ هذا الاجتهاد العقائدي، **فالتخطئة ـ ولو العقائدية ـ شيء، والتكفير والاتهام بالشرك شيء آخر.**

دعوة لفهم السجود على التربة الحسينيّة وزيارة الأضرحة

ومن هذا الباب تأتي مسألة السجود على التربة الحسينيّة، فهي لا تعني عبادة التربة، ولا يقول لك أحدٌ من الشيعة ذلك، بل غاية ما فيها أنّ السجود على التراب أفضل، وتراب قبر سيّد الشهداء الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب متشرّفٌ بضمّ جثمانه الطاهر، ولهذا يفضّل الإماميّة السجود على التربة

الحسينيّة، لا أنهم يعبدون هذا التراب والعياذ بالله.

فكما أن التوجّه إلى القبلة المشرّفة ليس عبادةً لها، كذلك السجود على هذه التربة. علماً أنّ الشيعة الإماميّة لا يوجبون السجود على تربة كربلاء أو الضريح ولا يرونه أمراً إلزامياً أبداً.

وكذلك الحال في زيارة مراقد أهل البيت النبوي، فليست الزيارة بقصد العبادة، تماماً كما لم تكن زيارة مكّة والمدينة كذلك، بل هي عند الإماميّة بقصد طاعة الله في صلة أوليائه وصلحائه، وأيّ شرك في هذا؟!

أزمة التكفير والمحاسبة على لازم الكلام

إنّ مشكلة التكفير هي إصدار الحكم بالكفر على لازم قول الإنسان، فإذا قال شخص بفكرة معيّنة فنحن نحكم عليه بالكفر؛ لأنّ هذه الفكرة عندنا توجب فكرةً أخرى تستبطن الكفر، مع أنّه ليس من الضروري أن يكون الطرف الآخر قد كفر، فلعلّه لا يؤمن بإيجاب الفكرة الأولى للثانية، وهذه مصيبة

عظمى في تكفير المسلمين لبعضهم.

أكبر خطأ في تعامل المسلمين والمذاهب وأصحاب الآراء مع بعضهم هو تحميل كلّ شخص للآخر لوازم مذهبه.. وكأنّ الآخر يعتقد بهذه اللوازم.. هنا تكمن واحدة من روافد التكفير والحكم بالردّة..

قال السنّي للشيعي: أنت تعادي الرسول لأنّ ذلك لازم كونك تقطع صلتنا به عبر حذف واسطة الصحابة.. وقال الشيعي: هذا اللازم غير صحيح؛ لأنّني أملك واسطةً أخرى، ولا أرى أنّ موقفي من الصحابة يفضي لهذا اللازم الذي تراه أنت.. وهكذا..

ضرورة حصر قضيّة التكفير بكبار علماء الأمّة

كما أنّ من مشاكل التكفير هو تصدّي صغار العلماء، بل بعض العامّة من الناس غير المختصّين بدراسة العلوم الدينية لمثل قضايا التكفير والردّة، وتمييز الناس عن بعضهم، وتعيين مستوى إيمان الآخرين، وهذا خطرٌ كبير؛ فيحتاج أمر التكفير

إلى جهود علميّة ضخمة من قبل كبار العلماء والفقهاء في العالم الإسلامي، لا أن يُترك هذا الموضوع لصغار العلماء أو عامّة الخطباء والذين يخرجون على الفضائيات ووسائل الإعلام لتكفير الناس دون دراسة موسّعة في علوم الدين والشريعة. لا فرق في هذا كلّه إلى أيّ مذهب انتمى هذا المكفِّر، وإلى أيّ مذهب انتمى الآخر المكفَّر.

٢ـ الموقف من الصحابة وأمهات المؤمنين

إذا كانت القضيّة الأولى المشار إليها (التوحيد والشرك) تعدّ أحد معالم أزمة العلاقة بين الإماميّة والسلفيّة، فإنّ القضية الثانية ـ وهي مسألة الصحابة والموقف منهم ـ هي الأخطر، كونها تشكّل أزمةً كبيرة في العلاقة بين عموم السنّة والإماميّة اليوم، ونحن نوجز تصوّرنا في الموضوع ورسالتنا فيه إلى السنّة والشيعة على السواء، فيما يلي:

رفض مصادرة حقّ الاجتهاد في فهم التاريخ

أولاً: نحن نؤمن ـ كما قلنا وسيأتي بإذن الله ـ بحقّ المسلم في

الاجتهاد في مختلف قضايا الدين التي تقف تحت الشهادتين اللتين تمثلان عنوان الإسلام الكبير، ومن أبرز قضايانا الدينية هو التاريخ، فتاريخ الإسلام أرضٌ خصبة للدراسة العلمية ولتنوّع وجهات النظر في رصده وتحقيقه وتقويمه والنظرة إليه.

من هنا، لا نجد من المنطقي أن يصادر أحدٌ حقّ الآخرين في قراءة التاريخ والاجتهاد فيه، ونطالب إخواننا من أهل السنّة بإعادة النظر في حظر تخطئة بعض الصحابة، فليس من ضير لو اجتهد إنسانٌ واكتشف خطأً بعض الصحابة، سواء كنّا نوافقه على ذلك أم لا، فلكي نصل إلى صيغة توافقيّة فإنّ على أهل السنّة أن يفتحوا المجال للاجتهاد التاريخي في أحداث الصدر الأوّل وما جرى مع الصحابة، وعلى الشيعة في المقابل أن يفتحوا المجال للاجتهاد الذي يقوم به الآخرون في تاريخ أئمّتهم وعلمائهم.

هذا هو المفتاح في تحويل القضيّة من مسار فوضوي إلى مسار علميّ صحيح، فكلّ من هو تحت النبيّ ﷺ هو محلّ خلاف بين المسلمين، فعدالة الصحابة محلّ نقاش الإماميّة،

وإمامة أهل البيت محلّ نقاش السنّة، وما كان محلّ الخلاف فلا ينبغي الاستنكار فيه، بل طريقة التعامل معه هي البحث العلمي فقط.

إنّ قضيّة التاريخ مفتاح لفهم الإسلام من زاوية التاريخ، ومن الضروري أن نفكّر جميعاً في هذا التاريخ بأدوات علميّة موزونة.

بين تخطئة الصحابة والكفر

ثانياً: عندما يجتهد الشيعي في قضيّة الصحابة ويتوصّل إلى أخطاء صدرت منهم انطلاقاً من عدم إيمانه بعدالة الصحابة، فضلاً عن عصمتهم.. فهل يكون فعله هذا كفراً؟

مهما كان مخطئاً من وجهة نظرك، لكنّ الخطأ لا يعني الكفر أبداً، وحتى لو نصّ القرآن الكريم من وجهة نظرك على عدالتهم، لكنّ الآخرين لا يرون في هذه الآية الكريمة أو تلك نصّاً على العدالة، فلا يمكنك اتهامهم بمخالفة القرآن أو مواجهته أو معاداته، فضلاً عن مخالفة النبي صلى الله عليه وآله..

من الضروري أن نميز دوماً بين الخطأ وبين الكفر أو المؤامرة أو العدوانية أو غير ذلك من المفاهيم، وإلا فسوف يصبح كلّ من يختلف معنا في مسألةٍ تاريخية أو عقائدية كافراً، ولن يبقى حجرٌ على حجر في أمّة الإسلام.

والمشكلة أنّ بعض الناس يثير بسلبيّةٍ قضيّة اعتقاد الشيعة الإماميّة بعصمة أهل البيت النبويّ، ويرى أنّه لا يوجد إنسان مقدّس في الإسلام، ولكنّهم في الوقت عينه يلحقون ـ من حيث لا يشعرون ـ عشرات الآلاف من الصحابة بسلك المقدّسين، فإذا كان لك أن تجتهد في أمر الصحابة وتراهم يملكون قداسةً معيّنة ـ ونحن نحترم اجتهادك هذا ـ فلنترك للآخرين الاجتهاد في أئمّتهم ليروا فيهم ما يرون ضمن معايير الاحتكام للدليل، ولا ينبغي لأيّ فريق أن يكفّر الآخر أو يشنّع عليه لاعتقاده بقداسة شخصٍ معيّن.

ولابدّ أن نقرّ جميعاً بأنّ مسألة أخطاء الصحابة لا تستند إلى نصوص حديثية وتاريخيّة موجودة عند الإماميّة أنفسهم فقط، ونصوص نقد الصحابة ليست حكراً على الشيعة؛ بل لو تأمّلنا

قليلاً سنجد أنّ الشيعة أنفسهم قد استندوا أيضاً إلى عشرات النصوص من مصادر أهل السنّة، وهذا يعني أنّ التراث الحديثي والتاريخي لجمهور المسلمين يحتوي ملاحظات ومؤاخذات على الصحابة، الأمر الذي يفسح لنا المجال أكثر فأكثر لقبول اجتهادات بعضنا بعضاً في هذا الموضوع.

التراث الإمامي ومسألة الصحابة

ثالثاً: كما دعونا السنّة، نحن ندعو الشيعة الإماميّة إلى مراجعة هادئة لكلّ قراءاتهم عن الصحابة، بعيداً عن كلّ تلك الرواسب التاريخية والمذهبيّة، فهل ما حصل من بعض الصحابة خطأ في الاجتهاد أو هفوة أو مؤامرة مدبّرة أو كفر أو ارتداد أو ماذا؟ هل حقاً كفر الصحابة جميعاً ـ كما يقول البعض ـ إلا من هم بعدد أصابع اليد؟

إنّ التراث الشيعي مليء بالرضا عن كثيرٍ من الصحابة، وقد ألّف بعض العلماء المعاصرين من الشيعة كتاباً جمع فيه الصحابة المرضيّين عند الشيعة فتجاوزوا المائتين والخمسين، ونحن

ندعو الإماميّة لتعويم هذا المفهوم عن الشيعة، وكسر التصوّر التقليدي عنهم، والذي يوحي بأنّهم لا يوافقون، بل يخطؤون أو يجرّمون كلّ الصحابة عدا من هو بعدد أصابع اليد.. هذه الصور يجب إعادة النظر فيها للوصول إلى رؤية غير أيديولوجية ولا معلّبة.

وهناك في الموروث الشيعي الكثير من النصوص المتسامحة إزاء عموم الصحابة، من نوع النصّ الذي يذكره الشيخ الحرّ العاملي (١١٠٤هـ) في كتابه (رسالة في معرفة الصحابة) التي استعرض فيها ٤٨١ شخصيّة من الصحابة، يقول: «واعلم أنّ أكثر الأسماء الآتية خالية من التوثيق والمدح، ولكن من لم يرو فيه ذمّ ولم يُطّلع منه على ما يوجب القدح، ففي ثبوت صحبته نوع مدح..»[١].

فالشيخ الحرّ العاملي هنا يجعل الأصل في الصحابي المدحَ إلا ما خرج بالدليل، وليس ما يتداول من أنّ الشيعة تجعل

(١) الحرّ العاملي، رسالة في معرفة الصحابة: ٢.

الأساس في الصحابة هو ذمّهم.

إنّ جمع كلّ النصوص الشيعية المتسامحة عبر التاريخ إزاء الصحابة، يمكن أيضاً أن يساعد في رسم صورة أفضل عن التاريخ الإسلامي الأوّل.

لعن المقدّسات

رابعاً: لعلّ ما تقدّم في موضوع الصحابة لا يساوي شيئاً أمام قضيّة تعدّ المقتل في علاقات السنّة والإماميّة، وهي لعن الصحابة. ورغم أنّ الشيعة لا يوجبون لعن الصحابة في مشهور علمائهم، ولا يجيزون اللعن علناً بما يؤدّي إلى إلحاق الأذى بالشيعة، لكنّ المناخ الإمامي العام ـ وسأكون صريحاً وواضحاً ـ لا يمانع اللعن، بل اللعن لبعض الصحابة عادةٌ دينية عند بعض الشيعة، وهي عادة اشتدّت في الفترة الأخيرة رغم الخلافات داخل الشيعة حولها.

وبعيداً عن التنظيرات والاجتهادات، فإنّ رسالتنا تقوم على رفض هذه العادة، وعدم اعتبارها عادةً مرغوبة في الثقافة الدينية، **ونحن ندعو بكلّ جرأة المرجعيّات الشيعية الإماميّة**

لكلمة فصل وموقف جريء من هذه العادة المستشرية التي خرجت عن السيطرة، ونرى أنّ إهانة مقدّسات المسلمين الآخرين وأذيتهم في ذلك وفكّ عرى تواصل المسلمين غير مبرّر، فهل سيقبل الإماميّة بسبّ أو لعن أحد من أهل البيت؟ فلو فعلها شخصٌ عن تديّن بها فإنهم يعتبرونه كافراً ويفتون بقتل السابّ لأهل البيت، فلماذا لا نحترم سائر المسلمين اليوم بعدم التعرّض لمقدّساتهم، كما نطالبهم باحترام مقدّساتنا؟ ولماذا لا نقبل منهم كلّ هذا الانفعال عندما نلعن مقدّساتهم ونسمح لأنفسنا بسبّ أو لعن مقدّساتهم علناً غير مكترثين بمشاعرهم أو حقوقهم علينا كمسلمين، أمّا إذا تعرّضوا لمقدّساتنا فنحن نفتي بكفرهم ووجوب قتلهم؟!

رسالتنا هي التخلّي عن هذه العادة الموجودة عند بعض الشيعة، وعن منطق التكفير والتكفير المضادّ، وإذا كان من موقف فهو نشر الرأي والحجّة والدليل، وشرح ما هو الحقّ من وجهة نظر الشيعة في أحداث الصدر الإسلامي الأوّل، فإن ذلك سيكون أفعل، وقد ورد في الحديث عن علي عليه السلام قوله: «.. **كرهت**

لكم أن تكونوا لعّانين شتّامين..»[١].

إنّنا نعلن رفضنا التامّ لكمّ الأفواه في قضيّة الصحابة، ورفضنا لتكفير أو تجريم من له رأي آخر في عدالة الصحابة غير الرأي السائد عند جمهور أهل السنّة، ورفضنا لظاهرة لعن أو سبّ أو إهانة مقدّسات المسلم الآخر من الصحابة وأمهات المؤمنين، وكذلك كلّ التصرّفات المشينة التي تصدر في هذا السياق، كالذي يحدث في التاسع من ربيع الأوّل عند بعض الإماميّة القلائل (فرحة الزهراء).

ونشدّد على استبدال هذا المنطق كلّه بمنطق الحريّة العلمية والبحث العلمي وحريّة التعبير الأخلاقي والهادئ عن قراءة كلّ فريق منّا للتاريخ وما جرى فيه.

لست أدري لماذا كلّ هذا الإصرار على كمّ الأفواه وعدم السماح بنقد الصحابة وهي آراء تاريخية يفترض مناقشتها

---

(١) نصر بن مزاحم، وقعة صفين: ١٠٣؛ والنوري، مستدرك الوسائل ١٢: ٣٠٦.

ضمن السياق العلمي؟ فإذا كنّا مطمئنّين لقوّة نظريّتنا في عدالة الصحابة فلنترك الآخرين يناقشونها، ثم نردّ عليهم بقوّة المنطق والمعرفة والدليل، لا بلغة التكفير والتهويل والتجريم والقمع.

وهل سينفع كمّ الأفواه في قضيّة الصحابة وقد مارسه أهل السنّة أكثر من ألف عام، ولم يحصدوا من ورائه أيّ نتيجة، سوى الفتن والصراعات وانهيار الدولة الإسلامية الكبيرة هنا أو هناك، والمزيد من إصرار الطرف الآخر على مناقشة القضيّة؟

ولست أدري أيضاً لماذا كلّ هذا الإصرار على ممارسة اللعن رغم عدم وجوبه ولا كونه من أصول الاعتقاد الشيعي؟! فهل سفك دماء المسلمين اليوم أمرٌ هيّن نرضى به فيما اللعن والإهانة التي تخرج على الفضائيات وغيرها أمرٌ عظيم ينبغي الإصرار عليه، مع أنّه غير واجب شرعاً، وفقاً لفتاوى كبار مراجع الطائفة الإماميّة؟ وليستفتوا لنرى **هل يوجب أحد من كبار مراجع الطائفة هذا اللعن أو السبّ أو الإهانة؟ وهل هو تكليفٌ شرعيّ إلزامي؟ ألا يجدر ترك هذا المستحبّ ـ لو ثبت**

استحبابه ـ حمايةً لدماء المسلمين وحفظاً لوحدة الأمّة وكرامتها، وهي تُشرف على لفظ أنفاسها الأخيرة؟

أليست الخلافة الأمويّة هي مؤسّس مذهب السبّ والشتم واللعن في تاريخ الإسلام كما يقول بذلك كثيرون، وذلك بذهابها ـ ولعقود من الزمن ـ للعن علي وآل عليّ على المنابر؟! إنّ منطق بني أميّة لا ينبغي تكراره من قبل خصومهم، بل عليهم الترفّع عنه، والاحتكام إلى منهاج الأخلاق والتعالي ونقد التاريخ وكشف الثغرات.

وهل المطلوب من الأمّة اليوم ـ بدل أن تنهض ـ أن تبقى تتصارع على قضايا التاريخ بطريقة يتمّ فيها إقحام الجماهير في ذلك لعناً وسبّاً وقمعاً ومصادرةً للحريات وغير ذلك؟ وهل يفترض أن نكون مسرورين ونحن نرى تخلّف الأمّة الإسلاميّة بسبب هذا التناحر أو يفترض أخذ هذا الهمّ بوصفه أولويّة لإصلاح أوضاع المسلمين؟

أمّهات المؤمنين بين النزاهة والتبجيل

خامساً: في هذا السياق تأتي مسألة الموقف من أمّهات

المؤمنين، لا سيما عائشة أمّ المؤمنين بنصّ القرآن الكريم شئنا أم أبينا، فإنّ اتهامها أو إحداهنّ بالفاحشة أو سبّها أمرٌ مرفوض، فكيف إذا أريد نشر ذلك على وسائل الإعلام المرئيّة والمسموعة وعلى الفضائيات؟!

وقد عبّر بعض علماء الإمامية عن زوجات النبيّ بأمّهات التبجيل، يقول العلامة محمد بحر العلوم (١٣٢٦هـ): «اعلم أنّ للأم إطلاقات ثلاثة: أمهات النسب، وأمهات الرضاع، وأمّهات التبجيل والعظمة، وهنّ زوجات النبي صلّى اللهّ عليه وآله، فإنّهنّ أمّهات المؤمنين..»[1].

إنّ شرف النبيﷺ من شرفنا، والشيعة ترى تنزّه الأنبياء عن المنفّرات التي عدّ بعضهم منها زنا زوجاته، ولهذا فسّروا خيانة زوجات بعض الأنبياء بغير المعنى المعروف للخيانة والمرتبط بفاحشة الزنا لمن راجع تفاسيرهم[2].

---

(١) بحر العلوم، بلغة الفقيه ٣: ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٢) انظر ـ على سبيل المثال ـ: الطبرسي، جوامع الجامع ٣: ٥٩٦.

دعوة المرجعيّات الشيعيّة لمواقف تاريخيّة جريئة

ونحن نشدّ على أيدي المرجعيّات الدينية أن تحتذي حذو المرجع الديني السيد علي السيستاني والمرجع الديني السيد علي الخامنئي والمرجع الديني السيد محمد حسين فضل الله والمرجع الديني السيد محمود الهاشمي والمرجع الديني الشيخ محمد آصف محسني، فيما أصدروه من فتاوى ومواقف معارضة تتعلّق بلعن أو سبّ الصحابة أو إهانة أيّ واحدة من زوجات النبيّ وأمهات المؤمنين، وعدم الاكتفاء بالسكوت ولو كانوا موافقين على مواقف الرفض التي أطلقها هؤلاء المراجع الكرام.

لكن هل الحلّ بالعنف المضادّ وقتل الناس في الشوارع وتصفية الشيعة أينما كانوا؟ وهل ستوقف مثل هذه الأعمال أو فتاوى التكفير والتهجّم على الشيعة من تصرّفات البعض في التطاول على النبيّ صلى الله عليه وآله في شرفه أو أنّ العنف المضادّ سوف يزيد من حجم هذا التطاول وسيعقّد الأمور أكثر؟ أليس من الأجدى أن نجفّف منابع التطرّف ويلتقي المعتدلون من

الطرفين لوضع خطط استراتيجية تحتوي ظواهر التطرّف هذه؟

دعوة للمرجعيّات السنيّة لأداء جادّ وجريء في التعامل مع أهل البيت النبوي

سادساً: في السياق عينه وقريب منه، فإنّ لنا عتباً وملاحظة على الكثير من أهل السنّة، ونرى من الضروري لهم تجاوز ذلك لتقريب المسلمين من بعضهم، وعملاً بسنّة النبي التي اُمرنا بها في الكثير من الأحاديث الشريفة عند الفريقين، أعني استحضار أئمّة أهل البيت عند الشيعة في وعي عموم المسلمين السنّة.

فلماذا تغييب تلك الفاجعة الأليمة التي حلّت بسبط النبيﷺ وأهل بيته وأصحابه في كربلاء؟ ولماذا هذا النسيان أو التغاضي أو التعتيم؟ وإذا كان شعارنا هو حبّ الآل والأصحاب فعلينا الوفاء لهذا الشعار حقاً لكي يزيد ذلك من مصداقيّتنا أمام بعضنا ويوفّر فرص تواصل كبيرة بين المسلمين.

نحن ندعو إلى إحياء ذكر أهل البيت وأئمّة الشيعة الذين يحترمهم جمهور السنّة، وأن تكون لنا مواقف واضحة وجريئة بحقّ كلّ الذين ظلموا أهل البيت عبر التاريخ، لاسيما في العصرين الأموي والعباسي، وأن ننصف البيت النبويّ حقّاً فندين يزيد بن معاوية وأعوانه بدل أن ننتقد الحسين على خروجه على إمام عصره!

فهل يبغض أحدٌ جعفر بن محمد الصادق أو يعادي أحدٌ زين العابدين وسيّد الساجدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أو أنّ المسلمين قاطبة يفتخرون بهما وبعموم أهل بيت النبي الكريم؟ أليست الأحاديث والمرويات والآثار المادحة لأهل البيت أكثر من أن تعدّ أو تحصى في مصادر المسلمين جميعاً؟

أليس في الموروث السنّي الكثير من الإدانات للخلافة الأمويّة والعباسيّة والتي يجري التعتيم عليها في الثقافة العامّة والإيحاء للجمهور السنّي في بعض الأحيان بأنّ هذا التاريخ الأموي تاريخٌ مجيد، أو أنّ حسناته أكثر من سيئاته بكثير؟!

وإذا كانت لدى السنّي مشكلة مع الإماميّ المتَّبِعِ لأهل البيت فلا يعني ذلك أن نسرّي هذه المشكلة إلى أهل البيت أنفسهم، **فكأنّنا ننتقم من بعضنا بالانتقام من الرموز المقدّسة عندنا جميعاً!** وقد قال تعالى: ﴿**قُلْ أَغَيْرَ اللهَّ أَبْغِي رَبّاً وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلاَ تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلاَّ عَلَيْهَا وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ**﴾ (الأنعام: ١٦٤).

وقال سبحانه: ﴿**مَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً**﴾ (الإسراء: ١٥).

المطلوب هو خطوات جادّة من وزارات التربية والتعليم في العالم الإسلامي، ومن وزارات الإعلام والثقافة والإرشاد، إلى جانب الخطوات الجادّة من المؤسّسة الدينية في نظامها التعليمي وفي استحضار تعاليم أهل البيت النبوي الكريم وهم من أعلم الناس بالوحي وما نزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وأكثرهم فهماً للكتاب والسنّة.

نحن نتمنّى أن يُصار إلى تعريف جمهور وعموم أهل السنّة بأهل البيت وعلومهم، والمزيد من ذكرهم وإحياء أمرهم وما جرى عليهم، فلماذا يغيب نهج البلاغة والصحيفة السجادية ورسالة الحقوق وغيرها من آثار أهل البيت النفيسة عن حياة المسلم السنّي؟!

كما نتمنّى أن يُصار إلى تعريف الإماميّة بمنجزات الكثير من الصحابة والتابعين الذين لا ترى الإماميّة مشكلةً معهم، فلماذا تغييب التاريخ الجهادي للكثير من الصحابة وإنكار كلّ نقطة إيجابيّة لديهم أو التعتيم عليها أو عدم المبالاة بها؟!

فإذا كانت لديك مشكلة مع هذا الصحابي أو ذاك، فليس يعني هذا أن تطمس حتى حسناته، أو تطمس ذكر سائر الصحابة الكرام، كيف والقرآن الكريم امتدح بعض الكافرين في بعض خصالهم رغم كفرهم، وقد جاءت بذلك السنّة الشريفة أيضاً.

منطق القرآن الكريم في العدل والإنصاف

قال تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ

إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِماً ذٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (آل عمران: ٧٥)، فإذا كان بعض أهل الكتاب لا يؤدّي الأمانة لكنّ ذلك لم يمنع القرآن من أن يشير إلى بعضهم الآخر في تأديتهم الأمانات، لكي يكون منصفاً وعادلاً. هذه هي ثقافة القرآن الكريم.

وقال سبحانه: **﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَاناً وَأَنَّهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ﴾** (المائدة: ٨٢).

وقد علّمنا القرآن العزيز أن لا تدفعنا الخصومة مع أحد إلى عدم ممارسة العدل والإنصاف معه، قال تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللهِ.. وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾** (المائدة: ٢).

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ للهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (المائدة: ٨).

نقول هذا كلّه لأنّ الحقّ أحقّ أن يقال ويتّبع، وبذلك نقترب من بعضنا ونعرف تاريخ رموزنا ومقدّساتنا ونزداد احتراماً للإسلام وتجربته العريقة.

وبهذه المناسبة نتوجّه بالدعوة لكلا الفريقين: السنّة والإماميّة، إلى استحضار ذكرى الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ومآثره وتقواه وتديّنه، فهو من رموز أهل البيت النبوي الذين يحترمهم الجميع اليوم فيما نعلم.

٣. تحريف القرآن الكريم وإنكار السنّة النبويّة

ما زالت قضيّة تحريف القرآن الكريم محلاً للتداول عند بعض المسلمين، حيث يُتهم الشيعة الإماميّة بأنهم يقولون بتحريف الكتاب العزيز، وبالرغم من انحسار هذه التهمة خلال العقود الأخيرة، وانتباه كثير من أهل السنّة للموضوع،

إلا أنّ بعض التيارات الدينية ما تزال مصرّةً على تفعيله والدعاية فيه باستمرار.

ونحنّ نقرّ بأنّ في بعض كتب الحديث الإماميّة بعض الروايات التي يُفهم منها تحريف القرآن الكريم. كما نقرّ بأنّ بعض علماء الإماميّة القلائل عبر التاريخ قالوا بتحريف القرآن الكريم.

لكن هل هذا يعني أنّ الشيعة، ولا سيما اليوم، يقولون بتحريف القرآن؟!

دعوتنا لإخوتنا من أهل السنّة تقوم على التفكير الموضوعي في هذه المسألة الحسّاسة، ووعي طبيعة تولّد القناعات عند الشيعة، فإذا كان في مصادر الحديث الشيعي روايات تفيد تحريف القرآن ـ رغم أنّ علماء الشيعة وجدوا لها تأويلات تُبعدها عن فكرة التحريف من وجهة نظرهم ـ فإنّ هذا لا يعني أنّ الشيعة تؤمن بتحريف القرآن؛ لأنّ الشيعة يأخذون ثقافتهم الدينية من مرجعيّاتهم الدينية المعاصرة، ولا يأخذون ثقافتهم من الكتب القديمة، وباب الاجتهاد عندهم مفتوح،

والمشهور بين علمائهم عدم جواز تقليد الميت، لهذا لا تتكوّن القناعات الأساسيّة عند الشيعة إلا من خلال هذا النسق الذي يربط عامّة الناس بالأجيال العلمائيّة المعاصرة المتعاقبة.

وهذا يعني أنّه لكي أفهم معتقدات الإماميّة اليوم في القضايا الأساسيّة، فعليّ أن أرجع إلى مدارسهم ومرجعيّاتهم وعلمائهم المعاصرين، لا إلى نصّ هنا أو هناك لهذا العالم أو ذاك ممن توفّي قبل ألف عام أو يزيد، ولا إلى رواية أو حديث في هذا الكتاب القديم أو ذاك؛ لأنّ الإماميّ لا يرجع إلى هذه الكتب، والعلماء والمشايخ لا يجيبونه من هذه الكتب، بل من اجتهادات العلماء المتأخّرين والمعاصرين عادةً.

وإذا تبعثرت في التاريخ أسماء تقول بتحريف القرآن العزيز، فإنّ الأغلبيّة عند الإماميّة، لا سيما كبار علمائهم في العصور الأخيرة، يُطبقون ويُجمعون ـ إلا ما شذّ وندر ـ على القول بصيانة القرآن من التحريف في الزيادة والنقيصة معاً، فما هو الموجب لتكبير الموضوع وإعطائه حجماً مبالغاً فيه؟ متى وُجد قرآنٌ آخر في بيوت الشيعة غير هذا القرآن؟

وأين هي هذه النسخة التي تفيد وجود قرآن آخر عند الشيعة؟ فقرّاؤهم وحفّاظهم ومفسّروهم (وكتب التفسير عند علماء الإماميّة بالعشرات) وكتب علمائهم وبيوتهم.. ليس هناك شيء غير هذا الكتاب الكريم الذي غالباً ما تكون نسخته وفقاً لطباعة المملكة العربيّة السعودية، فلماذا كلّ هذا التكرار في هذه القضيّة؟ وما هو مبرّر كلّ هذه المبالغة الإعلامية فيها؟ وهل كلّما قال شخص هنا أو هناك كلمةً يجب أن نحمّلها لمذهب بأكمله، ثم نقوم بتضخيمها وخلق مشكلة منها؟

لقد آن الأوان لتخطّي هذه القضيّة بعد كلّ هذه الإنجازات الشيعية ـ لاسيما في القرن الأخير ـ في مجال تفسير القرآن وحفظه وتعليمه والتخصّص فيه، وها هي الجامعات والمعاهد الدينية الشيعية تعيّن اختصاصات عدّة للمجال القرآني، وها هم علماء الشيعة يطبعون آلاف الكتب المتعلّقة بالقرآن الكريم..

ألم يحن الوقت لإخراج هذا الموضوع من التداول، بعد كلّ

هذا التأكيد الشيعي على سلامة القرآن من التحريف؟ أليس في بعض روايات أهل السنّة ما يشير للتحريف؟ فهل يجوز خلق تهمة في هذا المضمار؟!

القضيّة الأخرى هنا هي القول بأنّ الإماميّة يرفضون سنّة الرسول صلى الله عليه وآله ويأخذون بسنّة أهل البيت فقط، أعتقد أنه ينبغي لأهل الحجى والعقل والدراية أن يزيدوا تأمّلهم في هذا الموضوع للخلاص من كلّ هذه الالتباسات التاريخيّة.

إنّ في كتب الشيعة في الحديث وغيره ـ وهذا كلام مسؤول قائم على إحصاءات دقيقة ـ آلاف الأحاديث النبويّة، فمتى تركوا سنّة النبي صلى الله عليه وآله؟!

هل عدم قول الإماميّة بعدالة الصحابة يُنهي السنّة النبويّة حقّاً؟!

المسألة هي أن بعضنا يتصوّر أنّ عدم القول بعدالة الصحابة معناه قطع صلة الوصل بيننا وبين العصر النبوي؛ لأنّ الصحابة هم الجيل الأوّل الذي نقل لنا وقائع ذلك العصر،

فإذا قلنا بأنّهم ليسوا بعدول سقطت قيمة هذه الواسطة وتلاشت معلوماتنا عن ذلك العصر، وهذا ما يعني انسداد باب الوصول إلى السنّة النبوية..

لكنّ الحقيقة أنّ الأمر مختلف، فعندما لا تقول الإماميّة بعدالة الصحابة لا تنسدّ السبل أمامهم للوصول لسنّة الرسول صلى الله عليه وآله؛ إذ يبقى لديهم سبيلان عظيمان هما:

١ـ الصحابة العدول، لأنّ الإماميّة عندما يرفضون نظرية عدالة الصحابة فهم لا يحملون موقفاً سلبياً من جميع الصحابة أو لا يأخذون بحديثهم والعياذ بالله، بل لديهم موقفٌ من مجموعة محدّدة منهم، وإلا فإنّ الكثير من الصحابة مرضيّون عندهم على المشهور أو على قول تبنّاه كثير من كبار علمائهم، كجابر بن عبد الله الأنصاري، وأبي سعيد الخدري، وعبد الله بن مسعود، وعمار بن ياسر، وأم سلمة، وأسماء بنت عميس، وحذيفة بن اليمان، وخزيمة بن ثابت، وعبد الله بن عباس، وأبي ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود الكندي، وحجر بن عدي، وأبي أيّوب الأنصاري، وخبّاب بن الأرت، وقيس بن

سعد بن عبادة، وأُبيّ بن كعب، وسلمان الفارسي المحمّدي، وغيرهم كثير.. فمن المغالطة أن نتصوّر أنّ الصحابة لا مرضيَّ بينهم عند الشيعة.

٢ـ أهل البيت، وهم العلماء بسنّة النبيﷺ الذين نقلوا سنته كابراً عن كابر كما يقولون هم أنفسهم وفقاً لما جاء في مرويات الإمامية، وعلى هذا الأساس دوّنوا (الجامعة) التي فيها أحكام الشريعة، وكانوا يحتفظون بها جيلاً بعد جيل ويرجعون إليها، فالشيعة تأخذ الكثير من الأحاديث النبويّة عبر سلسلة أهل البيت الذهبيّة.

وبناءً عليه، أعتقد أنّه يجدر بنا سحب مثل هذه الموضوعات من التداول، كي لا تبقى عقبة وهميّة أمام تواصلنا وتلاقينا، **فالشيعة لا يرون سنّة أهل البيت شيئاً غير سنّة الرسولﷺ، بل يعتبرون أنّ ما يقوله أهل البيت أخذوه عن آبائهم عن عليّ وفاطمة والحسن والحسين عن رسول اللهﷺ،** فليسوا مشرّعين، كما يقول بذلك الكثير من علماء الشيعة (وإن قال بعضهم بأنّهم مشرّعون)، وإنما هم ينقلون لنا بدقّة بالغة

الأحكام والمفاهيم التي أتى بها الرسولﷺ، وإلا فهم لا يأخذون موقع النبي ولا دور القرآن الكريم.

نحو موسوعات حديثيّة إسلاميّة عامّة

فيا إخواننا من أبناء المذاهب الأخرى، تعالوا لكي نتقارب بعضنا من بعض، ونرفع بعض المقولات المغلوطة التي كوّناها في أذهاننا عن بعضنا.

بل دعوتنا هي أن يستفيد الإماميّة من كتب الحديث السنيّة بشكلٍ من الأشكال، ويستفيد السنّة من كتب الحديث الشيعيّة بشكل من الأشكال أيضاً، ولم يعد مقبولاً استمرار هذه القطيعة بيننا فيما ورثناه منقولاً عن رسول اللهﷺ، وقناعتنا الراسخة أنّ الحديث النبويّ الصحيح موجود وموزّع في كتب المذاهب الإسلاميّة كلّها، وعلينا بمنهجٍ علمي رصين أن نكتشفه ونستخرجه منها جميعاً.

هذه هي دعوتنا: إقامة مجاميع حديثية إسلاميّة (تستوعب سائر فرق المسلمين كالإباضية والزيدية) وليست مذهبيّة، ومن

حقّ الباحثين بعد ذلك اختيار الحديث الذي تثبت صحّته وسلامته في السند والمتن من هذه المجاميع التي توفّر لنا أكبر عددٍ ممكن من الأحاديث عن النبيﷺ، وستكون هذه ـ إلى جانب موسوعات الرجال والجرح والتعديل على جميع المذاهب ـ عنصراً بالغ الأهميّة في التقارب المعرفي بين المذاهب الإسلاميّة.

٤. التقيّة وأزمة الثقة

التقيّة عند الإماميّة نوعٌ من حماية الجماعة الشيعية أمام السلطات الحاكمة التي تمارس قهرها ضدّهم، وقد جوّز أئمّة أهل البيت أن يصلّي الإنسان أو يمارس فرائضه الدينية على طريقة الذين يختلف معهم في المذهب عندما يكون في إفصاحه عن مذهبه ـ قولاً أو عملاً ـ ما يلحق به الضرر أو يسيء إلى علاقته بهم. وهذا المفهوم للتقية يتفق عليه الكثير من علماء المسلمين مع بعض الاختلافات التفصيليّة فيما بينهم.

بل لو نظرنا لرأينا أنّ هذه التقيّة لطالما كانت سلوكاً تمارسه

الأقليّات المقموعة، ويمارسه الناس في الظروف الضاغطة، بل مارسه الكثيرون من غير أهل التديّن والإيمان أيضاً.

ولكنّ التقيّة باتت اليوم تعتبر أحد أهم حواجز الثقة بين السنّة والشيعة في وعي الكثير من أهل السنّة، حيث يرى الكثيرون أنّه لا يمكن الوثوق بشخص شيعي، فإنّ كلّ ما يقوله لك لن يكون صدقاً؛ لأنّه يستخدم التقيّة، فيقول غير ما يعتقد به. وتعويم موضوع التقيّة من شأنه أن يطيح بكلّ صور التواصل، حيث سيقدّم الشيعة مذهباً باطنياً يُظهر غير ما يُبطن، ومعنى هذا الكلام أنّه مذهبٌ نفاقي لا يمكن التعامل معه ولا الأمن منه ولا تصديقه، وهذا ما ينتج أنّ الشيعة كفار بلباسٍ إسلامي مصطنع، قدّمته لنا التقيّة في أبهى حلله.

هذه الصورة ثمّة من يشتغل دوماً على إبرازها للرأي العام الإسلامي، وهي تخلق حاجز ثقةٍ عظيم مع الشيعة الإماميّة بالخصوص، ولا يمكن في ظلّها بناء اجتماع إسلامي متواشج ومحكم العلاقات.

كما هي رسالتنا في هذا الكتاب، لسنا نريد النقاش العلمي

ولا الإطالة، لكن دعونا في البداية نقرّ بوجود ظاهرة التقيّة عند الإماميّة، ولا ننكر وجودها، بيد أنّ السؤال ينشعب إلى استفهامين:

أ ـ من هو المسؤول عن هذه الظاهرة؟ وكيف يمكن تفاديها؟

ب ـ إلى أي حدّ يمكن لهذه الظاهرة (التقية) أن تحجب عن سائر المسلمين حقيقة المذهب الإمامي؟

لماذا حصلت ممارسة التقيّة؟ تحليل الأسباب

أما عن السؤال الأوّل، فإنّني أعتقد أنّ منطق القمع والإرهاب والاستبداد والتنكيل الذي مارسه الكثير من الحكّام المسلمين عبر التاريخ وما يزالون، له دور كبير في صيرورة التقية نمط عيش بالنسبة للإمامي وغيره.

فماذا تريد من جماعة قليلة محكومة ومقموعة ومسلوبة الرأي وفاقدة الحرية في البيان والتعبير، أن تقول؟ لو قالوا: نحن لا نؤمن بعدالة كلّ الصحابة، لاعتُبر ذلك كفراً أو بدعة،

ولمورس عليهم السجن والقتل والغارة وغير ذلك.

لو كنتَ مكانهم واستمرّ بك هذا العيش عقوداً وقروناً، ألن تتحوّل التقية إلى جزء من ثقافة ممارستك للحياة الدينية؟ هل تكون أنت الجاني أو تلك الحكومات المستبدّة التي ما قبلت يوماً بحريّة الرأي والعقيدة والتعبير وحقّ الاختلاف والنقد والمنافسة الشريفة، يساندها في ذلك جماعة من علماء الدين المستعدّين لفتاوى القتل والتكفير؟

هذا هو السبب التاريخي الأبرز ـ وليس الوحيد ـ لخلق هذه الثقافة.

لا أريد أن أقول بأنّ الحكّام الشيعة عبر التاريخ كانوا عادلين، **فلستُ ممّن يؤمن بعصمة المذاهب وعصمة تاريخها، بل حجر الزاوية في إصلاح حال الأمّة الإسلاميّة عندي هو التحرّر من فكرة عصمة المذاهب**، لكنّ الوضع مختلف، إذ ليس في ثقافة أهل السنّة العقدية والشعائرية ما يعتبر مثيراً للحكّام الشيعة كي يمارسوا ضدّهم القمع باسم العقيدة حتى يُخفي السنّي عقيدته، على خلاف الحال في الشيعي الذي كان

عنوان تشيّعه يستبطن إثارةً للرأي العام السنّي من خلال مجموعة عناصر على رأسها الموقف من الصحابة الذي هو حجر الزاوية في خلافاتنا؛ لأنّ عدم اعتقاد السنّي بالإمامة كان يتحمّله الشيعة وكثيراً ما كانوا يعتبرونه وجهة نظر ولو اختلفوا معها، لكنّ اعتقاد الشيعي في الصحابة لم يكن يتحمّله بعض السنّة وبعض الحكّام.

هذا كلّه يعني أنّ تبديد وهم التقيّة لا يكون إلا في ظلّ تعميم الحريات وحقوق الأقليّات من جهة، وقيام الشيعة بالخطوة المقابلة التي هي المزيد من الاندماج في المجتمع المحيط.. وبهذه الطريقة سيكون الزمن كفيلاً بتغيير كلّ الصور المغلوطة.

هل ما تزال التقيّة حجاباً لفهم الشيعة؟

وأما عن السؤال الثاني، فإنّنا نعتقد بأنّ العصر الحاضر لم يعد هناك معنى فيه للحديث عن وجه باطني للشيعة، فكتب الشيعة ومؤلّفاتهم واتجاهاتهم الفكريّة والسياسيّة وصراعاتهم

واختلافاتهم الداخليّة، وحتى مجالسهم وحسينيّاتهم وغير ذلك صار مكشوفاً بدرجة كبيرة للغاية أمام الآخرين في ظلّ انفجار المعلوماتيّة ووسائل التواصل والإعلام، لهذا فإنّني أعتقد بأنّ من يريد أن يعرف المشهد الشيعي فقد صار بإمكانه ذلك بكلّ سهولة على تقدير أنّ الأمر كان صعباً سابقاً.

بل لو كان سلوك الإماميّة كلّه سلوكاً يقوم على التقيّة فكيف عرف أهل السنّة ـ ومنذ قرون ـ بظاهرة اللعن وبموقف الإماميّة من الخلفاء والصحابة وغير ذلك من عشرات الأمور التي دانوا بها الشيعة؟! هذا يعني أنّ كتبهم موجودة، ويمكن معرفة مذهبهم واتجاهاتهم الفكريّة بكلّ يُسر وسهولة لاسيما في العصر الحاضر.

وحتى لو أراد الشيعة الإماميّة ـ فرضاً ـ أن يُخفوا مذهبهم الحقيقيّ الخاص بهم، فلم يعد ذلك ممكناً ولا ميسوراً، فإنّ مراجعةً سريعة ستكشف لأبسط متابع توجّهاتهم وتياراتهم وأفكارهم ونقاط التقائهم وافتراقهم، فأيّ معنى للحديث دوماً عن وجهٍ آخر للتشيّع ما يزال مخفياً عن العالم السنّي؟ لقد

ولّى زمن هذه المقولات وصار الشيعة كغيرهم مكشوفين تحت الضوء، يمكن لأيّ متابع التعرّف على مذهبهم لو بذل قدراً بسيطاً من الوقت.

وفي التقيّة دعوتان للسنّة والشيعة

وفي هذا السياق، وانطلاقاً ممّا تقدّم، فإنّ لنا دعوتين هنا:

الدعوة الأولى: وهي موجّهة لإخواننا من أهل السنّة، في أن يدركوا بشكل جيّد أنّ الشيعة الإماميّة ـ واليوم بالخصوص ـ هم توجّهات ومدارس فكريّة واجتهادية متعدّدة، وأنّ هذه المدارس على خلاف فكري فيما بينها، وهذا أمر طبيعي، وأنّ هذا الخلاف ظاهرٌ إلى العلن لكلّ متابع، وهذا الأمر يتطلّب التمييز في إصدار الأحكام على الشيعة.

فإذا خرج شخصٌ على قناة فضائيّة ليسبّ السيدة عائشة أمّ المؤمنين، فهذا لا يعبّر عن الشيعة بأجمعهم، تماماً كما لو خرج سنّي على فضائية وحكم بكفر الشيعة، فنحن لا نقول بأنّ أهل السنة جميعهم يكفّروننا، كيف وكثيرٌ منهم ـ كالمتصوّفة ـ

يمارسون الكثير مما يمارسه الشيعة مع القبور والمقامات، فمن واجبي أن أميّز بين السنّي السلفيّ والسنّي الصوفي، وكذلك من واجب أهل السنّة أن يميّزوا بين التيارات الشيعية في هذا المذهب، فلا يتمّ توصيف مذهب بأكمله بجرم تيار فكري خاصّ في هذا المذهب.

ولو تمكّنا من ممارسة هذا التفكيك لساعدنا ذلك في تخفيف حدّة الاحتقان المذهبي في بلاد المسلمين، فليس التشدّد الشيعي أو السنّي في بعض نواحي باكستان مثلاً معبّراً ـ بالضرورة ـ عن ثقافة الشيعة أو السنّة في لبنان أو مصر أو المغرب.

إنّ التفكيك ضروريٌّ جدّاً، وكما نطالب بعض المتشدّدين الشيعة بأن يميّزوا بين نصب العداء لأهل البيت وبين التسنّن، فلا يخلطوا، فيدّعون بأنّ كلّ سنّي هو ناصبي يعادي أهل البيت النبوي، بل عليهم أن يميّزوا بين الأشخاص والتيارات، كذلك ندعو أهل السنّة لكي يميّزوا بين الشيعي المتطرّف والتكفيري، وبين الشيعة المعتدلين والوسطيّين.

الدعوة الثانية: وهي موجّهةٌ لأبناء المذهب الإماميّ، وهي

أنّ بعض الإماميّة وشخصياتهم مازالوا يظنّون أنّ إيهام الآخر وإعطائه صورةً غير صحيحة عن عقيدتي (باسم التقية) ما زال أمراً نافعاً.. إنّ ما نعتقد به هو أنّ هذه الأساليب قد انتهى وقتها أيضاً.

فما هو الموجب للكذب وتبرأة كلّ علماء الشيعة من القول بتحريف القرآن الكريم ونحن نعرف أنّ بعضهم قال بالتحريف فعلاً، وأنّ بعض رواياتهم فيها التحريف كما هي الحال عند أهل السنّة؟ هل بات هذا الأسلوب مؤثراً أم أنّه يقدّم علماء وباحثي ومتكلّمي الإماميّة على أنّهم غير صادقين وأنّهم يتلاعبون بأبناء المذاهب الأخرى؟

دعوتنا هي للصدق.. فلنقل جميعاً الصدق إلى أقصى درجة ممكنة.. الصدق الذي لا يصاحبه تجريح بالآخر، هذا أمر مطلوب من كلّ شيعي وكلّ سنّي وكل مسلم.

كما أنّ المطلوب من الآخر أن يقبل اجتهاداتي في العقائد والتاريخ والشريعة، ولا يُخرجني من الدين لأنّني أختلف معه، فيحاصرني اجتماعيّاً أو سياسيّاً أو حقوقيّاً، فيضطرّني ـ لكي

أعيش حياتي بسلام ـ أن أكذب عليه أو أستخدم أسلوباً يقوم على المواربة والحيلة.

فالمسؤولية مزدوجة، ولا يمكنني أن أطالب فريقاً بعينه أن يحلّ لي عقدة التقيّة، فهذا كلام غير واقعي؛ لأنّ هذه العقدة لها طرفان، فما لم نقم بخطوات جادّة في الطرفين معاً فلن نتمكّن من حلّ العقدة أبداً.

هي دعوةٌ متبادلة، ففي الوقت الذي نتوجه بالدعوة فيه إلى الشيعة الإماميّة للتحرّر من بقايا التقيّة، نوجّه دعوتنا إلى السنّة أيضاً للتحرّر من الخلط بين الجريمة والرأي المختلف، والعكس صحيح أيضاً، علّنا بهذه الطريقة نتكاشف ونعيش، في ظلّ التعدّدية الحقيقية التي تحترم الرأي والرأي الآخر مهما كان هذا الرأي أو ذاك بعيداً عنّي، ما داما يقفان تحت سقف شهادة أن لا إله إلا الله وأنّ محمّداً رسول الله.

٥. الشعائر والطقوس والمناسبات الدينيّة

لكلّ أمة، وكلّ دين أو مذهب شعائره الخاصّة به، والتي

تميّزه اجتماعياً عن غيره، وتحفره في وعي أبنائه بأعظم ممّا تحفر الأفكار المجرّدة، وقد كان للمذهب الإمامي شعائره المعروفة عبر التاريخ والتي تتجلّى في الغالب في:

١ـ زيارة مراقد أئمة أهل البيت في المدينة، وكربلاء، والنجف، وسامراء، والكاظمية، ومشهد، وغيرها من الأماكن.

٢ـ إحياء مناسبة عاشوراء وشهادة سبط النبي الأكرمﷺ الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب، وذلك في الفترة ما بين الأوّل إلى العاشر من شهر محرّم الحرام كلّ عام، وكثيراً ما تستمرّ هذه المناسبة ـ وإن بدرجةٍ أقلّ ـ إلى نهاية شهر صفر.

كما توجد مناسبات أخرى أقلّ قوّة من هذه المناسبة مثل عيد الغدير في الثامن عشر من شهر ذي الحجّة، وولادة الإمام المهدي في الخامس عشر من شهر شعبان، وذكرى شهادة الإمام عليّ بن أبي طالب في ليلتي التاسع عشر والحادي والعشرين من شهر رمضان المبارك، وغير ذلك.

ومن المفترض أن لا تشكّل هاتان الظاهرتان الشعائريّتان أيّة حساسيّة أو مشكلة لأبناء المذاهب الأخرى، إلا أنّه مع

ذلك ثمّة عناصر قلق في هذه الشعائر يسعى بعضٌ ـ هنا وهناك ـ لاختلاقها أو تكبيرها بهدف أن تصبح هذه الشعائر مشكلةً تلحق الإماميّة وتحجبهم عن سائر المسلمين، ومع الأسف فقد تورّط بعض الإماميّة في هذا الأمر أيضاً، وألحقوا ـ من وجهة نظرنا ـ الضرر بمذهبهم وهم لا يشعرون.

الشعائر الشيعية ومسألة الشرك

أوّل الأمور التي جرى الحديث عنها وترويجها إعلاميّاً هي قضية الشرك وعبادة الأئمة من أهل البيت، وأنّ الشيعة بما يفعلونه يؤكّدون اتجاههم الشركي غير التوحيدي.. هذا الأمر سيجعل أبناء المذاهب الأخرى يشعرون كلّ عام بظاهرة انحراف عقائدي في الداخل الإسلامي، وسيزيد ذلك من بُعدهم عن إخوتهم الشيعة، رغم أن زيارة الأضرحة ممارسة دينية واسعة الانتشار عند أهل السنّة أيضاً.

لقد تحدّثنا عن هذا الموضوع، ولسنا في موقع جدل عقائدي هنا، لكنّ أحداً من الشيعة فيما نعلم لا يقول لك بأنّنا نذهب لزيارة الإمام الرضا في مشهد لأجل عبادته أو لأنه إلهٌ يعبد من

دون الله، ولم تتحدّث الكتب الشيعية عن هذا، القضيّة هي شعيرة عباديّة مستحبّة، تماماً كشعيرة الحجّ المندوب أو زيارة الرسول الأعظمﷺ، فإنّ ذهاب المسلمين كلّ عام إلى مكّة والمدينة ليس عبادةً للكعبة، بل هو تفاعل مع تلك الديار بأمرٍ من الله وعبادةٌ له سبحانه. وهذه كتب الشيعة تحدّثنا عن الزيارة فلتراجع.

إلا أنّ في داخل هذه الشعيرة هناك أعمال شهدت رواجاً مؤخّراً أو ظهرت منذ بضعة عقوداً وقرون، تبدو غريبةً في هذا السياق لأبناء المذاهب الأخرى، وهي السجود أمام القبور أو التوجّه بالدعاء لصاحب القبر كي يشفيه أو نحو ذلك.

وقد أوضح علماء الشيعة هذه الظواهر التي تبدو للبعيد تأليهاً، وقالوا ـ كما نقلنا بعض النصوص سابقاً ـ بأنّ السجود أمام القبر هو سجودٌ لله شكراً على توفيقه العبد لزيارة هذا الإمام، وأنّ التوجه بالدعاء لصاحب القبر ليس سوى طلب الشفاعة منه عند الله لا عبادة له أو اعتقاداً بالألوهية إلى غير ذلك من التبريرات.

لكنّنا نعتقد ـ كما صرّح به بعض علماء الإمامية أيضاً، مثل المرجع الكبير السيد البروجردي رحمه الله ـ بضرورة التخلّي عن هذه المظاهر المثيرة والموجبة لسوء ظنّ الآخرين بالشيعة والتشيّع، لاسيما وأنّه لا دليل من النصوص الدينية الثابتة يفرضها، وإنّما هي عادات وتقاليد تقريباً.

وقناعتنا هي أنّ كلّ مظهر اجتماعي أو سلوكي أو شعائري يفرض التباس الأمور في ذهن سائر المسلمين أو سوء ظنّهم واتهامهم للشيعة والتشيّع.. يجب التخلّي عنه ما لم يكن ثابتاً بنصّ صحيح معتبر وفقاً لقواعد الصناعة الاجتهادية الفقهيّة والحديثية المعتمدة في علوم الشريعة، فرحم الله امرأً ذبّ التهمة عن نفسه.

والأمر عينه نقوله لأهل السنّة، فكلّ عادة أو سلوك أو مظهر يفرض التباس العلاقة مع الآخرين، فيفترض تركه إذا لم يثبت ـ وفق الاجتهاد السنّي ـ بدليل صحيح معتبر.

هل الشعائر الحسينية مؤامرة على شعائر الحجّ والحرمين؟!

الأمر الآخر في قضيّة الشعائر هو الاهتمام العظيم بها حتى

ليخيّل لسائر المسلمين أنّ الإماميّة يرون ذلك أهم وأعظم من فريضة الحجّ، أو أنهم يريدون بذلك مضاهاة شعيرة الحجّ، أو أنهم يرون كربلاء أهمّ من مكّة والمدينة، أو أنّهم يأتون للمدينة المنوّرة فيزورون أهل البيت في مقبرة البقيع أكثر مما يزورون النبيّ صلى الله عليه وآله نفسه، وأنّهم عموماً يريدون منافسة الحرمين الشريفين والمسجد الأقصى لتكون كربلاء والنجف هما رمز الإسلام وليس مكّة والمدينة، وأنّ هذه مؤامرة على التاريخ الإسلامي، وطمسٌ لمعالم النبوّة وتاريخ الرسالة والصدر الإسلامي الأوّل و..

هذه المفاهيم تبثها بعض الجهات الإسلاميّة، لتؤكّد مغايرة الشيعة للإسلام، وأنهم دينٌ آخر مغاير له طقوسه وشعائره ومقدّساته التي يتقدّم بها على المقدّسات الكبرى للمسلمين والتي ذكرها القرآن الكريم، بل قد دخل في بعض الأدبيات اليوم تعبير (دين الشيعة)، وكأنّه يراد التأكيد على أنّ الشيعة دينٌ آخر غير دين الإسلام!

دخول بعض السنّة وبعض الشيعة في بازار خطير

هذا موضوع ليس بسيطاً في الحقيقة، بل لي كامل الجرأة أن أقول بأنّ بعض الشيعة قد دخل فعلاً في هذا البازار بدرجةٍ ما لترسيخ هذا السياق المفاهيمي في وعي عموم المسلمين، وأخذ يحفر في التاريخ والموروث ليأتي بالنصوص الحديثية التي تفضّل كربلاء على مكّة والمدينة، وتضعيف النصوص التي تفضّل مكّة على سائر بقاع الأرض.

وهو بازار كان قد عرفته الإماميّة منذ عدّة قرون في العصر الصفوي أيضاً، حيث نشهد أنّ الإمامة محور يكاد يتعاظم أمام الألوهية والتوحيد والنبوّة، وأنّ كل ما يمتّ إلى الإمامة بصلة فيكاد يكون مقدّماً في اللاوعي على ما يتصل بالتوحيد والنبوّة.

وكما قلنا مراراً، نحن في هذا الكتاب / الرسالة، لا نهدف إلى ممارسة جدل عقائدي أو تاريخي أو فقهيّ، لكنني ـ إذا كان يسمح لي القارئ الكريم ـ أريد أن أفسّر هذه الظاهرة بشكل مختلف، ومن زاوية مختلفة، ثم أعلّق على هذه الثقافة عموماً.

إنّ ما يبدو لي سبباً في هذا الوضع، هو:

١ـ إنّ المسلمين الشيعة ومنذ مئات السنين محرومون من ممارسة شعيرة الزيارة للمراقد أو محاصرون فيها، وكذلك بالنسبة لمناسبات عاشوراء وغيرها، ولم يكونوا محرومين من الحج، ومن الطبيعي أنّه عندما تكون ممنوعاً من شيء ـ كما في حالة الحظر الشديدة على المظاهر الشعائريّة العامة فترة النظام البعثي العراقي السابق وفي العصر العثماني في بلاد الشام أيضاً ـ فإنّه عندما يُفسح لك المجال سوف تركّز اهتمامك بهذا الشيء وتوليه أهميّةً فائقة.

وبالنسبة لي أعتقد أنّ لهذا الأمر تأثيراً واضحاً في العصر الأخير على تعاظم المظاهر العامّة لهذه الشعائر في بعض البلدان على الأقلّ.

٢ـ إنّ التوتر الطائفي الذي يخيّم على بلاد المسلمين في الفترة الأخيرة يلعب دوراً كبيراً في الاجتهادات المذهبية والاصطفافات الطائفيّة، فتسعى كلّ طائفة لإبراز عناصر الافتراق عن الطائفة الأخرى، انسجاماً مع الشعور بالانتماء المذهبي في مناخ طائفي كبير، وهذا ما أعطى هذه الشعائر زخمها الكبير في الفترة

الأخيرة:

تارةً من جهة الإحساس بالأمان مذهبياً، وحماية الذات والهوية والاندماج أكثر مع الهويّة المذهبية، والتماسك الداخلي في مواجهة الآخر.

وأخرى من جهة الرغبة الدفينة بعرض كلّ عناصر القوّة أمام الآخر، وهذا الاحتشاد سوف يكون عرضاً عظيماً للقوّة أمام الآخر الطائفي تحتاجه الطائفة لفرض توازن قوّة في المنطقة.

هذا كلّه، إضافة إلى المصالح السياسيّة التي ترعى مثل هذا الوضع في ظلّ الظروف الراهنة.

حسناً، ما العمل؟

ما نراه هو عملٌ متعدّد الجبهات:

أ ـ تخفيف حدّة الاحتقان الطائفي في المنطقة مقدّمةً لتلاشيه، وهي مسؤوليّة دينية وسياسية وإعلامية وثقافيّة.

ب ـ السعي لإبعاد الأيدي السياسيّة عن القضايا الطائفية

والدينية، وهي مسؤوليّة علماء الدين.

ج ـ وقف أو تخفيف أهل السنّة من حملاتهم ضدّ هذه الشعائر؛ لأنّ الحملات المذهبيّة في ظلّ مناخ طائفي لن تنتج سوى المزيد من المبالغة بالطقوس المذهبيّة.

د ـ سعي علماء الشيعة لتوضيح الأمور أمام الرأي العام الشيعي عبر استحضار أكبر للتجربة النبوية ولتاريخ المسلمين المشرّف، وتبديد بعض التصوّرات حول مكانة مكّة والمدينة، وإعطاء الشعائر المذهبية حجمها الطبيعي بعيداً عن المزايدات، وعدم نسيان العناصر المشتركة مع المسلمين لصالح العناصر الخاصّة المميّزة.

أعتقد لو سعينا جميعاً لتوفير هذه العناصر الأربعة سوف تتبدّد الصورة المغلوطة، وسيتمّ تفويت الفرصة على المتشدّدين من الطرفين، وستبدو الشعائر مظهراً رائعاً من مظاهر محبّة النبي وأهل بيته، ولن يكون هناك أيّ خوف منها أو وهم حتى لو حضرها الملايين سنوياً، بل على العكس سوف تكون تعبيراً صادقاً ووفيّاً عن محبّة أهل البيت النبوي الذين يفترض أنّ

الجميع متفقٌ على محبّتهم وتعظيمهم.

بل إننا نتوجّه بالدعوة لسائر المسلمين للمشاركة في إحياء عاشوراء وزيارة الحسين في كربلاء؛ لأنّ الحسين ليس للشيعة وحدهم، بل هو لكلّ المسلمين، بل لكلّ إنسان حرّ وشريف، وبهذه الطريقة تصبح قضيّة عاشوراء قضيةً إسلاميّة تمثل عنوان التقارب بين المسلمين، بدل أن تكون عنواناً للتناحر والتصادم والتدابر.

ماذا عن بعض الشعائر الخاصّة كالتطبير وأمثاله

الأمر الثالث في قضيّة الشعائر، هو بعض المظاهر التي توجب نفرة العموم من المسلمين ـ وغيرهم ـ من الشيعة الإماميّة، أو لا أقلّ من وضع علامات استفهام فيها، مثل التطبير (ضرب الرأس بالسيف)، والمشي على الجمر والنار، وضرب الجسد بالسلاسل المحدّدة، وعموم الإدماء، والزحف والمشي مشية الكلاب أمام المراقد للدخول إليها، ووضع الأقفال في الأبدان، واللطم العنيف المدمي، وشبه التعرّي

أحياناً، ونعت الذات بأنّها كلب الأئمة أو كلب رقية أو كلب الزهراء، ونظم بعض القصائد بطريقة تخيليّة تنافي مكانة أهل البيت تارةً وبعض الاعتقادات الدينية أخرى.

إنّ هذه المظاهر التي لا توجد نصوص معتبرة دينية خاصّة فيها، وإنّما هي تعبير بشري وعادات شعبية عن التفجّع والحزن، باتت اليوم لا تعبّر عن المستوى المنشود في إحياء هذه الشعيرة العظيمة، فبدل أن تكون هذه المناسبات التقاءً لمواجهة الظلم والفساد الاجتماعي والسياسي والمالي والإداري، ولتعزيز قيم الحقّ والعدالة والثورة والرفض والإباء والمشاركة والصبر والتوكّل والشهادة والإصرار والعزيمة وغير ذلك.. تحوّلت إلى مظهر مختلف تماماً.

من هنا، فنحن نضمّ صوتنا إلى الأصوات الشيعيّة والسنية الصادقة التي دعت وما تزال لترك هذه المظاهر وإعادة ضخّ روح جديدة في هذا الطقس الديني الطيّب، كي يكون منارةً تمنح القلوب هدىً، والعقول بصيرةً، والنفوس عزيمةً وإرادة.

نحن نرفض كلّ هذه الممارسات وندعو لإصلاح الشعائر،

والعودة إلى الطقوس الأصليّة الثابتة، وهي الزيارة والبكاء وإحياء أمرهم وعلومهم، والتذكير بما جرى عليهم، ومودّتهم، وهنا تكمن مسؤوليّة العلماء والفقهاء والمرجعيّات الدينية وسائر المثقفين وأهل الكلمة والقلم والموقف.

أزمة بعض الشيعة والسنّة في اختزال التشيّع

لكن مهما يكن، فإنّ هذه الممارسات لا ينبغي أن يختزل الإخوة المسلمون ـ من أهل السنّة وغيرهم، بل من بعض الشيعة ـ التشيّعَ فيها، فللتشيّع مظاهره الأخرى الكثيرة التي ينبغي النظر إليها قبل الحكم عليه بمثل هذه الأعمال.

والتشيّع تاريخ من العمل والعطاء والجهاد والمعرفة ومحبّة النبي وأهل بيته والدفاع عن الإسلام وأهله، والتشيّع هو الذي خرّج العباقرة والعلماء والنهضويّين والمفكّرين لاسيما في العصر الحديث، وواجه الإلحاد والتغريب، وناضل وقدّم الشهداء في مواجهة أعداء الأمّة لاسيما العدوّ الصهيوني الغاشم، وأصدر علماؤه في العراق الفتاوى لدعم

الدولة العثمانية تجاه خصومها من غير المسلمين و..

فلا يصحّ أن أنسى كلّ هذا الوجه، ثم أسلّط الضوء فقط على بعض الشعائر التي يقوم بها بعض الشيعة وليس كلّهم، وأختزل مذهباً كبيراً عريقاً برمّته فيها، لكي أحكم عليه بموقفٍ سلبيّ هنا أو هناك.

٦ـ الزواج المؤقت أو نكاح المتعة

متعدّدةٌ هي نقاط الاختلاف الفقهي بين الإمامية وسائر المسلمين، لكن ـ وكما كان يقول المرجع الديني السيد البروجردي فيما ينقل عنه العلامة السبحاني ـ اختلاف فقهاء المدارس والمذاهب الفقهيّة الأخرى فيما بينها ليس بأقلّ من اختلاف الشيعة مع السنّة، فأصل الاختلاف الفقهي بين المذاهب ليس جريمةً ولا هو بالذنب الذي نلاحق مذهباً به أو آخر. فما من رأي فقهي عند الإمامية إلا ويوافق أحد الآراء في المذاهب الفقهيّة الإسلامية المعروفة، إلا ما شذّ وندر، وهذه ليست مبالغة، بل هي رؤية السيد البروجردي بعد تجربته

الطويلة في الفقه المقارن عند تحقيقه كتاب الخلاف للشيخ الطوسي.

وقد شهدنا حركةً إيجابية طيّبةً في الجانبين: الشيعي والسنّي، خلال القرن العشرين في محاولة التعرّف على منجزات الآخر في الفقه والشريعة والاستفادة منها، مما لا حاجة للإطالة فيه هنا. ولهذا لن نقف عند قضيّة الخلاف الفقهي؛ لأنه أمر طبيعي.

إلا أنّ هناك بعض العناوين في الاختلاف الفقهي يتعامل معها ـ مع الأسف ـ بطريقة غير صحيّة، وعلينا جميعاً تصويب هذا التعامل معها، مثل قضيّة الاختلاف في الأذان والإقامة، والتكتّف، وقول آمين في الصلاة، وأوقات الصلاة، والجمع بين الصلوات، وغير ذلك مما لا نخوض فيه.

اقتراح لتأسيس مجمع فقهي إسلامي مقارن

ونحن نقترح تأسيس مجمع فقهي مقارن يضمّ فقهاء من السنّة والشيعة بمذاهبهم والإباضيّة و.. يسعى لتباحث

القضايا الفقهية الخلافية وغيرها، لاسيما فقه المستحدثات أو فقه النوازل، للخروج بنتائج فقهيّة متقاربة أكثر، والتعرّف على بعضنا بعضاً عن قرب في منهاجيّات الاجتهاد الفقهي، ليكون ذلك مقدّمةً أخرى للتقارب العلمي. ولا أقلّ من ضرورة العمل الدؤوب والجادّ في تطوير مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، ليحقّق غاياته المنشودة على أكمل وجه.

لكن ما أريد أن أختاره هنا هو قضية تتصل بالبعد الأخلاقي، وبالصورة الأخلاقيّة التي تُرسم عن الشيعة الإماميّة في المناخ الإسلامي العام؛ لأنّ ما يتّصل بالصورة الأخلاقيّة يختلف عن أيّ خلاف فقهي تفصيلي آخر، حيث قد يحجب العلاقة بين الطرفين نتيجة النفرة التي قد تقع حينئذٍ.

الموضوع هو الزواج المؤقّت أو نكاح المتعة أو النكاح المنقطع، حيث يتصوّر أو يصوّر لبعضنا أنّ هذا النكاح هو تشريعٌ لجريمة الزنا، وأنّه تبريرٌ للفساد الأخلاقيّ وللعلاقات المتحرّرة بين الرجل والمرأة، وهذا يعني أنّ الإماميّة ـ بحسب هذه الصورة ـ سيكونون أمةً من الناس يتفسّخ عندهم العفاف

الأخلاقيّ، وتحلّ نساؤهم على رجالهم وما إلى ذلك من كلمات نسمعها هنا أو هناك.

لست أريد أيضاً الدخول في جدل تاريخي فقهي، وأنّ المسلمين يتّفقون على تشريع هذا الزواج، غاية الأمر أنهم اختلفوا في نسخه أو في كونه حكماً محدوداً بحالةٍ خاصّة في الحرب، وهو خلاف ظهر ـ كما نعرف جميعاً ـ بين الصحابة والتابعين أنفسهم، فانقسموا إزاء هذه القضية إلى مذاهب متعدّدة، ويُعرف من مذهب الصحابي الجليل عبد الله بن عباس ومن تابعه القول بحليّة نكاح المتعة.

والإماميّة يرون ـ تبعاً لإجماع أئمتهم من أهل البيت ـ حلّية الزواج المنقطع وعدم نسخه، بل هم يرون أنّ هذا الزواج هو المفتاح لحلّ الكثير من مشاكلنا المعاصرة، بدليل أنّ بعض فقهاء أهل السنّة قد انساقوا إلى ما يشبه هذا الحلّ في العصر الراهن، نتيجة ضغوط العيش ووضع الزواج في العالم الإسلامي، بل وبين المهاجرين شرقاً وغرباً عموماً.

لنكن منصفين ولنذهب في بلاد الشيعة شرقاً وغرباً، هل

سنجد تفكّكاً أخلاقياً غير ما هو موجود في سائر بلاد المسلمين من انحراف عن جادّة الشرع من قبل عامة الناس؟ فها هو الحجاب واجبٌ، والمصافحة حرامٌ، ومسّ الرجل للمرأة حرام، والنظر حرام و.. وهذه كتب الشيعة وواقعهم في الوسط المتشرّعي يشهد على ذلك، وبإمكان أيّ شخص أن يأتي ـ بأيّ طريقة يريد ـ ليتأكّد من ذلك، ويرى بأمّ عينه الالتزام الديني الصارم عند المتديّنين من الشيعة بهذه التعاليم الفقهيّة التي يفتي بها علماء الإماميّة.

فما قصة الزواج المنقطع؟ وما هي صورته الشرعيّة؟

إنّه زواجٌ كالزواج الدائم مع فروق طفيفة، حيث يشترط فيه ـ كما الزواج الدائم ـ القصد والاختيار والتراضي وسائر الصفات المعتبرة في الزوجين، كأن لا تكون الزوجة محرّمةً على الزوج بنسبٍ أو مصاهرة أو رضاع أو بزواجها من شخصٍ آخر.

وتترتب على هذا الزواج كلّ الأحكام المترتّبة على الزواج

الدائم كالمهر والقرابة بالمصاهرة والنسب والرضاع، وكذلك آثار القرابة من النفقة والولاية والحضانة للولد، والتوارث بين غير الزوجين من الأولاد والأقارب، وصلة الرحم.. وهي علاقة زوجيّة مكتملة يمكن تقنينها في المحاكم الشرعيّة وتثبيتها وغير ذلك.

كلّ ما في الأمر أنّ الزواج المنقطع يفترق عن الدائم في أنّه محدّد بمدّة زمنية، وأنه لا تجب النفقة على الزوج تجاه زوجته فيه، وأنّ المفارقة لا تكون بطلاق، بل بانتهاء المدّة المحدّدة سلفاً أو بهبة الزوج المدّةَ لزوجته، وأنّ العدّة حيضتان لا أكثر، وأنّه لا توارث بين الزوجين.

ولو حلّلنا هذه الفوارق سنجدها منسجمةً مع الغاية من هذا الزواج، وهي كونه لغرض قضاء الشهوة بطريقٍ شرعي حال عدم القدرة عادةً على قضائها بالزواج الدائم، نتيجة الضغط الاقتصادي، ولهذا سقطت النفقة واُلغي الدوام في العقد.

فكرة الزواج المنقطع لا تعني اتصال أيّ رجل بأيّ امرأة بلا

أيّ ضابط شرعي، بل تعني نفس الزواج الدائم مع فارق رفع الحاجة المؤقّتة، فكما أجاز الإسلام النكاح المؤقّت للصحابة في ذلك الظرف نتيجة الضغوط الشديدة، كذا هو ينظر لحال سائر المسلمين فيجيز لهم، وإذا ما استغلّ أحدٌ الزواج المنقطع ليمارسه بطريقة شاذّة، فإنّ الكثيرين يستغلّون الزواج الدائم وتعدّد الزوجات وحقّ الطلاق للرجل، ليمارسوا هذه الثلاثة بطريقة شاذّة، فالتعسّف في استخدام الحقّ لا يعني سلب الإنسان أصل الحقّ الثابت له، وإلا ما ثبت حقٌّ لأحد تقريباً.

من هنا، نحن نطالب ـ من جهة ـ بالتعامل مع هذا الزواج على أنّه اجتهاد فقهي محترم، كما هي الحال مع زواج المسيار مثلاً، وإلى سحب تداول الصورة غير الأخلاقيّة عنه، كما نحثّ ـ من جهة ثانية ـ على تنظيمه قانونياً في الدوائر الرسميّة حيث يمكن، وعدم التعامل معه شيعياً على المستوى الشعبي من منطلق مذهبيّ، وكأنه مجرّد معاداة للخليفة الثاني عمر بن الخطاب؛ لنهيه عن المتعة، بل هو قانونٌ شرعي إسلامي، يمكن التنظير له بوصفه حلّاً شرعياً لعصرنا الراهن على مستوى

ضغوط العيش والحاجات النفسية والجسدية للرجل والمرأة.

إذا استطعنا فهم هذا الزواج بطريقته الصحيحة والحدّ من بعض الممارسات الفجّة له، سوف نرى فيه نقاطاً مضيئة على مستوى الكثير من حالاتنا الاجتماعية لمواجهة الفساد الأخلاقي المستشري، بدل أن نتوهّم أنّ فيه تفسّخاً أخلاقياً، وإلا فالفقه الشيعي فقهٌ محافظ نسبيّاً في العلاقات بين الرجل والمرأة، حيث يحرّم النظر إلى غير المحارم كما يحرّم اللمس والمصافحة وغير ذلك.

٧ـ المدّ الشيعي أو اختراق الشيعة للأمن العقائدي السنّي

شكّل هذا الموضوع مادّةَ قلق في السنوات الأخيرة في علاقتنا نحن المسلمين بين الشيعة والسنّة، حيث أثير أنّ الشيعة يسعون لنشر مذهبهم في الوسط السنّي مستغلّين المنجزات السياسية والجهادية التي حقّقوها خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

ويرى الجانب السنّي أنّ نشر التشيّع في محيط مختلف تماماً

يفضي إلى ضرب الأمن العقائدي في المجتمعات السنّية، ومن ثم إحداث شرخ ديني اجتماعي ربما يفضي إلى تداعيات سلبية على المجتمع الإسلامي، فالدعوة المذهبية تخلق تشظياً في النسيج العام في المجتمع، وتعدّياً على حالة الاستقرار التي تعيشها البلدان ذات الغالبية السنّية.

ضرورة تفهّم القلق السنّي من المدّ الشيعي

من اللازم تفهّم هذا القلق الذي يعيشه بالدرجة الأولى بعض علماء أهل السنّة وهم يرصدون تراجعاً في الانتماء المذهبي في مجتمعاتهم لصالح الشيعة، ولم آتِ هنا على ذكر هذا الموضوع لكي أخوض جدلاً حول أنّه هل تمّ تضخيم هذا الموضوع أو لا؟ وهل حقّاً هناك خطّة لنشر التشيّع في العالم السنّي أو لا؟ وهل تقف خلف هذا المشروع دول شيعيّة أو هي أنشطة متفرّقة مدنيّة لا تعبّر عن مشروع سياسي كبير؟ وهل بلغ الأمر حدّ الخطورة لإعلان الاستنفار العام أو لا؟

جدلٌ طويل ليس مجاله هنا، وأنا أقرّ بأنّ هناك جماعات

شيعيّة تعمل على نشر التشيّع، رغم قناعتي الناشئة عن معلوماتي الشخصيّة بأنّ الموضوع ليس بهذه السعة التي يروّج له فيها، وأنّ القضيّة محدودة جداً قياساً بما يقال ويُنشر في هذا الصدد، وأنّه تمّ تضخيم الموضوع في جزء من عمليّة التحريض والتخويف المذهبي القائمة في المنطقة، وأنّ الطرف السنّي أيضاً لديه مشاريعه الخاصّة في هذا الإطار حتى في عقر دار بعض الدول ذات الغالبيّة الشيعية.

وكما تشيّع غير واحدٍ من المثقفين والشخصيّات السنيّة، كذلك يعرف الجميع أنّه قد تسنّن غير واحدٍ من المثقفين والشخصيّات الشيعية في العقود الأخيرة.

كما أقرّ بأنّ انتشار التشيّع في بلدٍ ما قد يكون مقلقاً لذلك البلد خوفاً من استغلال هذه الجماعات المتشيّعة من قبل بعض الدول والقوى السياسية في العالم الإسلامي لمصالح سياسية خاصّة، تماماً كما هي الحال في انتشار التسنّن في بعض الدول الشيعية أو المختلطة.

ما هي صيغة الحلّ؟

لكن، ومع الأخذ بعين الاعتبار ما تقدّم، ولكي نحاول التوصّل إلى صيغة حلّ، يمكنني أن أقول التالي:

حقّ كلّ مسلم في نشر فكره وحقّ الآخرين في الحوار النقدي معه

١ـ من حقّ كلّ إنسان أن يدعو المسلمين إلى ما يراه الهدى والحقّ والصواب في قضايا النظر والعمل معاً، فهذا من وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الخير وبيان الحقّ ونحو ذلك من المفاهيم الإلهية الثابتة، وهو حقّ يثبت للسنّي والشيعي معاً من حيث المبدأ، وقد ضمنته له الشريعة الإسلامية، بل أوجبت ذلك عليه.

فليس جرماً أن يدعو الإنسان إلى ما يراه الحقّ في ظلّ تعدّد اجتهادات المسلمين نظراً وعملاً، بل هو تعبير عن إيمانه العملي بقضايا الإسلام والعقيدة والشريعة. ليس جرماً لا بالنسبة للسنّي في بلاد الشيعة، ولا للشيعي في بلاد السنّة، ولا للإباضي في بلاد الشيعة، ولا للإمامي في بلاد الزيدية وهكذا..

وإذا كنت ترى الشيعيَّ مخطئاً في عقيدته فهو يرى نفسه على صواب وأنت على خطأ، ومن المنطقي أن يبرّر لنفسه دعوة الناس إلى ما يراه الاجتهاد الصائب في العقائد والفروع الشرعيّة، تماماً كما هي اختلافات الفقهاء والمجتهدين.

ظاهرة التمييز بين المذاهب الإسلاميّة في الدعوة لنفسها!

٢ـ من حقّي أن أتساءل وبصراحة ـ لأنّ الصراحة والمكاشفة الصادقة هي مفتاح الحلّ ـ: لماذا كان نشر المذهب السلفي في بلاد المسلمين بدعمٍ مالي غير محدود، لا يعبّر عن خرق للأمن العقائدي، بل عن دعوة دينية لها وجهة نظر، فيما النشر المحدود للمذهب الإمامي هو جريمة على مستوى الإسلام والمسلمين؟!

إنّني أتكلّم على مستوى ديني صرف، رغم أنّ المستوى السياسي متساوٍ أيضاً، فكما يمكن تفسير خطورة التمدّد الشيعي على أنّه بسط نفوذ لهذه الدولة الشيعيّة، كذلك يمكن تفسير خطورة التمدّد السلفي على أنّه بسط نفوذ لهذه الدولة السنّية المعيّنة والمعروفة.. لكنّني لن أذهب في دهاليز الجدل

السياسي، وإنّما أتكلّم من ناحية دينية.

ليس لديّ من تفسير للتمييز بين المذهب السلفي هنا والمذهب الإمامي إلا تكفير الشيعة، واعتبار نشر مذهبهم نشراً للكفر، وكأنّهم خارج الملّة. وقد قلنا فيما مضى إنّ موضوع التكفير يجب حلّه من جذوره، وإلا فلن يكون هناك معنى للحديث عن تقارب إسلامي داخلي.

ما ندعو له بصدق هو أن تعيد المجتمعات والمؤسّسات الدينية السنّية النظر في موقفها العام من الشيعة، فإذا كانوا مذهباً إسلامياً كالماتريدية والمعتزلة والأشاعرة والسلفيّة والمتصوّفة في العقائد، وكالحنفية والشافعية والظاهريّة والمالكية والحنبلية في الفقه والفروع، فلماذا التمييز بينه وبين هذه المذاهب العقيديّة والفقهية المنتشرة اليوم في العالم السنّي؟!

لماذا تحوّلُ شخصٍ إلى المذهب السلفي ـ بعد أن كان صوفيّاً ـ لا يعدّ كارثةً، بينما تحوّله إلى شيعي وإمامي هو مشكلة كبيرة على المستوى الديني؟! ولماذا تحوّل الشافعي إلى مالكي على مستوى الفروع ليس مشكلةً تستحقّ إثارة الرأي العام بينما

تحوّل المالكي إلى جعفري هو قضيّة فيها نظر؟!

فإما أن نكون صادقين مع أنفسنا ونعمل بجدّ في التعامل مع هذا المذهب بوصفه مذهباً إسلامياً حتى لو رأينا خطأه في الاجتهاد الكلامي والشرعي، أو لا نكذب على أنفسنا وغيرنا باعتباره مذهباً مسلماً يُسمح لأتباعه بدخول مكّة والمدينة من جهة، فيما يتعامل معهم على أنّهم كفار من جهة ثانية!

وإذا كانت القضية هي قضيّة البدعة، فليدلّني أحدٌ على مذهب لا ترى عنده سائر المذاهب بدعةً هنا أو هناك في اعتقاداته أو فروعه!

دعونا نتكاشف ونتصارح ونكون واضحين مع أنفسنا.

أقول: دعونا، للشيعة والسنّة معاً وعلى السواء، فلا حلول دون مكاشفات ومصارحات.

أين نحن من نشر الفكر الإلحادي واللاديني في الأمّة؟!

والأغرب من هذا كلّه أننا نحظر الدعوة للمذهب السنّي في بلاد الشيعة أو الشيعي في بلاد السنّة مثلاً، لكننا لا نحظر

الدعوة للفكر الغربيّ حتى في قضاياه التي نتفق جميعاً على كونها على خلاف الدين وشرع الله تعالى، ونفضّل هناك استخدام أسلوب المواجهة الفكريّة، وليس التحريض والاعتقال والمراقبة!

وها هي ثقافة الغرب تجتاح نسبةً عالية من شبابنا المسلم في مختلف ديار المالكية والإمامية والإباضية والزيدية والحنفية والشافعية والحنبلية والسلفيّة وغيرها، دون أن تتحرّك دولنا المسلمة بخطوات بحجم تلك التي رأيناها مع الموضوع المذهبي والأمن العقائدي.

فمن حقّ كل واحد منّا الدعوة إلى مذهبه، ومن حقّ الآخر أن يناقشه ويردّه علميّاً في دعوته هذه، عندما يرى فيها ترويجاً للبدعة والضلالة.

الدعوة المذهبية بين عرض الأفكار ومنطق المماحكات

٣ـ في الثقافة الإماميّة، وتبعاً لنصوص أهل البيت، يجب أن نميّز بين حالتين في الدعوة المذهبيّة:

الحالة الأولى: أن تكون هذه الدعوة عبر أسلوب عرض

معتقدات المذهب بطريقة علميّة ومن دون لجاج أو مخاصمات، ودون إثارة فوضى عامة أو جرح لمشاعر جمهور المسلمين، وفي هذه الحال فإنّ الدعوة حقٌّ مشروع.

الحالة الثانية: أن تكون هذه الدعوة عبر أسلوب المماحكات والمجادلات وتجنيد الخلايا العاملة لإثارة الأفكار أو الممارسات الموجبة لإحداث تشظٍّ اجتماعي، بحيث يُبنى مسجد شيعي في قرية لم يتشيّع فيها سوى عشرة أشخاص مثلاً، أو يتمّ التركيز على إبراز نقاط الاختلاف بين المتشيّعين الجدد ومحيطهم بما يثير انقساماً وجدلاً ونحو ذلك. فهذا الأسلوب مرفوض تماماً.

وقد جاء في حديث عقبة، عن الإمام أبي عبد الله جعفر بن محمّد الصادق أنّه قال: «اجعلوا أمركم هذا لله، ولا تجعلوه للناس، فإنّه ما كان لله فهو لله، وما كان للناس فلا يصعد إلى الله، ولا تخاصموا الناس لدينكم، فإنّ المخاصمة ممرضة للقلب..»[١].

وفي حديث أبي بصير عن الإمام أبي جعفر محمد بن علي

---

(١) الكافي ١: ١٦٦؛ والتوحيد: ٤١٤ ـ ٤١٥.

الباقر، أنّه قال: «لا تخاصموا الناس، فإنّ الناس لو استطاعوا أن يحبّونا لأحبّونا..»[١].

إنّ نصوص أهل البيت النبويّ تنهى عن المخاصمة والتشدّد والمبالغة في نشر التشيّع، بحيث يوجب ذلك لجاجاً وخصومةً، فهذه الأساليب مرفوضة، حتى ولو قام بها بعض الشيعة اليوم.

والأمر عينه نقوله لمن يحاول أن ينشر التسنّن في البلاد الشيعيّة، معتمداً أسلوب الخصام ونشر الحقد والكراهية والعداء.

لكن لماذا نجرّم شخصاً يقوم بكلّ الوسائل الهادفة والعلمية والرزينة لهداية الناس إلى ما يراه الهدى والصواب، بل المفروض هو إعطاؤه هذا الحقّ ومناقشته بطريقة هادفة أيضاً.

من المسؤول عن انتشار التشيّع في العالم؟!

٤ـ إذا كان حقّاً هناك نشر للتشيّع بمستوى مقلق، كما يقول

---

(١) البرقي، المحاسن ١: ١٣٦، ٢٠٣.

البعض ـ مع أنّ هناك نشراً للتسنّن في بعض بلاد الشيعة حتى صار بعض الشيعة من السنّة ـ فهو تقصير علماء الدين والمؤسّسات الدينية السنّية، فلماذا بدل أن ننتقد ذواتنا نغيّب هذا التقصير في فوضى التحريض الطائفي، فنعوّض عن نقصنا بتثوير الناس على غيرنا؟! هل هذا منطقي؟!

لو كانت المؤسّسة الدينية السنّية تعمل بشكل صحيح لما بلغ الحال أن هجر مذهبها الناس زرافاتٍ ووحداناً كما تقول هي، فلماذا نغيّب ضعفنا في الهجوم على غيرنا؟!

إنّني أعتقد أنّ هذه القضية سياسيّة بامتياز، وأدعو لسحبها من التداول الديني والمذهبي، لاسيما وأنّ الجميع تقريباً يمارس هذه الظاهرة إلا بعض الأقليّات المذهبية التي تسعى للحفاظ على ذاتها، ولا تفكّر في اختراق الآخرين.

إنّنا نعيش في عصر العلم والتعدّدية والرأي والرأي الآخر، وانهيار الجدران بين الناس على وجه البسيطة، بسبب انفجار المعلوماتية ووسائل الاتصال وتطوّر التكنولوجيا، ولا يمكن بعد اليوم منع نفوذ الآخرين إلى داخل مجتمعاتنا

بأفكارهم وطروحاتهم وعقائدهم، فبلادنا كلّها ساحات مكشوفة لمن يريد أن يروّج لفكره، وقد ولّى زمن القمع الفكري والحيلولة دون وصول الآراء الأخرى للناس.

فلنقرّ بهذا الواقع الجديد، ولتكن معركتنا الفكرية وفقاً لأساسيّات لُعبته الجديدة، فيعرض كلّ فريق رأيه ونظره وفهمه للدين والوجود والحياة، ويتنافس الجميع تنافساً إيجابياً في جذب الناس إلى ما يرونه الحقّ، دون عدوانيّة أو انتقام أو بقصد تفتيت مجتمع أو دولة أو لإثارة الفتن، فمن يثير الفتن ويوقع العداوات بطريقة دعوته لفكره وأسلوبه التهجّمي المثير، أو يكون في مشاريعه خائناً لوطنه، فمن حقّ المجتمع ـ سنيّاً كان أو شيعيّاً أو .. ـ أن يجرّمه أو يحمي نفسه منه، على أن تتولّى عمليّة تجريمه السلطةُ القضائية والقانونيّة في البلاد وبالطرق القانونيّة الصحيحة، بما تحمله هذه السلطة من نزاهة واستقلال، بعيداً عن الضغط السياسي والتأثيرات الأمنيّة.

إدارة اختلافنا

المبادئ والسبل والآليات

تمهيد

من الحقائق التي يلمسها الجميع أنّ المسلمين مختلفون، ويبدو أنّه لا سبيل متوفّر أمامنا لرفع هذا الاختلاف في الأصول والفروع، والسؤال: إذاً ما العمل؟ وما الذي ينبغي علينا إجراؤه من خطوات واتّباعه من توجيهات حتى لا يصبح اختلافنا وبالاً علينا؟ كيف نوفّر الحدّ الأدنى من تماسكنا كأمّة عظيمة بين الأمم وفي الوقت عينه نظلّ على اختلافنا ما دمنا غير قادرين على رفع هذا الاختلاف؟

ما أسلفناه كان حديثاً عن التعريف بالمذهب الإمامي، ثم استعراض النقاط القلقة في العلاقة بين المذهب الإمامي والمذاهب الأخرى المختلفة معه، لكن بعد كلّ هذه التوضيحات كيف نختلف؟ وكيف نتعامل مع بعضنا وسط كلّ هذه الاختلافات؟ كيف نساعد على تبديد المخاوف والهواجس المتبادلة والتي تجعل من العناوين المتقدّم الحديث

عنها عناوين غير مقلقة، وإنّما نقوم بتخفيفها.

ما نراه في رسالتنا هذه هو أنّ علينا تحكيم مجموعة من القواعد الإنسانيّة والأخلاقيّة والشرعيّة التي من شأنها أن توفّر لنا جميعاً حقوقنا في تنوّع الرأي من جهة، وفي بقاء تماسكنا من جهة ثانية.

إنّها مبادى عامّة لو فعّلناها في مجمل مرافق حياتنا وتوافق المسلمون عليها، لأداروا خلافاتهم بطريقة أفضل.

ونحاول هنا أن نشير إلى أهمّ هذه الأصول والمبادئ الشرعيّة والأخلاقيّة بما يفسح به المجال:

المبدأ الأوّل: شرعيّة الاجتهاد والاعتراف بالآخر

لقد أمرنا القرآن الكريم بالتدبّر في آياته وسوره، كما كنّا مأمورين بفهم نصوص السنّة الشريفة، وهذا يعني أنّ الأمّة تتحمّل مسؤوليّة الاجتهاد الديني الذي تعبّر عنه الجهود المباركة في تفسير القرآن الكريم، وفي علوم القرآن والسنّة والحديث والفقه والتاريخ والعقائد والأخلاق وغير ذلك.

وعندما تتحمّل الأمّة هذه المسؤوليّة، فهذا يعني ظهور المدارس والمعاهد والجامعات والحوزات الدينية التي تنهض بتحمّل أعباء هذه المسؤوليّة العظيمة.

وما دام الاجتهاد مشروعاً فخطأ المجتهد يجب أن يكون مقبولاً ومتوقّعاً. وما دام الاجتهاد حقاً للأمّة وواجباً عليها في الوقت عينه، وحيث إنّ هذه الأمة غير قادرة على أن تتجنّب الخطأ في الاجتهاد؛ لأنّ العلماء والفقهاء والمفسّرين والمحدّثين لم يبلغوا مرتبة العصمة التي بلغها رسول الله محمدﷺ.. فهذا يعني أنّ من المتوقّع وقوع أخطاء في الاجتهاد مهما كانت القصود سليمة، والنوايا صافية؛ لأنّ هذه هي محدوديّة العقل الإنساني الذي لا يملك الإمساك بكلّ عناصر الفهم والوعي للواقع والحقيقة.

وإذا كان من المتوقّع حصول الأخطاء في الاجتهاد الديني، فإنّ النتيجة المنطقيّة ستحتّم علينا أن نتحمّل هذه الأخطاء، فمن يريد أن يعمل في مهنة أو وظيفة فمن الطبيعي أن يتكيّف مع مستلزماتها، وما دمنا نريد أن ننهض بالاجتهاد في الأمّة

فعلينا أن نتقبّل النتائج الطبيعيّة التلقائية التي تنجم عن فتح باب الاجتهاد، كحصول بعض الأخطاء للمجتهدين في هذا الموضوع أو ذاك.

ضرورة فتح باب الاجتهاد في علوم الفقه والكلام والتاريخ معاً

والمهم هنا في هذا الموضوع أن نعلن أنّ الاجتهاد لا يقف عند حدود علوم الشريعة والفقه والعمل، بل يطال العقائد وتفسير القرآن وفهم التاريخ والرؤية الكونية عموماً، بل وكلّ ما يتصل بالألوهيّة والتوحيد والنبوّة والمعاد والإمامة وغير ذلك.

نعم، هنا خطّ أحمر كبير وعريض، وهو أصل الإيمان بالله ووحدانيّته وأصل الاعتقاد بالنبوّة والرسالة، أما التفاصيل فهي تخضع لاجتهادات العلماء، وعلينا أن نتوقّع وقوع أخطاء في علوم الكلام والقرآن والشريعة والتاريخ والحديث، وليس من الضروري أن يعني الخطأ مؤامرةً أو كفراً أو عدواناً على الله ورسوله.

عندما نحترم الاجتهاد ونعترف به اعترافاً حقيقيّاً من أعماق

قلوبنا وعقولنا، فسوف نتفهّم كلّ هذه الاختلافات القائمة بيننا، وسيكون ذلك حجر الزاوية في الخروج من حالة الخلاف السلبي إلى موقع الاختلاف الإيجابي المثمر والمنتج، إن شاء الله تعالى.

وفي عالم شرعيّة الاجتهاد لا معنى لإثارة القلاقل على المجتهد الفلاني بأنّه قال كذا وكذا، فهذا حقّه. وحقُّنا هو مناقشته العلميّة والردّ عليه بكلّ السبل المشروعة والعلميّة والاجتهاديّة الممكنة.. فلا وجود في عالم شرعيّة الاجتهاد للتحريض والصياح والصراخ وإثارة العامّة من الناس والتهييج والتسقيط للأشخاص والرموز والتيارات.

كيف يمكن أن يكون شخص معترفاً بحريّة الاجتهاد وشرعيّته، ثمّ يفتعل الأزمات إذا خرج المجتهدون بخلاف رأيه؟! فأيّ شرعيّة هذه؟ وأيّ حريّةٍ هي؟! إنّها تعني في هذه الحال: أيّها المجتهدون، اجتهدوا، لكن إيّاكم أن تستنبطوا حكماً أو مفهوماً مخالفاً لرأيي!! هذا هو الاجتهاد الصوري الشكلي، ولكنّه التقليد الواقعي والقمع الحقيقي.

المبدأ الثاني: التماس العذر للمسلم

عندما يخطأ المجتهدون وأتباعهم في قضيّةٍ ما في الأصول أو الفروع، فلا يعني ذلك السكوت والتخلّي عن فريضة الهداية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبيان الحقّ، فكلّ فريق منّا عليه أن يبوح بعلمه ويواجه ما يراه خطأ أو انحرافاً في الأمّة نتيجة اجتهادات غير صائبة وقع فيها بعض العلماء أو بعض المذاهب. وهذا حقٌّ مشروع لكلّ داعية إلى الله حريص على دينه، بل هو واجب شرعيٌّ إلهي مقدّس لطالما كان مهمّة الأنبياء والأولياء عبر التاريخ.

لكن هل تعني مواجهة الخطأ تجريم المخطئين؟ هل لأنّ بعض المجتهدين وأتباعهم أخطأوا في بعض الأصول أو الفروع يعني أنّهم ارتكبوا جريمةً لا عذر لهم فيها، أو يمكن أن يجتمع خطؤهم مع عذرهم أمام الله سبحانه وتعالى؟

القاعدة الشرعية تقول: احمل أخاك المسلم على سبعين محملاً، وهذه القاعدة تعني أنّ عليَّ التماس العذر للآخرين فيما أخطأوا في اجتهادهم في نفس الوقت الذي أسعى فيه لهدايتهم

إلى الحقّ وكشف خطئهم لهم.

والتماس العذر يعني أنّ عليّ أن لا أفترض دوماً أنّهم قصّروا في معرفة الحقّ ولهذا أخطأوا، فربما قصّروا فأخطأوا وربما بذلوا قصارى جهدهم فلم يوفّقوا لإصابة كبد الحقيقة.

هذا المنهج هو رسالتنا.. تعالوا نختلف ويمارس كلٌّ منّا وظيفته الشرعيّة في الدعوة والهداية والتصحيح، وفي الوقت عينه نلتمس لبعضنا العذر فيما اختلفت فيه أنظارنا واجتهاداتنا، ولا نربط بين الخطأ والخطيئة والذنب، فليس عند كلّ خطأ لابدّ أن يكون هناك جرمٌ أو ذنب أو عناد، بل المجتهد ـ كما يقال ـ إذا أخطأ فله أجر وإذا أصاب فله أجران.

المبدأ الثالث: القواسم والفوارق، لا لإلغاء المذاهب ولا لإلغاء الإسلام

ونعني بهذا المبدأ أنّ هناك في مساحات تفكيرنا وآرائنا نقاطاً نلتقي فيها، وأخرى نختلف عليها، وأنّ المطلوب هو أن نضيء على الاثنين معاً.

فنحن نعارض التركيز على نقاط الالتقاء كالشهادتين والصلاة والحج والزكاة والجهاد والصوم و.. وإلغاء نقاط الاختلاف أو قمع الكلام فيها، فمن حقّ المذاهب كلّها أن تبدي رؤيتها في العقائد والتاريخ والشريعة، وتدافع عن وجهة نظرها وتنتقد الآراء الأخرى لدى المذاهب الأخرى، ونحن نرفض إغلاق باب الكلام في الخلاف المذهبي، لكنّ هذا لا يبرّر تناسي نقاط الاشتراك.

فالشيعة مطالبون اليوم بتعويم نقاط اشتراكهم مع أهل السنّة، تماماً كما أهل السنّة مطالبون بذلك أيضاً، ولا يصحّ أن نقف ليصوّر كلّ واحد منّا مذهبه وكأنه مغاير تماماً لسائر مذاهب المسلمين، في حين أنّ أكبر الأصول الاعتقادية والشرعيّة ومساحات واسعة من الفروع هي عناصر التقاء كبرى ينبغي استحضارها ونحن ندير اختلافنا، حتى لا يكون الاختلاف موجباً لترسيخ ثقافة التباين، بل على العكس فإنّ الاختلاف يقوم على تعيين مساحة الاشتراك والافتراق، مقدمةً لمعرفة موقع الشيء الذي نختلف حوله.

إنّ رسالتنا اليوم هي أن نلتقي ونختلف معاً. ورسالتنا اليوم هي أن لا نغلّب التقاءنا على اختلافنا ولا العكس، بل أن نلتقي ونؤكّد ما نلتقي عليه، في الوقت عينه الذي يحتفظ كلّ واحد بخصوصيّاته في العقيدة والشريعة.

نحن نعارض تذويب المذاهب وإلغاءها، فهي فكرة غير واقعيّة، ونعارض سدّ باب الاجتهاد والنظر فيما يختلف فيه المسلمون، ولكنّنا نوافق على ضرورة وضع نظارات متوازنة، نرى فيها عناصر توافقنا واختلافنا معاً، فلا نذيب المذاهب بإلغاء عناصر الاختلاف، ولا نذيب الإسلام الذي نجتمع عليه بإلغاء عناصر الاتفاق.

فقراءتنا لا تقوم على إلغاء المذاهب ولا على إلغاء الإسلام الكبير (المشتركات)، بل على العكس، هي تقوم على الحفاظ عليهما معاً، وهذه نقطة مهمّة جدّاً في إدارة اختلافنا.

المبدأ الرابع: الأقلية والأكثرية، احتضانٌ واندماج

نعني بهذا المبدأ أنّ هناك بين المسلمين ـ من حيث عدد أتباع

المذاهب ـ أقلّيات وأكثريّة، أقليّات مذهبيّة كالإسماعيلية والإباضية والزيدية والإمامية، وأكثريّة سنّية في العالم.

كذلك هناك في كلّ بلدٍ تقريباً أقلّيات وأكثريّة، تارة أكثريّة شيعية وأقلّية سنّية كما هي الحال في إيران وآذربايجان، وأخرى بالعكس، كما هي الحال في دول الشمال الإفريقي أو باكستان أو أندونيسيا أو ماليزيا أو.. وإن كنّا نحبّ أن لا نتحدّث بين المسلمين بلغة الأقليّة والأكثريّة؛ لأنّ الجميع واحد.

ما هو المبدأ الديني الذي يحدّد علاقات الأقليّة بالأكثرية وبالعكس في الداخل الإسلامي وما بين المسلمين؟

ما نراه المبدأ هو مزدوج: الاحتضان والاندماج:

أ ـ احتضان الأكثريّة للأقليّة وترحيبها بوجودها وفتح المحيط العام لها، ومنحها الحريّات اللازمة لبقائها، واحترام وجودها، واعتباره ثروةً وطنيّة في التنوّع والتعايش، ومنحها حقوقها القانونية في الوظائف والقضاء والمحاكم والإعلام والتعبير عن الرأي وغير ذلك.

ب ـ واندماج الأقليّة في الأكثريّة، بمعنى أن لا تكون

الأقليات انعزاليةً ترفض التواصل وتتمرّد على كلّ ما في المحيط، بل المطلوب منها هو الاندماج والتعاون والإحساس بالانتماء الوطني الكبير، ثم الإسلامي الأكبر، وليس الإحساس بأقليّة مغايرة للأكثريّة تعيش معها حساسيّات التاريخ.

والاندماج والاحتضان يعنيان أيضاً التخلّي عن الاستفزاز والتحريض والحجر والحصار وإثارة الآخر.

إننا نرى أنّ مبدأ: الاحتضان والاندماج مهمّة مزدوجة لا يمكن تحقيقها كاملةً إلا بتعاون الطرفين، فالخطوات التي تكون من طرفٍ واحد لا تنتج هنا شيئاً مفيداً إلا على نطاق محدود، لهذا فالمطالبة بالاندماج تستدعي تحرّر الأقليّات من عزلتها وعقدتها وخوفها التاريخي، وتحرّر الأكثرية من منطق الهيمنة والاحتكار والاستبداد، وبمقدار حصول الخطوات من الطرفين ينجح المشروع.

مواطنيّة الشيعة في العالم العربي

دائماً في عالمنا العربي يثار الحديث عن الانتماء الشيعي لما هو

خارج الوطن العربي، وبالتحديد لإيران الفارسيّة تارةً وللمرجعيّات الدينية غير العربيّة أخرى، فكلّ شيعيّ عربي هو متهم بأنّه مواطن إيراني وليس مواطناً عربيّاً، وبأنّ ولاءه لإيران وليس للعرب أو للأمّة العربيّة، وبأنّه ينتمي إلى مرجعيات دينية تحدّد له ولاءاته وهي تعيش خارج إطار وطنه في هذا البلد أو ذاك، ويقدَّم هذا التوصيف للشيعي العربي باعتباره خرقاً لمواطنيّته.

لست أريد هنا أن أطيل في المساجلات وتعداد المواقف العروبيّة للشيعة عبر التاريخ، لكن تهمّني الإشارة لنقطتين:

النقطة الأولى: إنّ الانتماء الديني (وكلامنا خارج الإطار السياسي) للمرجعيّة الشرعيّة التي تعيش خارج هذا الوطن أو ذاك ليس خرقاً للمواطنة، لاسيما وأنّنا نعرف أنّ المرجعيات الدينية تدعو في الغالب لالتزام قوانين البلد الذي يعيش الإنسان فيه، ولم تطالب أحداً بالتمرّد على وطنه أو تسليمه لآخرين أو التخاذل في الدفاع عنه وعن سيادته.

فكما أنّ الانتماء الديني للمسيحيين يربطهم بمرجعيّتهم

الدينية العليا في الفاتيكان ولا يلغي مواطنيّتهم، وكما أنّ الارتباط الديني للكثير من أبناء المذاهب، يربطهم تارةً بمرجعيّة الأزهر وعلمائه وأخرى بمرجعيّة العلماء في المملكة العربيّة السعودية، دون أن يلغي ذلك مواطنيّتهم لبلدانهم في ليبيا أو السودان أو اليمن أو سوريا أو الجزائر أو غيرها، فضلاً عن انتماء غير العرب لهذه المرجعيّات مثل ماليزيا وبنغلادش وباكستان والهند دون أن يصبح قرارهم عربيّاً، بل ظلّوا مواطنين مخلصين لبلدانهم.. كذلك الحال في الإماميّ الذي يرى مرجعيّته الدينية التي يأخذ منها أحكام صلاته وصومه وعلاقاته ومعاملاته، في العراق أو إيران، فلماذا كان هذا خرقاً للمواطنة دون ذاك؟!

لماذا كان اتّباع مئات الملايين من أهل السنّة في شرق آسيا وغربها لمرجعيّة مصر أو السعودية، أو لمرجعيّة بعض العلماء في قطر، غير ضارّ بمواطنيّتهم في بلدانهم، لكنّ اتباع الشيعة الإماميّة العرب لمرجعية دينية في العراق لم يُعرف عنها أيّ موقف سلبي من قضايا العرب والعروبة.. فيه مشكلة على

مستوى وطنيّتهم وإخلاصهم لبلدهم؟!

لو هدأت النفوس لربما لم نجد مشكلة أساساً في هذه المواضيع.

النقطة الثانية: لو تركنا المرجعيّة وذهبنا نحو الدول، فمن أبسط الأمور أن نسأل الأكثريّة في العالم العربي سؤالاً: لماذا يا تُرى يلجأ الشيعة العرب إلى الحضن الإيراني كما تقولون، مع أنّ غالبيّة تقليدهم لمرجعيّة العراق؟

ألا يحكي لنا ذلك عن فقدانهم للحضن الدافئ في عالمنا العربي؟

عندما يتمّ التمييز الطائفي في كثير من بلداننا بين الشيعي وغيره، فيشعر أنّه مراقبٌ محاسب، وأنّه مضيّق عليه في وظائفه وحريّاته الدينية، وأنّه مستهدف على الدوام، وأنّه غير مرغوب فيه، وأنّه مواطن من الدرجة الثانية، فمن الطبيعي أن يلجأ إلى موقع قوّة يمنحه الاطمئنان والثقة.

وهذا سيحصل أيضاً حتى في البلدان ذات الأكثريّة الشيعية عندما تمارس السلطة فيها السياسةَ نفسها، وستجد هناك

الانتماء السنّي للمملكة العربيّة السعودية قائماً أيضاً.

كيف نضع الإثم والمسؤوليّة على عاتق الضحيّة ونترك السياسات الحاكمة في دولنا العربيّة وغيرها بريئةً من هذا الوضع الذي وصلنا إليه؟! فكلّما رفعنا من السقف الطائفي والتمييز المذهبي في المجتمعات العربيّة فسوف نفرض قهراً على الشيعي العربي أن يتكئ على عمقه الاستراتيجي المتمثل في إيران.

ولا أريد هنا أن أتكلّم عن إيران وأدائها؛ إذ ليس هذا هو موضوعنا، بل أشرح وأوصّف أسباب الحالة التي نهوّلها ونضخّمها ونعظّم أمرها في قضايا المواطنة.

لو فعلنا ذلك بالمسيحيين في العالم العربي فمن الطبيعي أن يلجؤوا إلى الغرب لأخذ القوّة منه، تماماً كأيّ أقليّة أخرى، فبدل لوم هذه الأقليّات علينا لوم أنفسنا في العالم العربي، إذ ماذا فعلنا لاحتضان هذه الأقلّيات وإشعارها بالأمن والأمان وحقوق المواطنة، ونحن من يملك السلطة والقوّة والإدارة والمال في الدول العربيّة؟!

والغريب أنّ دولنا العربيّة تلقي باللائمة على هذه الأقليّات الضعيفة، وتتناسى عجزها عن استيعاب مواطنيها، في الوقت الذي تلوم فيه بلداً مثل إيران استطاع لعقود أن يحتضن حتى الكثير من أهل السنّة العرب! فلماذا نجحت إيران الشيعيّة في استقطاب سنّة العرب لفترة طويلة وليسوا بمواطنين فيها، وفشلت دولنا العربيّة السنّية في استقطاب مواطنيها الشيعة العرب، بل بعض مواطنيها السنّة أيضاً؟!

هذه هي غرائب وعجائب أمّتنا العربيّة وسياسات حكّامنا الاستراتيجيّة، حيث نضيع في حلّ مشكلة في مكان آخر غير المكان الأصل الذي نشأت منه المشكلة.

حلّ قضيّة المواطنة لا يكون إلا بثنائي الاحتضان والاندماج.

المبدأ الخامس: أصل الحريّة والأمن

لا يمكن أن نقيم اختلافنا على أسس سليمة إذا لم نكن نؤمن بمبدأ الحريّة في الإسلام، والحرية هنا لا تعني التمرّد على الشريعة وممارسة البغي الأخلاقي أبداً.. الحرية هنا هي النتيجة

الطبيعية للمبادئ الأربعة السابقة التي تحدّثنا عنها:

حريّة التعبير عن الهوية المذهبيّة.

حريّة ممارسة الطقوس والشعائر بأمن وطمأنينة.

فتح باب المشاركة في الحياة السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية.

حريّة الإعلام الخاص والعام.

حريّة النقد والنقد المضادّ.

حريّة الاعتقاد وفقاً لنظام الاجتهاد وتحت سقف الشهادة بالوحدانية والرسالة.

حريّة العمل والوظيفة والسكن والتنقّل، ورفع مختلف أشكال التمييز ضدّ الأقليّات أو ضدّ الآخر عموماً.

حريّة بناء الأماكن الدينية وإحيائها وإعمارها المادي والمعنوي، ضمن قوانين تحمي التوازن الاجتماعي والاستقرار الأمني.

هذه الحريّات يطالب بتأمينها ـ أولاً ـ رجال الدين عبر توفير الغطاء الديني، كما يطالب بها ـ ثانياً ـ رجال السياسة

والإعلام، ويظلّ عموم المجتمع معنيّاً بها ـ ثالثاً ـ أيضاً.

وهنا تأتي وظيفة العلماء والمثقّفين والإعلاميّين في نشر ثقافة الحريّة المسؤولة، وليس الحرية المتفلّتة من كلّ عقال. الحريّة الهادفة، والحريّة المنتجة والواعيّة، وليس الحريّة الآيلة بالناس إلى السقوط أو الهاوية.

المبدأ السادس: الفصل بين المذهبي والسياسي

ولا نعني بذلك العلمانيّة، بل نقصد أن يسعى علماء الدين والمثقفون وأهل الإعلام والقلم والصحافة، لفكّ الارتباط بين البُعد الديني والمذهبي وبين المصالح السياسيّة، فليس الشيعة الإماميّة أينما كانوا يحملون توصيفاً سياسياً يضعهم في خانة العمالة، ولا السنّة يحملون توصيفاً من هذا النوع، ولا أبناء سائر المذاهب من الزيدية إلى الإباضيّة.

وهنا مسؤولية الإعلام والعلماء في أن يحولوا دون اختزال المذاهب في الدول والأحزاب، مع احتفاظنا جميعاً بحقوقنا السياسيّة وآرائنا التي تدافع عن هذه الدولة أو تلك أو هذا

الخطّ السياسي أو ذاك.

نحن ندعو الشيعة والسنّة على السواء لدعم دولهم المذهبيّة التي يرون فيها عنصر قوّة للمسلمين في مقابل أعداء الأمة، لكنّنا في الوقت عينه نرفض سعي بعض الدول أو الأحزاب أو التنظيمات لاختزال المذاهب فيها، فالمذاهب الإسلاميّة أكبر من ذلك.

رسالتنا هي أن لا نظلم سنيّاً لأننا على خلاف مع هذه الدولة السنّية أو تلك، ولا نجحف بحقّ شيعي لأننا على خلاف مع هذه الدولة الشيعيّة أو تلك، ولنحرّر الدين والمذاهب من السياسيّين، فالعلمانيّة تحرير للدين والسياسة مع بعضهما، أمّا ما نقوله فهو تحرير الدين والسياسة مع سعي لجعل السياسة دينيةً وأخلاقيّة دون العكس.

إنّ بين الشيعة معارضين لدولة الشيعة، وبين السنّة معارضين لدولة السنّة، وهذه انقسامات سياسيّة وظيفتنا جميعاً اليوم إبقاءها في إطارها السياسي، ومنع السياسيّين من استغلال العواطف المذهبية لمصالحهم الخاصّة.

ما هي الخطوات المطلوبة إذاً؟

خطوات عمليّة ضرورية جدّاً

تحدّثنا فيما سبق عن التعريف بالمذهب الشيعي الإمامي الاثني عشري، المعروف فقهيّاً بالمذهب الجعفري، ثم تحدّثنا عن القضايا العالقة بين السنّة والإماميّة، كما تحدّثنا عن بعضٍ من قواعد إدارة اختلافنا، ونريد هنا أن نتكلّم أخيراً ـ وباختصار كالعادة ـ عن الخطوات العمليّة التي علينا القيام بها، ونراها فيما يلي:

١. إعادة نظر المسلمين في مذاهبهم برؤية نقديّة جديدة (تنقية التراث المذهبي)

وذلك بلا عناد ولا إصرار، فما يرونه غير ثابت فعليهم أن يتركوه جانباً ويتخلّصوا منه، وأن تكون لدينا الجرأة ـ ولله وحده ـ في فعل ذلك، وهذا يعني طرح فكرة عصمة المذهب جانباً، فليست هناك مذاهب معصومة، فقد يخطئ السنّة وقد يخطأ الشيعة، حتى لو كان النبيُّ لا يخطأ عند المسلمين، وأهل

البيت لا يخطؤون عند الإماميّة، فليس السنّة هم النبيّ أو الصحابة، ولا الشيعة هم أهل البيت النبوي. فالاعتراف بأخطائنا فضيلة.

كما أنّه من الضروري تنقية التراث الحديثي المذهبي عند المذاهب كافّة، وممارسة نقد علمي لهذا التراث، ولا نقصد بذلك تزوير الكتب أو التلاعب بكتب السابقين، بقدر ما يعني أنّ النصوص الحديثية والتاريخية والفقهيّة التي نريد اعتبارها مكوِّناً للثقافة الشعبيّة العامّة يجب أن يتمّ الاشتغال عليها وتنقيتها وعرض الثابت والسليم المتن منها، أمّا النصوص التي تشوّه صورة النبيّ أو تمثل أفكاراً مغالية أو.. فعلى العلماء التنبيه عليها، واعتبارها لا تمثل المذهب، بل تمثل رأي من يؤمن بها من هذا المذهب أو ذاك.

٢. إعادة نظر المسلمين في قراءتهم للآخر المذهبي

وإعادة فهم الآخر فهماً موضوعيّاً، لا سجاليّاً ولا جدليّاً ولا طائفيّاً، معتمدين في ذلك على الأسس المتقدّم ذكرها

للاختلاف وإدارته.

إنّ الدراسة الموضوعيّة للآخر بعيداً عن التوتّر ومنطق تسجيل النقاط، وبعيداً عن الرغبة في الانتقام أو تكسير الآخر، واقتراباً من منطق التعاون العلمي بين المذاهب للوصول إلى معرفة أكثر نزاهة ونضجاً.. هذا كلّه ضرورة لازمة للخروج من المأزق الذي نحن فيه.

٣. السعي لإعادة تظهير عناصر الخير والنور في المذاهب الأخرى

كي تتلاشى الصور السوداوية القاتمة التي نرى من خلالها بعضنا بعضاً، فبدل أن نعيش أعمارنا ونحن نرى عناصر الضعف في المذاهب الأخرى ونتداولها ونعتاش عليها، من الضروري أن ننظر بعينين سالمتين لها، فنرى نقاط القوّة في الآخر ونعترف بها، ونرى نقاط الضعف فيه وننتقده عليها بهدف إصلاح فكره والتعاون معه في ذلك، وفي المقابل يمارس الآخر معنا الدور عينه، فينتقد ما يراه الخطأ في أفكارنا بكلّ

موضوعية ونزاهة وأخلاقيّة واحترام، ويعترف بما يراه صواباً أو عنصر قوّة.

إذا تهيأت المدارس الدينية والإعلام الديني والثقافة الشعبيّة لشيء من هذا النوع، فنحن أمام مرحلة جديدة بكلّ تأكيد.

٤. مدّ جسور التواصل بين المدارس العلميّة للمذاهب

وذلك عبر زيارات دوريّة متبادلة بين العلماء وطلاب العلوم الدينية في إيران والعراق والبحرين ولبنان و.. من جهة، ومصر والسعودية وماليزيا وسلطنة عمان واليمن والجزائر والمغرب و.. من جهة أخرى، بهدف المزيد من التعارف والتواصل والتلاقي وكسر حواجز الثقة وتمزيق الصور المغلوطة.

والمهم في جسور التواصل هذه أن لا تكون بروتوكوليّةً تعيش على المجاملات ولغة الصالونات الشكليّة، بل تدخل إلى العمق في تعرّف بعضنا على بعضنا الآخر، وتداول همومنا ومؤاخذاتنا على بعضنا، ورفع هواجسنا لبعضنا؛ كي نسعى لوضع حلول.

ومن الضروري هنا التخلّي عن سياسة التعتيم؛ لأنّ هذه اللغة تقلب التواصل المعرفي بين المذاهب إلى نوع من التكاذب والتحايل اللذين ما يلبثان أن ينسفا كلّ جهود التواصل الحقيقيّة.

٥. فتح كراسي المذاهب في الجامعات والحوزات الدينية

وذلك عند المذاهب كافّة، وتوقيع اتفاقيّات علميّة لإرسال البعثات الطلابية إلى الجامعات الدينية المختلفة للمذاهب، فتأتي البعثات السنيّة والزيدية والإباضية لدراسة المذهب الإمامي في مدينتي: قم أو النجف، وترسل البعثات الشيعية الإماميّة لدراسة مذاهب أهل السنّة في الأزهر أو بلاد المغرب العربي أو لدراسة المذهب الإباضي في سلطنة عمان وهكذا.

٦. الإعلان فوراً عن وقف الحملات الإعلاميّة المتبادلة

لاسيما الفضائيّات، وإغلاق البرامج أو الإذاعات التحريضيّة، وتوقيف الخطباء الفتنويّين، وحظر طباعة الكتب والصحف والمنشورات الفتنويّة البغيضة، وذلك تحت عنوان تجريمها

لنشرها الكراهية والفُرقة بين المسلمين بما يسفك دماءهم ويهتك أعراضهم ويستحلّ أموالهم، وقيام الدول والمرجعيّات الدينية عند المذاهب بالضغط لإيقاف هذه المهزلة المتواصلة.

والمطلوب هنا إقامة حواراتنا المذهبية على أسس علميّة، وليس على أسس الجدل والمماحكة والصياح والصراخ وتسجيل النقاط، فعند كلّ مذهب هفوات ونقاط ضعف، والاشتغال عليها فقط، عبر نهج تسجيل النقاط، لن يوصل إلى نتيجة، ولن نخرج معه إلا بصور سوداوية.

والإعلام له دور كبير في عملية التقريب، ويحتاج لخطط استراتيجية هادفة عبر برامج توعويّة، لاسيما للأطفال والناشئة تربّي الجيل الصاعد على مفاهيم التواصل والتلاقي والتسامح وثقافة المشترك.

والأدب والفنّ لهما دور أيضاً عبر القصّة والرواية والشعر والقصيدة والأنشودة والإنتاج السينمائي والتلفزيوني والمسرحي، فلا ينبغي أن نستهين بهذه المسؤوليّة الملقاة على عاتق الأدب والفنّ معاً.

٧- الاستفادة من تجارب دولٍ عرفت بالتسامح المذهبي

أو بالتسامح العرقي لفترةٍ طويلة أو إلى اليوم، مثل سلطنة عمان، والسودان، ولبنان و.. إن مثل هذه التجارب ودراستها بروح علميّة، ورصد أسباب نجاحها الدائم أو المؤقّت، يمكن أن يساعد في الوقوف على معطيات مهمّة جداً في هذا المجال.

ولا يقف الأمر عند الدول الإسلاميّة، بل يمكن الاستفادة من تجارب دول أو مجتمعات غير إسلاميّة خاضت تجربة الفرقة الدينية والمذهبية والعرقيّة، ثم خرجت منها قويّةً منتصرة كأيرلندا الشمالية.

وكذلك أن تتمّ الاستفادة وأخذ العبر من التجارب السابقة في مجال التقريب بين المسلمين، مثل تجربة دار التقريب في القاهرة، ومجمع التقريب في طهران، وأسبوع الوحدة الإسلاميّة، ويوم القدس العالمي، وتجمع العلماء المسلمين في أكثر من بلد و..

٨- تحرّر رجال الدين بفصل السياسي عن المذهبي

ونقصد بذلك تحرّر رجال الدين قدر الإمكان من نفوذ

السياسيّين؛ حمايةً للدين والسياسة معاً، وهذا ما يحتاج إلى عمل غير يسير في إعادة تنظيم العلاقة بين السلطة السياسيّة والدينية في العالم العربي والإسلامي، والنضال لتحقيق المزيد من استقلال رجال الدين والمؤسّسات الدينية عن السلطة السياسية في قراراتها ومواقفها، فإنّ استقلال السلطة الدينية بهذا المعنى هو ضرورة عظمى تماماً كما هو استقلال السلطة القضائية في أيّ مجتمع معاصر اليوم.

٩. ربط السياسي بالديني في القواسم المشتركة

وأعني بذلك أن تتكاتف الجهود السياسيّة والدينية في القضايا الكبرى والمصالح العامّة للمجتمع والأمّة، كقضيّة فلسطين المحتلّة التي يجب إبقاؤها القضيّة المركزية للعالم العربي والإسلامي، ومن ثمّ فأيّ قوّة تملكها دولةٌ مسلمة ـ شيعيةً كانت أم سنيّة ـ يجب اعتبارها قوّةً للمسلمين جميعاً، وضرورة انتباه الجميع للمؤامرات التي تحاك ضدّ الأمّة الإسلاميّة كلّها، وعلى مختلف الصعد بما فيها أشكال الحرب

الناعمة اليوم.

١٠. إعادة رسم المؤسّسة الدينية برامجها وأولويّاتها

بمعنى انتقال هذه المؤسّسة من المواجهة الطائفية إلى المواجهة الفكرية مع التيارات اللاأخلاقيّة أو اللادينية بدرجاتها، حمايةً لشبابنا المسلم. وكذلك إلى المواجهة الفكرية مع مختلف مظاهر التخلّف والتراجع في الحضارة الإسلاميّة، والاشتغال سويّاً على مرجعيّة القرآن الكريم؛ كونه يشكّل القاسم المشترك الأوّل بين المسلمين.

فالأولويات اليوم لقضايا التعايش والمواطنة والمشاركة والتعدّدية السياسية والحزبيّة، ورفع الاستبداد والظلم، وتداول السلطة، ومواجهة الفقر والجوع، والمطالبة بالحقوق والحريات المشروعة، وتفعيل نشاط مؤسّسات المجتمع المدني والمؤسّسات الخدمية والعمل التطوّعي والخيري.

وكذلك الاهتمام بقضايا الطفولة، والمرأة، والشباب، والعنف، والجنس، والحوار، والاعتراف، وتداول المال، ومحو

الأميّة، ومواجهة الظلم الطبقي.

والدعوة لمفاهيم العلم، والتقدّم، واحترام الآخر، ورعاية الوقت والمحافظة عليه، والعمل، والنظافة، والتنظيم، والتزام القانون، والآداب الاجتماعية، والتحصين الأخلاقي للمجتمع، والفنّ الراقي الهادف، والمحبّة، والأمل والرجاء وغير ذلك.

فبدل أن نبقى ـ وتبقى بعض المؤسّسات الدينيّة عند المذاهب كافّة ـ أسرى التاريخ والجدل الذي لا ينتهي، علينا النهوض بأمّتنا وإعادة رسم الأولويّات كي تكون النخب المثقّفة والمؤسّسة الدينية عنصراً منتجاً في المجتمع، بدل أن تُصبح هي بنفسها مادّة أزمةٍ واشتعال.

ومن هنا تظهر أيضاً الحاجة الماسّة لإصلاح المؤسّسات والحوزات والمعاهد والجامعات الدينيّة عند المذاهب كافّة، على مستوى برامج التربية والتعليم المنفتحة، وضرورة تأهيل الخطباء والمبلّغين والدعاة وأئمّة الجمعة والجماعات، بما هي مستلزمات العصر وقضايا الأمّة وأولويّاتها، لتقديم خطاب ديني ينهض بالأمّة في قضاياها الكبرى والمصيريّة.

١١- توحيد جهود المعتدلين في المذاهب لمواجهة المتطرّفين فيها

وأعني بذلك سعي المؤسّسات الدينية والشخصيات والتيارات الدينية المعتدلة في المذاهب كافة للتوحّد لمواجهة التطرّف داخل المذاهب، بوضع خطط عمليّة تسحب الذرائع التي توجِد التيارات المتطرّفة في المجتمعات الإسلامية، ومحاولة تجفيف منابع الكراهية المذهبية عبر التنظير الديني والفكري للتسامح والمحبّة والألفة والتعاون والتقارب بين المسلمين، وجمع كلّ النصوص المتسامحة الموروثة عند المسلمين بمذاهبهم لتقديمها للرأي العام المسلم.

١٢. قيام مبادرات دينية جادّة لمشاريع فكريّة ودينية مشتركة

وذلك مثل إقامة مؤسّسات هدفها تدوين موسوعات حديثية مشتركة بين المسلمين، وتفعيل موادّ الفقه والكلام المقارن بين المذاهب في الجامعات والحوزات الدينية، وسعي وزارات التربية والتعليم لإقحام نصوص تخلق وعياً متسامحاً وصوراً جميلة عن الآخر، وذلك في كتب التربية والتعليم

(التاريخ، الفلسفة، الأديان، الجغرافيا..)، في المدارس والجامعات والمعاهد المختلفة.

ومن هذا القبيل توحيد الجهود المشتركة لمواجهة ظواهر التخلّف في الأمّة، وكذلك مؤامرات الأعداء، وكذلك قضايا الأخلاق والعفّة وغيرها، بتشكيل مؤسّسات مشتركة أو قنوات إعلاميّة مشتركة لمواجهة الواقع السلبي الذي تمرّ به الأمّة اليوم على الصعد الاجتماعيّة والأخلاقيّة والتربويّة و..

نحن نقترح تأسيس مراكز دراسات مشتركة بين المذاهب تتعاون لحلّ المشكلات المشتركة بين الأوطان العربية والإسلاميّة، فكما تتواصل الدول فيما بينها بالتوقيع على اتفاقيات تعاون أمني لمواجهة الإرهاب، فإنّ المذاهب الدينية يمكنها أن تتعاون فيما بينها للتنسيق لمواجهة الانهيارات الأخلاقيّة في الأمّة و..

١٣. التخلّي عن النمط البروتوكولي في مشاريع التقريب بين المذاهب

وهذا يعني تسليم المؤمنين الحقيقيين بهذه المشاريع زمامها،

والسعي لأخذ الغطاء السياسي لها دون أن تكون مجرّد أدوات بيد السياسيين.

لقد زادت الأمور عن حدّها في النمط الشكلي للتقريب، وهذا موضوع طويل جداً، فمن الضروري أن يقع اختيارنا على التقريبيّين الحقيقيّين، كي يأخذوا هذه المؤسّسات التقريبيّة بأيديهم نحو إنتاج تقريب حقيقي في الأمّة.

ولا يمكن أن تكون هناك مشاريع تقريب يديرها أبناء مذهبٍ واحد، فهذه مشاريع كتبت على نفسها أن تموت في أقرب وقت ممكن، بل مشاريع التقريب يجب أن يشارك ويدير ويعمل فيها أبناء المذاهب كافّة، كي يتمكّنوا من إنتاج تقريب حقيقي إن شاء الله.

١٤. إصدار المرجعيّات والمجامع الفقهيّة فتاوى جريئة لإطلاق مرحلة جديدة

إنّ إصدار المرجعيّات الدينية والمجامع الفقهية فتاوى واضحة وصريحة وجريئة، تمهّد لبداية مرحلة جديدة من

علاقات المذاهب ببعضها هو ضرورة قاهرة، فالفتوى ما تزال لها تأثيرات على قواعد شعبيّة كبيرة، وإن تراجع نفوذها في أوساط الكثير من النخب في العالم الإسلامي.

١٥. الاهتمام باللغات الإسلاميّة غير العربية في العالم العربي وبالعكس

وذلك مثل اللغة الفارسية والأوردية والكرديّة والآذريّة والتركية وغيرها، بحيث ينشط في أوساطنا التعرّف على المشاهد الثقافية لبعضنا بشكل مباشر بما يقرّب بين القوميات المختلفة، وهذه وظيفة الجامعات والمعاهد الدينية ومراكز تعليم اللغة.

إلى غير ذلك من الأفكار والمقترحات والتوصيات الكثيرة التي لا يسمح لنا المجال بتعدادها، حيث نطلب في هذا الكتاب / الرسالة، الاختصار والإشارة، وقد سبق لي أن كتبت وتكلّمت كثيراً في موضوع التقريب في مجمل أعمالي المتواضعة.

كلمة أخيرة

ما قيمة رسالة من هذا النوع؟!

وفي نهاية هذا المشوار معك أخي القارئ الكريم، من الطبيعي أن تأتي إلى ذهننا جميعاً الأسئلة التالية:

ما قيمة رسالة من هذا النوع؟

وما الذي سنجنيه من كتابة مثل هذه الكلمات؟

هل سيستجيب أحد؟

هل سيكون لها وقعٌ أو ستكون بنفسها مادّةً سجاليّة لتغذية الوعي الطائفي؟

أسئلة مشروعة بحقّ، ولا أخفيك ـ قارئي العزيز ـ أنّني فكّرت بذلك، وعشت همّ هذا الموضوع، ولكن في نهاية رسالتنا هذه يجب أن نوضح بعض الأمور:

رسالتنا بين صوت الضمير ومسؤوليّة الواقع

قبل كلّ شيء نحن أمام مسؤوليّات يفرضها علينا الدين والقيم والضمير، أن لا نسكت عمّا يحصل، وأن نشارك في

تغيير الوضع القائم، وأن نقول الحقّ ولو على أنفسنا أو الوالدين أو الأقربين كما علّمنا القرآن الكريم نفسه.

فهذه الرسالة لها قيمةٌ ذاتية من وجهة نظري المتواضعة، وأعني بالقيمة الذاتية هي إبراء ذمّتنا أمام الله والتاريخ والإنسان، أنّنا فعلنا ما يمكننا فعله، وذلك أضعف الإيمان، فلا نترك الإيمانَ كلَّه عندما لا نقدر على أتمّه، بل نأتي ولو بأضعفه كي نستشعر راحة الضمير، حيث لا يكلّف الله نفساً إلا وسعها.

وإذا خرجنا من الحالة الذاتيّة «الضميريّة» هذه، فسوف نرى أنّنا ـ موضوعيّاً ـ أمام خيارين: إمّا الاستسلام التامّ للواقع القائم، وإمّا الإقدام على أبسط ما يمكن أن نُقدم عليه. وعندما يجد كلّ واحدٍ منّا نفسه أمام هذين الخيارين فمن الطبيعي أن يذهب خلف خيار العمل والإقدام والمساهمة؛ لأنّ الاستسلام لن ينتج سوى القضاء على ما تبقى من وعي وسلام في هذه الأمّة.

كل شيء ممكن، فلنمارس أدوارنا في نطاق التأثير

قد لا يقع ما نصبو إليه في هذه الرسالة، لكن بإمكان كلّ واحدٍ منّا أن يقوم بدوره في نطاق تأثيره، فلنمارس أدوارنا في نطاق التأثير، وإذا لم نتقدّم على هذا الصعيد، فيكفينا فخراً أن نكون قد ساعدنا على وقف التدهور في حال الأمّة ولو بنسبة معيّنة، فأستاذ المدرسة أو الجامعة، وعالم الدين، ورجل الإعلام، والكاتب، والأب والأم و.. لهم جميعاً قدرة التأثير ولو بدرجةٍ بسيطة، ومطلوبٌ منّا جميعاً أن نراكم الجهود لنصل إلى نتيجة مرضية أو لنوقف تدهور الأوضاع على الأقلّ.

نقاط الماء الصغيرة عندما تتراكم سوف تُحدث سيلاً، ومنطق العمل والتغيير يقول: شارك ولو في نقطة واحدة، إذ من دونها لا يكون السيل، فلو فكّر كلّ واحدٍ منّا بحقارة نقطة الماء التي سوف يقدّمها فلن يقدّم أحدٌ شيئاً، ومن ثمّ لن يكون هناك سيلٌ يُحدث التغيير ويصلح الأمور.

القرآن الكريم ومنطق الأمل بالمستقبل

هذا هو منطق القرآن الكريم أيضاً، وهو منطق الأمل

بالمستقبل؛ لأنّ الأمل يترك أثراً، فيما اليأس يجعلنا بلا طاقة ولا حضور، قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً﴾ (الانشراح: ١ ـ ٦).

وقال سبحانه: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللهَّ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لاَ طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاَقُو اللهِّ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللهِّ وَاللهُّ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ (البقرة: ٢٤٩).

وقال تبارك اسمه وتعالى جدّه: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُوا حَسْبُنَا اللهُّ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللهِّ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ وَاتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللهِّ وَاللهُّ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ إِنَّمَا ذلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلاَ تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران: ١٧٣ ـ ١٧٥).

هذه الرسالة ـ كما أشرنا في المقدّمة ـ لا تمثل الشيعة بأجمعهم، ولا السنّة ولا غيرهم، إنّما هي ـ حتى لو كتبها شخص واحد ـ تعبير عن قناعةِ شريحةٍ واسعة من الشيعة والسنّة وغيرهم، من علمائهم ومثقّفيهم ومتعلّميهم ومفكّريهم وباحثيهم وناشطيهم وإعلاميّيهم وكتّابهم وسائر الشرائح الاجتماعيّة الأخرى. هي تعبيرٌ عمّا يؤمن به فريقٌ كبير في الأمّة، قُدّر له في هذه الأيام أن يُعزل، وأرادت المسؤوليّة الشرعية والأخلاقية والإنسانية له أن يكون حاضراً.

نحن هنا لا نتكلّم باسم طائفة أو دولة أو حزب أو تيار سياسي، ولا ندّعي أنّ ما كتبناه يمثّل رأي مراجع الشيعة أو كلّ فئاتهم، ولا رأي المجاميع الفقهيّة لأهل السنّة، بل هو يمثل رأي شريحة كبيرة من أهل العلم والعمل والوجاهة والموقع الاجتماعي في هذه الأمّة وفي هذه الطائفة، وأنّهم يفصحون عن قناعتهم وإيمانهم بما ينبغي أن يُفعل، ويمدّون أيديهم للمذاهب الأخرى ـ لاسيما كثير من المثقّفين وأهل الرأي، من الذين يشتركون معنا في هذه القناعات أو أغلبها على الأقلّ ـ كي

تقوم بما ينبغي القيام به، كما يمدّون أيديهم أيضاً لأبناء مذهبهم، كي يفعلوا ما يفترض فعله في هذه اللحظة التاريخية الصعبة، وإلا فلسنا نصادر رأي مذهب ولا فئة من الناس، وإنّما نعبّر عن أنفسنا، ونزعم أنّنا شريحة كبيرة في المسلمين، وفي المذهب الإمامي أيضاً.

رسالتنا إنقاذ الدين بوقف المبرّرات المذهبيّة في صراعاتنا

وليست هذه الرسالة بالتي تحلّ كلّ الأمور، ولم ولن نزعم ذلك، بل هي ورقة للتداول، كي نبدأ بحلّ الأمور بطريقة أفضل، ونفكّر في وضع صيغ تفصيليّة للقضايا المتنازع عليها، وبذلك نكون قد ساهمنا في وضع مدماك بسيط في صرح الوئام والتوافق الإسلامي.

ولا تدّعي هذه الرسالة أنّها ستحلّ المشاكل السياسيّة العالقة في بلاد المسلمين، فهذا شأن السياسيّين ووظيفتهم، إنما تُعنى هذه الرسالة بالإضاءة على الجانب الديني والقيمي والفكري

من موضوع العلاقة بين المذاهب، وتقدّم رؤيتها فيه، مع علمها بأنّ هذا الجانب ليس هو الجانب الوحيد للمشكلة، لكنّه جانبٌ مهم، فنحن لا ندّعي أنّ مشاكل المسلمين اليوم هي مشاكل دينية ومذهبيّة، أو أنّ هواجس الشيعة والسنّة التي تكلّمنا عنها سابقاً هي السبب الوحيد لأزمات المسلمين، بل ندّعي ـ وأرجو التنبّه ـ أنّ القوى السياسيّة في بلاد المسلمين تستعين بالملفّات المذهبيّة لتجعلها والمذاهب وقوداً لمشاريعها، ووظيفتنا السعي لتجفيف هذا الوقود ووقفه، حتى لا يستعمله من يريد سوءاً بالمسلمين، علم بذلك أم لم يعلم.

وقيمة هذا الموضوع هي قيمة دينيّة عالية؛ لأنّ أيّ صراع يقوم على وقودٍ ديني أو مذهبي، يمكنه اليوم أن يرتدّ سلباً على مكانة الدين وقيمته وسمعته ومصداقيّته في العالم، وسيسمح ذلك للتيارات الإلحادية واللادينيّة و.. أن تتقدّم خطوةً نحو الأمام، وتأخذ المزيد من شباب المسلمين وفتياتهم نحو اللادينيّة أو نحو العبثيّة والعدميّة، فإلغاء البُعد الديني والمذهبي من صراعاتنا القائمة اليوم هو ضرورة عليا لمصلحة الدين في عالمنا

المعاصر، هذه أيضاً رسالتنا وغايتنا التي نطمح إليها.

وختاماً ترحيب بالنقد البنّاء والرأي الآخر

إنّنا نرحّب بكلّ الملاحظات النقديّة العلميّة الهادئة على هذه الرسالة من الداخل أو الخارج، ونأمل أن تجد لها أصداء حقيقيّة في أوساطنا، وأن تشكّل ورقةً بسيطة يمكن البناء عليها، وأن تترك ولو أثراً إيجابيّاً صغيراً في واقعنا المرير.

نحن نتمنّى أن تُسمع لهذه الرسالة المتواضعة أصداء في المذاهب المختلفة عند المسلمين، فيُقْدِمُ المستنيرون في المذاهب المختلفة على عرض رؤيتهم وهواجسهم ونقدهم الذاتي الجريء، وملاحظاتهم البنّاءة على أنفسهم وعلى الآخرين، علّنا في ظلّ هذا التعاون المعرفي نصل إلى رؤية أكثر عمقاً وبصيرةً ونضجاً إن شاء الله تعالى.

هذا هو أملنا، وهذه هي قناعاتنا، وهذا هو منطق تفكيرنا، وهذه هي رؤيتنا للمستقبل الأفضل، وهذا هو إيماننا الديني الذي ندين الله به، والله على ما نقول شهيد، وهو الموفّق والمعين.

نسأل الله تعالى أن يجعل عملنا المتواضع هذا مقبولاً عنده ومرضيّاً، وأن يوفّقنا فيه لإخلاص النيّة وسلامة القلب وطهارة الروح، وأن يضعه في ميزان حسناتنا يوم القيامة، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلاَنَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ٢٨٥ ـ ٢٨٦).

المحتويات

المقدّمة.. ٧

الشيعة والمعتقد الديني

تعريفٌ موجز بالمذهب الإمامي

تمهيد ١٧

معالم الاعتقاد في المذهب الإمامي ١٩

المحور الأوّل: الألوهيّة................................ ١٩

أولاً: التوحيد ٢١

١ـ التوحيد الذاتي.. ٢١

٢ـ التوحيد الصفاتي ٢٢

٣ـ التوحيد الخالقي.. ٢٣

٤ـ التوحيد الربوبي ٢٤

٥ـ التوحيد العبادي وتحريم الشيعة السجود لغير الله.... ٢٥

وماذا عن تسمية الشيعة الإماميّة أولادهم بعبد الحسين و..؟ ٢٦

ثانياً: الأسماء والصفات الإلهيّة ٢٨

١ـ الصفات الثبوتيّة الإيجابيّة ٢٨
أ ـ صفات الذات ٢٨
الصفة الأولى: العلم ٢٨
العلم الإلهي ومسألة البَدَاء ٢٩
الصفة الثانية: القدرة ٣١
الصفة الثالثة: الحياة ٣٢
ب ـ صفات الفعل ٣٣
٢ـ الصفات السلبيّة ٣٤
ثالثاً: العدل الإلهي ٣٥
القضاء والقدر ٣٧
المحور الثاني: النبوّة والرسالة ٣٨
عصمة الأنبياء والرسل ٤٠
الاعتقاد بالرسالة المحمديّة ٤١
عالميّة الرسالة المحمّدية وخلودها ٤٢
مرجعيّة الكتاب والسنّة، ومسألة تحريف القرآن ٤٣
المحور الثالث: الإمامة والخلافة ٤٤
كيف يفهم الشيعة الإمامة وكيف يفهمها أهل السنّة؟ ٤٥

ضرورة الإمامة، والغاية منها في الاعتقاد الإمامي............ ٤٦
الإمامة ومسألة النصّ والتعيين الإلهي.................... ٤٧
عصمة الأئمّة.. ٥٠
من هم الأئمّة الأثنا عشر؟ ٥١
الإمام المهدي أو عقيدة المهدويّة والرجعة ٥٣
علم الإمام بالغيب والولاية التكوينية موضوعٌ خلافي بين الإماميّة... ٥٤
المحور الرابع: المعاد والقيامة ٥٦
معالم الشريعة عند الشيعة الإماميّة ٦١
مصادر الاجتهاد عند الإماميّة ٦٢

إذن، لماذا الاختلاف؟

الخلاف اليوم بين الإماميّة وبعض المسلمين، لا جميعهم ٦٩

الشيعة والسنّة و..

هواجس متبادلة وقضايا عالقة

مدخل.. ٧٣
١ـ التكفير ومنطق الاتهام بالشرك.......................... ٧٤

تعظيم شأن التكفير ٧٥
دعوة للإماميّة لإصلاح بعض الممارسات.................. ٧٦
تصوّرنا لمسألة التوسّل بالأنبياء والأولياء ٧٧
دعوة للسنّة لوعي الآخر وفهمه ٧٨
الولاية التكوينية ومسألة الشرك، تصحيح المفاهيم ٧٩
دعوة لفهم السجود على التربة الحسينيّة وزيارة الأضرحة ... ٨٠
أزمة التكفير والمحاسبة على لازم الكلام ٨١
ضرورة حصر قضيّة التكفير بكبار علماء الأمّة ٨٢
٢ـ الموقف من الصحابة وأمهات المؤمنين........................ ٨٣
رفض مصادرة حقّ الاجتهاد في فهم التاريخ ٨٣
بين تخطئة الصحابة والكفر..................................... ٨٥
التراث الإمامي ومسألة الصحابة.............................. ٨٧
لعن المقدّسات.. ٨٩
أمّهات المؤمنين بين النزاهة والتبجيل ٩٣
دعوة المرجعيّات الشيعيّة لمواقف تاريخيّة جريئة ٩٥
دعوة للمرجعيّات السنيّة لأداء جادّ وجريء في التعامل مع أهل البيت النبوي ٩٦

منطق القرآن الكريم في العدل والإنصاف................. ٩٩
٣ـ تحريف القرآن الكريم وإنكار السنّة النبويّة ١٠١
هل عدم قول الإماميّة بعدالة الصحابة يُنهي السنّة النبويّة حقّاً؟! .. ١٠٥
نحو موسوعات حديثيّة إسلاميّة عامّة................... ١٠٨
٤ـ التقيّة وأزمة الثقة.. ١٠٩
لماذا حصلت ممارسة التقيّة؟ تحليل الأسباب............. ١١١
هل ما تزال التقيّة حجاباً لفهم الشيعة؟ ١١٣
وفي التقيّة دعوتان للسنّة والشيعة ١١٥
٥ـ الشعائر والطقوس والمناسبات الدينيّة...................... ١١٨
الشعائر الشيعية ومسألة الشرك............................ ١٢٠
هل الشعائر الحسينية مؤامرة على شعائر الحجّ والحرمين؟! ١٢٢
دخول بعض السنّة وبعض الشيعة في بازار خطير ١٢٤
حسناً، ما العمل؟... ١٢٦
ماذا عن بعض الشعائر الخاصّة كالتطبير وأمثاله........... ١٢٨
أزمة بعض الشيعة والسنّة في اختزال التشيّع............... ١٣٠
٦ـ الزواج المؤقت أو نكاح المتعة ١٣١
اقتراح لتأسيس مجمع فقهي إسلامي مقارن ١٣٢

فما قصة الزواج المنقطع؟ وما هي صورته الشرعيّة؟ ١٣٥
٧ـ المدّ الشيعي أو اختراق الشيعة للأمن العقائدي السنّي..... ١٣٨
ضرورة تفهّم القلق السنّي من المدّ الشيعي ١٣٩
ما هي صيغة الحلّ؟............................... ١٤١
حقّ كلّ مسلم في نشر فكره وحقّ الآخرين في الحوار النقدي معه . ١٤١
ظاهرة التمييز بين المذاهب الإسلاميّة في الدعوة لنفسها! . ١٤٢
أين نحن من نشر الفكر الإلحادي واللاديني في الأمّة؟!... ١٤٤
الدعوة المذهبية بين عرض الأفكار ومنطق المماحكات ١٤٥
من المسؤول عن انتشار التشيّع في العالم؟!................ ١٤٧

إدارة اختلافنا

المبادئ والسبل والآليات

تمهيد ١٥٣
المبدأ الأوّل: شرعيّة الاجتهاد والاعتراف بالآخر ١٥٤
ضرورة فتح باب الاجتهاد في علوم الفقه والكلام والتاريخ معاً ١٥٦
المبدأ الثاني: التماس العذر للمسلم ١٥٨
المبدأ الثالث: القواسم والفوارق، لا لإلغاء المذاهب ولا لإلغاء الإسلام ١٥٩

المبدأ الرابع: الأقلية والأكثرية، احتضانٌ واندماج............ ١٦١
مواطنيّة الشيعة في العالم العربي........................... ١٦٣
المبدأ الخامس: أصل الحريّة والأمن ١٦٨
المبدأ السادس: الفصل بين المذهبي والسياسي ١٧٠

ما هي الخطوات المطلوبة إذاً؟

خطوات عمليّة ضرورية جدّاً.................................. ١٧٥
١ـ إعادة نظر المسلمين في مذاهبهم برؤية نقديّة جديدة (تنقية التراث المذهبي) ١٧٥
٢ـ إعادة نظر المسلمين في قراءتهم للآخر المذهبي ١٧٦
٣ـ السعي لإعادة تظهير عناصر الخير والنور في المذاهب الأخرى . ١٧٧
٤ـ مدّ جسور التواصل بين المدارس العلميّة للمذاهب ... ١٧٨
٥ـ فتح كراسي المذاهب في الجامعات والحوزات الدينية... ١٧٩
٦ـ الإعلان فوراً عن وقف الحملات الإعلاميّة المتبادلة ... ١٧٩
٧- الاستفادة من تجارب دولٍ عرفت بالتسامح المذهبي ... ١٨١
٨- تحرّر رجال الدين بفصل السياسي عن المذهبي.......... ١٨١
٩ـ ربط السياسي بالديني في القواسم المشتركة ١٨٢

١٠ـ إعادة رسم المؤسّسة الدينية برامجها وأولويّاتها......... ١٨٣
١١- توحيد جهود المعتدلين في المذاهب لمواجهة المتطرّفين فيها ١٨٥
١٢ـ قيام مبادرات دينية جادّة لمشاريع فكريّة ودينية مشتركة .. ١٨٥
١٣ـ التخلّي عن النمط البروتوكولي في مشاريع التقريب... ١٨٦
١٤ـ إصدار المرجعيّات والمجامع الفقهيّة فتاوى جريئة لإطلاق مرحلة جديدة.. ١٨٧
١٥ـ الاهتمام باللغات الإسلاميّة غير العربية وبالعكس ... ١٨٨

كلمة أخيرة

ما قيمة رسالة من هذا النوع؟!

رسالتنا بين صوت الضمير ومسؤوليّة الواقع............. ١٩١
كل شيء ممكن، فلنمارس أدوارنا في نطاق التأثير............ ١٩٣
القرآن الكريم ومنطق الأمل بالمستقبل ١٩٣
رسالتنا إنقاذ الدين بوقف المبرّرات المذهبيّة في صراعاتنا ١٩٦
وختاماً ترحيب بالنقد البنّاء والرأي الآخر ١٩٨

المحتويات ٢٠١

صدر للمؤلف

تأليف

١. التعددية الدينية، نظرة في المذهب البلورالي
٢. نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي، التكون والصيرورة
٣. بحوث في الفقه الزراعي (تقرير بحث المرجع الديني السيد محمود الهاشمي الشاهرودي)
٤. مسألة المنهج في الفكر الديني، وقفات وملاحظات
٥. علم الكلام المعاصر، قراءة تاريخية منهجية
٦. بحوث في فقه الحج
٧. حجية السنة في الفكر الإسلامي، قراءة وتقويم
٨. فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٩. دراسات في الفقه الإسلامي المعاصر (خمسة أجزاء)
١٠. دروس تمهيدية في تاريخ علم الرجال عند الإمامية
١١. إضاءات في الفكر والدين والاجتماع (أربعة أجزاء)
١٢. حوارات ولقاءات في الفكر الديني المعاصر
١٣. المدخل إلى موسوعة الحديث النبوي عند الإمامية، دراسة في الحديث الإمامي
١٤. رسالة سلام مذهبي

ترجمة

١. إبن إدريس الحلي رائد مدرسة النقد في الفقه الإسلامي
٢. الأسس النظرية للتجربة الدينية، قراءة نقدية مقارنة لآراء ابن عربي ورودلف أتو
٣. بين الطريق المستقيم والطرق المستقيمة، وجهات فلسفية في التعددية الدينية.
٤. مقاربات في التجديد الفقهي

٥. المجتمع الديني والمدني
٦. الحج رموز وحكم
٧. الدولة الدينية، تأملات في الفكر السياسي الإسلامي
٨. الفكر السياسي لمسكويه الرازي، قراءة في تكوين العقل السياسي الإسلامي

تحقيق

١. بحوث في فقه الاقتصاد الإسلامي (تقريرات الشهيد محمد باقر الصدر)

إعداد وتقديم

١. المدرسة التفكيكية وجدل المعرفة الدينية
٢. سؤال التقريب بين المذاهب أوراق جادة
٣. أسلمة العلوم وقضايا العلاقة بين الحوزة والجامعة
٤. اتجاهات العقلانية في الكلام الإسلامي
٥. المرأة في الفكر الإسلامي المعاصر، قضايا وإشكاليات
٦. العنف والحريات الدينية، قراءات واجتهادات في الفقه الإسلامي
٧. مطارحات في الفكر السياسي الإسلامي
٨. فقه الحجاب في الشريعة الإسلامية، قراءات جديدة
٩. الوحي والظاهرة القرآنية
١٠. الإمامة، قراءات جديدة ومنافحات عتيدة
١١. الشعائر الحسينية، التاريخ الجدل والمواقف

إشراف

١. الموضوعات في الآثار والأخبار للسيد هاشم معروف الحسني (طبعة جديدة محققة ومنقحة)

الموقع الالكتروني
www.hobbollah.net